

المعتمد

في فقهنا العجمي

بكتابك الموثوق والمنهج على أراء الشيخين العظيمين:

أحمد بن محمد الخليلي و سعيد بن مبروك القنوبي

مطبعة (م) عمان

شارك في المراجعة الشيخ الحقوقي

سعيد بن مبروك القنوبي

المستشار العلمي بكتب الإفتاء

كشنة

المعتمد بن سعيد المعولي

بمساعدة الاستاذ مهابوس

المعتمد

الراجح والصحيح

في أبواب وفصول

نظم وتيسر

قوائد وفرائد

نظائف وحكم

مسائل وفناوي



"وَكُلُّ قَوْلٍ يَخَالِفُ الْكِتَابَ وَالسُّنَّةَ
فَهُوَ ذُو دُودٍ وَإِنْ جَدَّ قَائِلُهُ، وَمَا وَافَقَهُمَا هُوَ الْمَعْتَمَدُ"

الإمام الخليلي

"وَمَا دَلَّ عَلَيْهِ الْكِتَابُ أَوْ السُّنَّةُ
فَهُوَ الْقَوْلُ الصَّحِيحُ الرَّاجِعُ الَّذِي يَنْبَغِي لِلْإِنْسَانِ أَنْ يَحِيدَ عَنْهُ
أَبَدًا"

إمام السنة والأصول

الإهداء

إلى مشايخ العلم الأجلاء: العالمين العاملين، الذين أفتوا
أعمارهم علماً وعملاً، فقهها ودعوةً وصلاًحاً...
إلى شاذي الرّحال من أمي البيت الحرام حاجين ومُعتمِرِينَ..
إلى والديّ العزيزين، اللّذين ربّاني صغيراً...
إلى قُرّة العين، وسُرور القلب، وزينة الحياة الدُّنيا، أبنائي
أحمد، وأواب...

إلى شريك العمر، ورفيق الدُّرب، ومربية الأجيال
أم أحمد

أهدي هذا الكتاب

مَقْدَمَةٌ

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

الْحَمْدُ لِلَّهِ وَكَفَى، وَصَلَاةٌ وَسَلَامًا عَلَى النَّبِيِّ الْمُجْتَبَى وَعَلَى آلِهِ وَصَحْبِهِ أَهْلِ الْبِرِّ وَالْوَفَاءِ، وَبَعْدُ...

فَإِنَّ مِنْ تَشْرِيفِ اللَّهِ تَعَالَى لِبَيْتِهِ الْحَرَامِ - الْكَعْبَةِ الْمُشْرِفَةِ - أَنْ جَعَلَهُ أَوَّلَ بَيْتٍ وَضِعَ لِلنَّاسِ؛ مِصْدَاقًا لِقَوْلِ اللَّهِ تَعَالَى: ﴿إِنَّ أَوَّلَ بَيْتٍ وَضِعَ لِلنَّاسِ لَلَّذِي بِبَكَّةَ مُبَارَكًا وَهُدًى لِلْعَالَمِينَ﴾ (١٦) آل عمران: ٩٦، وَلَقَدْ افْتَضَتْ الْحِكْمَةُ الْبَالِغَةُ لِلْمَوْلَى ﷺ أَنْ يَكُونَ بَيْتُهُ الْمُحَرَّمُ هَذَا عَامِرًا عَلَى الدَّوَامِ بِالطَّائِفِينَ وَالْعَاكِفِينَ وَالْقَائِمِينَ وَالرُّكَّعِ السُّجُودِ، وَعَهْدَ بِهِ مِنْ أَجْلِ هَذِهِ الْغَايَةِ إِلَى أَصْفِيَائِهِ إِبْرَاهِيمَ وَإِسْمَاعِيلَ - عَلَيْهِمَا السَّلَامُ - ﴿وَعَهْدْنَا إِلَى إِبْرَاهِيمَ وَإِسْمَاعِيلَ أَنْ طَهِّرَا بَيْتِيَ لِلطَّائِفِينَ وَالْعَاكِفِينَ وَالرُّكَّعِ السُّجُودِ﴾ (١٢٥) البقرة: ١٢٥.

وَلَمَّا كَانَتْ شَعِيرَةُ الْحَجِّ مَوْقُوتَةً بِزَمَانٍ مُخْصُوصٍ شَرَعَ اللَّهُ تَعَالَى لِسُكِّ "الْعُمْرَةِ" حَتَّى يَسْتَمِرَّ عُمْرَانُ الْبَيْتِ مِنْهُمْ ﴿وَأَمِنَ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ وَأَقَامَ الصَّلَاةَ وَآتَى الزَّكَاةَ وَلَمْ يَخْشَ إِلَّا اللَّهَ﴾ (النَّبِيَّة: ١٠٩).

١٨، وَمِنْ هُنَا كَانَ هَذَا الْمَكَانُ الطَّاهِرُ مَهْوًى أَفِيدَةِ الْمُتَّقِينَ، يَفْدُونَ إِلَيْهِ مِنْ كُلِّ فَجٍّ عَمِيقٍ وَمَكَانٍ سَحِيقٍ فِي جَمِيعِ أَيَّامِ الْعَامِ وَلَيَالِيهِ بِالْعُمْرَةِ مُحْرِمِينَ وَمُكَلِّبِينَ، وَبِالْبَيْتِ طَائِفِينَ وَمُرْمِلِينَ، وَبَيْنَ الْمُرَوِّتِينَ سَاعِينَ وَمُهْرَوِّلِينَ.

وَلَمَّا أَنْ شَرَعَ اللَّهُ تَعَالَى الْعُمْرَةَ - قَرِئَةَ الْحَجِّ - بِهَذِهِ الْأَهْمِيَّةِ وَالْمَكَانَةِ فَإِنَّهُ لَمْ يَرْتَضِ فِيهَا أَيْضًا كَمَا لَمْ يَرْتَضِ لِسَائِرِ الْعِبَادَاتِ أَنْ يُتَعَبَّدَ بِهَا لِللَّهِ عَلَى جَهْلٍ وَهَوًى، وَإِلَّا كَانَتْ فِي مَوَازِينِ الْخَالِقِ لِللَّهِ يَوْمَ الْعَرْضِ هَبَاءً مَنثورًا، بَعْدَ أَنْ كَانَتْ فِي عَيْنِ صَاحِبِهَا كَسْرَابٍ بِقِيَعَةٍ لِللَّهِ يَحْسَبُهُ الظَّلْمَانُ مَاءً حَقًّا إِذَا جَاءَهُ، لَمْ يَحِجَّهُ شَيْئًا وَوَجَدَ اللَّهَ عِنْدَهُ فَوْقَهُ

حِسَابُهُمْ لِللَّهِ النور: ٢٩، بَلْ أَنْزَلَ لِللَّهِ إِلَيْنَا الْكِتَابَ مُفَصَّلًا، وَأَرْسَلَ رَسُولَهُ لِللَّهِ مُعَلِّمًا وَمُزَكِّيًا، لِنَأْخُذَ عَنْهُ مَنَاسِكَنا.

وَمِنْ هُنَا جَاءَتْ هَذِهِ السُّطُورُ الْمُخْتَصَرَةُ فِي حَقِّ هَذِهِ الشَّعِيرَةِ الْجَلِيلَةِ حِرْصًا مِنَّا عَلَى إِعَانَةِ الْمُعْتَمِرِينَ مِنْ أَجْلِ أَنْ يُؤَدُّوا عِبَادَتَهُمْ عَلَى أَكْمَلِ وَجْهِ وَأَتَمِّ صِفَةٍ، مُقْتَدِينَ بِالرُّسُولِ الْكَرِيمِ فِي الْأَدَاءِ، وَفِي الْمُقَابِلِ مُجَانِبِينَ لِمَا هُوَ مِنْ مَحْظُورَاتٍ.

وَقَدْ قَسَمَ هَذَا الْكِتَابُ إِلَى فُصُولٍ مُرْتَبَةِ وَمَسَائِلَ مُوَصَّلةٍ وَتَنْبِيهَاتٍ مُهِمَّةٍ فِي بَيَانِ صِفَةِ مَنَاسِكِ الْعُمْرَةِ، ثُمَّ خُتِمَ بِخَاتَمَةِ مُفِيدَةٍ فِي أَحْكَامِ الْحَرَمَيْنِ الشَّرِيفَيْنِ الْمَكِّيِّ وَالْمَدَنِيِّ، حَرِيٌّ بِالطَّالِبِ أَنْ يُتَقِنَ عِلْمَهَا وَعَمَلَهَا.

وَفِي خِتَامِ هَذِهِ الْمَقْدَمَةِ أَضْرَعُ إِلَى اللَّهِ ﷻ بِالشُّكْرِ الْجَزِيلِ عَلَى
مَنْهُ يَأْتِي مَا لَمْ أَكُنْ مُحْتَسِبًا، ثُمَّ أَتَقَدَّمُ إِلَى كُلِّ مَنْ كَانَتْ لَهُ يَدٌ طَوَّلِي فِي
لَجَاحِ هَذَا الْعَمَلِ وَإِخْرَاجِهِ بِهَذِهِ الْقِيَمَةِ الْعِلْمِيَّةِ مِنْ مَشَايِخَ وَإِخْوَانٍ
أَعْرَاءٍ؛ فَإِنَّهُ جَاءَ فِي الْخَبَرِ أَنَّ مَنْ لَمْ يَشْكُرِ النَّاسَ لَمْ يَشْكُرِ اللَّهَ ^(١)..

وَأَخْصُ بِالذِّكْرِ بِلِ الشُّكْرِ مِنْ بَيْنِ هَؤُلَاءِ شَيْخَنَا الْعَلَّامَةَ سَعِيدَ
ابْنِ مَبْرُوكٍ الْقَنْوَيْيَ الْمُسْتَشَارَ الْعِلْمِيَّ بِمَكْتَبِ الْإِفْتَاءِ لِمَا أَمْضَاهُ فِي
مُرَاجَعَةِ الْمَادَّةِ الْعِلْمِيَّةِ هَذَا الْكِتَابِ مِنْ وَقْتٍ ثَمِينٍ وَمَا بَدَّلَهُ مِنْ جُهْدٍ
كَبِيرٍ، وَمَا أَضَافَهُ إِلَيْهِ مِنْ تَصْحِيحَاتٍ مُهِمَّةٍ وَتَعْلِيقَاتٍ قِيَمَةٍ وَأَجُوبَةٍ
مُفِيدَةٍ وَتَنْبِيهَاتٍ نَفِيسَةٍ.

أَسْأَلُ اللَّهَ السَّمِيعَ الْمُجِيبَ أَنْ يَجْزِيَ الْجَمِيعَ أَجْرَهُمْ؛ وَأَنْ يَجْعَلَ
هَذَا الْعَمَلَ مِمَّا يَمْتَدُّ ثَوَابُهُ لِصَاحِبِهِ بَعْدَ مُوَارَاتِهِ فِي ثَرَى رَمْسِهِ، وَيُسَرُّ بِهِ
عِنْدَ لِقَاءِ رَبِّهِ،،،

﴿إِنْ أَرِيدُ إِلَّا الْإِصْلَاحَ مَا اسْتَطَعْتُ وَمَا تَوْفِيقِي إِلَّا بِاللَّهِ عَلَيْهِ﴾

لَوَكَّلْتُ وَإِلَيْهِ أُنِيبُ ﴿٨٨﴾ ﴿هود: ٨٨﴾

أَبُو أَحْمَدَ الْمُعَوَّلِيُّ

الست

غرة صفر ١٤٣٤هـ

١٥ / ١٢ / ٢٠١٢م

^١ - الترمذي، تدب: مَا جَاءَ فِي الشُّكْرِ لِمَنْ أَحْسَنَ إِلَيْكَ، رقم الحديث ١٨٧٨.



الْعُمْرَةُ فِي فِقْهِ الْعُمَرَاءِ

قَالَ تَعَالَى: ﴿وَأَتِمُّوا الْحَجَّ وَالْعُمْرَةَ لِلَّهِ فَإِنْ أُخْصِرْتُمْ فَمَا اسْتَيْسَرَ مِنَ الْهَدْيِ وَلَا تَحْلِقُوا رُءُوسَكُمْ حَتَّى يَبْلُغَ الْهَدْيُ مَحَلَّهُ، فَمَنْ كَانَ مِنْكُمْ مَرِيضًا أَوْ بِهِ أَذًى مِنْ رَأْسِهِ، فَفِدْيَةٌ مِنْ صِيَامٍ أَوْ صَدَقَةٍ أَوْ نُسُكٍ فَإِذَا أَمِنْتُمْ فَمَنْ تَمَنَّعَ بِالْعُمْرَةِ إِلَى الْحَجِّ فَمَا اسْتَيْسَرَ مِنَ الْهَدْيِ﴾ (البقرة: ١٩٦).

تَفَقَّهَ - أُنْجِيَ فِي اللَّهِ - أَنَّ شَعِيرَةَ الْعُمْرَةِ تَشْتَرِكُ مَعَ الْحَجِّ فِي الْكَثِيرِ مِنَ الْأَعْمَالِ وَالْأَحْكَامِ كَالشُّرُوطِ وَالْأَرْكَانِ وَالْوَاجِبَاتِ وَالسُّنَنِ الْمُسْتَحَبَّاتِ، وَالْأُمُورِ الْمَحْظُورَاتِ؛ وَالْإِحْصَارِ عَنْهَا بَعْدَ الْإِحْرَامِ بِهَا، بَلْ لَا يَخْرُجُ نُسُكٌ يُؤَدَّى فِيهَا عَنْ أَعْمَالِ الْحَجِّ وَأَنْسَاكِهِ^(١).

وَهَذَا مَا يُعْقِنُنَا عَنْ إِعَادَةِ تَفْصِيلِ الْقَوْلِ فِي الْكَثِيرِ مِنْ أَعْمَالِهَا لِمَا تَقَدَّمَ فِي سِفَرِ: "الْعُمْرَةُ فِي فِقْهِ الْحَجِّ" مِنْ بَيَانِ لَهَا، وَإِنَّمَا أَفْصَلُ هُنَا بِلَاكُرٍ مَا تَخْتَصُّ بِهِ ذَوْنُ الْحَجِّ مِنْ أَحْكَامٍ، كَمَا أَذْكَرُ صِفَتَهَا عَلَى وَجْهِ الْإِجْمَالِ..

^١ - تسمى العمرة "الحج الأصغر"، وقد ورد في النص على هذه التسمية حديث؛ لكنه باطل كما أفادني بذلك شيخنا القنوي؛ ولذا فإنه يتوقف عن هذه التسمية.

القنوي، جلسة مراجعة الكتاب (١): يوم عاشوراء ١٤٣٥هـ، يوافقه ٢٤ / ١١ / ٢٠١٢م.

فصل في تعريف العمرة

تَعْلَمُ - أَيُّهَا الْعَرَبِيُّ الْكَرِيمُ - أَنَّ لِلْعُمْرَةِ مَعْنَيْنِ: مَعْنَى لُغَوِيًّا أَصْلِيًّا، وَمَعْنَى اصْطِلَاحِيًّا مُشْتَقًّا مِنَ الْمَعْنَى اللَّغَوِيَّةِ، كَمَا هِيَ عَادَةُ الشَّارِعِ فِي مُصْطَلَحَاتِهِ..

فَالْعُمْرَةُ فِي اللُّغَةِ: اسْمٌ مَأْخُوذٌ مِنَ الْإِعْتِمَارِ وَهُوَ الزِّيَارَةُ؛ سُمِّيَتْ بِذَلِكَ لِأَنَّ فِيهَا عِمَارَةً لِلْوُدِّ مِنَ الزَّائِرِ لِلْمَزُورِ، وَعُمْرُهُ - بِالتَّشْدِيدِ - أَيُّ أَطَالِ عُمْرِهِ؛ وَمِنْهُ قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿وَمَا يَعْمرُّ مِنْ مَّعْمَرٍ وَلَا يَنْقُصُ مِنْ عُمْرِهِ إِلَّا فِي كِتَابٍ﴾ (فاطر: ١١) (١).

وَأَمَّا الْعُمْرَةُ فِي الْإِصْطِلَاحِ الشَّرْعِيِّ: فَهِيَ زِيَارَةُ الْبَيْتِ وَعِمَارَتُهُ بِمَنَاسِكَ مَخْصُوصَةٍ مِنْ إِحْرَامٍ وَطَوَافٍ وَسَعْيٍ وَحَلْقٍ أَوْ تَقْصِيرٍ. وَعُرِّقَتْ - أَيْضًا - بِأَنَّهَا التَّعَبُّدُ لِلَّهِ تَعَالَى بِإِدَاءِ مَنَاسِكَ مَخْصُوصَةٍ مِنْ إِحْرَامٍ وَطَوَافٍ وَسَعْيٍ وَحَلْقٍ أَوْ تَقْصِيرٍ (٢).

فصل في مشروعية العمرة وحكمها

تَعْلَمُ - أَيُّهَا الزَّائِرُ الْمُعْتَمِرُ، أَطَالَ اللَّهُ فِي عُمْرِكَ - أَنَّ الْأُمَّةَ قَدْ اجْتَمَعَتْ عَلَى مَشْرُوعِيَّةِ شَعِيرَةِ الْعُمْرَةِ بَعْدَ تَطَاوُرِ نُصُوصِ الْكِتَابِ الْعَزِيزِ وَالسُّنَّةِ النَّبَوِيَّةِ.

(١) - ابن منظور، لسان العرب، مادة (عمر).

(٢) - القنوي، جلسة مراجعة الكتاب (١)، يوم عاشوراء ١٤٣٤هـ، يولفته ٢٤ / ١١ / ٢٠١٢م.

المعتمد في فقه العمرة

المعتمد

في فقه العمرة

ففي الكتاب تكرر الذكر لها كما في قوله ﷺ: ﴿وَاتِمُّوا الْحَجَّ وَالْعُمْرَةَ...﴾ [إلى قوله تعالى]... فَإِذَا أَمِنْتُمْ مِّن تَمَنَعٍ بِالْعُمْرَةِ إِلَى الْحَجِّ ﴿البقرة: ١٩٦﴾ وَقَوْلِهِ قَبْلَ ذَلِكَ: ﴿فَمَنْ حَجَّ الْبَيْتَ أَوِ اعْتَمَرَ فَلَا جُنَاحَ عَلَيْهِ أَن يَطَّوَّفَ بِهِمَا﴾ ﴿البقرة: ١٥٨﴾.

وفي السنة الكثير، منها ما هو عملي كاعتِمَارِهِ ﷺ في ذي القعدة عام سبع للهجرة، ومنها ما هو قولِي كقوله -عليه أركى الصلاة والتسليم- في حجة الوداع: "مَنْ كَانَ مَعَهُ هَدْيٌ فَلْيَهْلُ بِالْحَجِّ مَعَ الْعُمْرَةِ، ثُمَّ لَا يُحِلُّ حَتَّى يُتِمَّهُمَا جَمِيعًا" (١)، وعلى مشروعيَّتها العقد إجماع الأمة الحمدية، وإن اختلفوا في حكمها الشرعي..

فصل في حكم العمرة

بعد اتفاق علماء الأمة على مشروعية العمرة من حيث العموم اختلفوا في حكمها الشرعي، فذهبت طائفة كبيرة إلى أنها سنة مؤكدة وفضيلة محبة لا ينبغي التفريط فيها من غير تأني تأكيدها، يقول العلامة القنوبي -حفظه الله-: "وذهبت طائفة من أهل العلم إلى عدم الوجوب، وإنما هي سنة فيها فضل عظيم، وهذا الرأي هو الأقرب عندني إلى الصواب" (٢).

(١) - الرابع، باب: ما تفعل الحاج في الحج، رقم الحديث ٤٣٨.

(٢) - ينظر:



بَيْنَمَا ذَهَبَتْ طَائِفَةٌ كَبِيرَةٌ مِنْ غُلَمَاءِ الْأُمَّةِ أَيْضًا إِلَى الْقَوْلِ
أَوْجُوبُهَا شَرْعًا، بِحَيْثُ يُثَابُ فَاعِلُهَا وَيُعَاقَبُ تَارِكُهَا، وَعَلَى هَذَا أَكْثَرُ
 الْأَصْحَابِ ^(١)، وَمِنْ مُتَأَخِّرِيهِمْ شَيْخُنَا الْحَلِيلِيُّ -حَفِظَهُ اللَّهُ تَعَالَى وَرَعَاهُ-
 كَمَا فِي قَوْلِهِ: "اِخْتَلَفَ فِيهَا عَلَى قَوْلَيْنِ، وَالرَّاجِحُ أَلْهَا وَاجِبَةٌ" ^(٢).

وَسَبَبُ الْخِلَافِ هُوَ الْاِخْتِلَافُ فِي تَأْوِيلِ قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿وَأَتِمُّوا

الْحَجَّ وَالْعُمْرَةَ لِلَّهِ﴾ البقرة: ١٩٦، وَأَيْضًا لِاِخْتِلَافِهِمْ فِي ثُبُوتِ بَعْضِ الْأَنْوَاعِ
 الْمَرْفُوعَةِ إِلَى النَّبِيِّ الْمُخْتَارِ ﷺ ثُمَّ تَنَازُعِهِمْ فِي دَلَالَتِهَا، وَكُلُّ ذَلِكَ
 أَغْرَضُ عَنْ ذِكْرِهِ صَفْحًا خَشْيَةً الْإِطَالَةِ وَلَأَنَّ الْجَمِيعَ مُتَّفِقُونَ عَلَى أَنَّ
 فِعْلَهَا هُوَ مَجْمَعُ السَّلَامَةِ، وَفِيهِ خُرُوجٌ مِنْ مَضِيقِ الْخِلَافِ إِلَى فَسِيحِ
 الْإِتْفَاقِ، هَذَا فَضْلًا عَمَّا فِي الْعُمْرَةِ مِنْ فَضَائِلَ وَفَوَاضِلٍ... ^(٣)

• الْقَوْلِيُّ، رِوَايَاتُ: "سُؤَالُ أَهْلِ الذِّكْرِ"، حَلَقَةٌ: ٦٨ ذُو الْقَعْدَةِ ١٤٢٨ هـ، بِرَافِقِهِ
 ٢٠٠٧/١٢/٠٩ م.

^(١) - يُنْظَرُ:

• الْقَوْلِيُّ، دُرُوسُ صَيْفِ ١٤٢٢ هـ، ٢٠٠١ م، 'مَذْكُورَةٌ خَاصَّةٌ' ص ٤٥.

• الْجَيْطَانِيُّ، قَوَاعِدُ الْإِسْلَامِ ج ٢ ص ١٣٥.

^(٢) - الْحَلِيلِيُّ: أَحْمَدُ بْنُ حَمْدٍ. الْفَوَاوِصُ ج ١ ص ٤٠٦.

^(٣) - الْحَلِيلِيُّ: أَحْمَدُ بْنُ حَمْدٍ. مَسَلَّةُ دُرُوسِ التَّحْقِيقِ، تَفْسِيرُ الْآيَةِ رَقْمُ ١٩٦ مِنْ سُورَةِ الْبَقَرَةِ/ الدُّرُوسُ
 الثَّلَاثُ. "مَادَّةٌ جَمْعِيَّةٌ"، الْمَجْلَةُ الثَّقَافِيَّةُ بِمَعْدَةِ الْعِلْمِ الشَّرْعِيَّةِ: التَّصْنِيفُ (٧١/٧١).

فصل في فضائل العمرة

لَقَدْ وَرَدَ فِي فَضْلِ الْعُمْرَةِ أَحَادِيثُ كَثِيرَةٌ، تُحْتَضَرُ عَلَى مُتَابَعَتِهَا
وَالِإِكْتِسَابِ مِنْهَا، وَتُرْتَبُ عَلَى ذَلِكَ الْفَضَائِلُ الْجَلِيلَةُ، فَمِنْهَا:

أ- أَنَّ الْمُتَابَعَةَ بَيْنَ الْعُمْرَةِ وَالْعُمْرَةِ تُكَفِّرُ مَا بَيْنَهُمَا مِنْ

الدُّنُوبِ: فَقَدْ رَوَى الْإِمَامُ الْحُجَّةُ الرَّبِيعُ بْنُ حَبِيبٍ رَحِمَهُ اللَّهُ
عَنْ أَبِي عُبَيْدَةَ عَنْ جَابِرِ بْنِ زَيْدٍ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ:
قَالَ رَسُولُ اللَّهِ -صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ-: "الْعُمْرَةُ إِلَى
الْعُمْرَةِ كَفَّارَةٌ لِمَا بَيْنَهُمَا، وَالْحَجُّ الْمَبْرُورُ لَيْسَ لَهُ جَزَاءٌ إِلَّا
الْجَنَّةُ" (١).

ب- أَنَّ الْمُتَابَعَةَ بَيْنَ الْعُمْرَةِ وَالْحَجِّ سَبَبٌ لِلْفَنَى وَمَحْوِ السَّيِّئَاتِ؛

قَالَ النَّبِيُّ ﷺ: "تَابِعُوا بَيْنَ الْحَجِّ وَالْعُمْرَةِ؛ فَإِنَّهُمَا يَنْفِقَانِ
الْفَقْرَ وَالذُّنُوبَ كَمَا يَنْفِي الْكَبِيرُ خَبَثَ الْحَدِيدِ وَالذُّهَبُ
وَالْفِضَّةُ" (٢).

(١) - المربع، باب: في فضل الحج والعمرة، رقم الحديث ٤٤٣.

(٢) - الترمذي، باب: ما جاء في نواب الحج والعمرة، رقم الحديث ٧٣٨.

فصل في آداب قاصد العمرة

وَأَعْلَمُ - أَيُّهَا الْقَاصِدُ لِأَسْتَى الْمَطَالِبِ، بَلَّغَكَ اللَّهُ الْمُنَى، وَخُزَّتْ مِنْهَا الْقِدْحُ الْمُعَلَّى - اللَّهُ يَتَّبِعِي لِمَنْ قَصَدَ بَيْتَ اللَّهِ الْحَرَامِ أَنْ يُقَدِّمَ عِنْدَ سَفَرِهِ عِدَّةَ أُمُورٍ، وَيَسْتَعِدَّ لِسَفَرِهِ أَتَمَّ الاسْتِعْدَادِ، فَمِمَّا يَتَّبِعِي لِقَاصِدِ الْعُمْرَةِ مِنْ آدَابٍ^(١):

إِخْلَاصُ النِّيَّةِ، وَتَوَجُّهُ الْقَصْدِ لِرَبِّ الْبَرِيَّةِ ﷻ: قَالَ

تَعَالَى: ﴿وَمَا أُمِرُوا إِلَّا لِيَعْبُدُوا اللَّهَ مُخْلِصِينَ لَهُ الدِّينَ﴾
البينة: ٥، وَقَالَ - عَلَيْهِ أَفْضَلُ الصَّلَاةِ وَالسَّلَامِ -: "إِنَّمَا الْأَعْمَالُ بِالنِّيَّاتِ وَإِنَّمَا لِكُلِّ امْرِئٍ مَا نَوَى، فَمَنْ كَانَتْ هِجْرَتُهُ إِلَى اللَّهِ وَرَسُولِهِ فَهِجْرَتُهُ إِلَى اللَّهِ وَرَسُولِهِ"^(٢).

(١) - يُنظَرُ:

- الْقُتُوبِيُّ: فتاوى فضيلة الشيخ سعيد بن مبروك القُتُوبِيُّ ص ٣٧٤ - ٣٨١.
- الْقُتُوبِيُّ: "مِلسَلَةُ دُرُوسٍ فِي فِقْهِ الْحَجِّ" بِمَسْحَدِ التَّوْبَةِ/ الْعُمْرَةِ الشَّعَالَةِ - السُّرُوسُ الثَّالِثُ ص ٢٠٠.
- انْقُتُوبِيُّ: بِرِنَامِجٍ: "سُؤَالُ أَهْلِ الذِّكْرِ"، حَلْفَةُ: ١٧ شَوَال ١٤٢٣ هـ، بِوَأَفْقِهِ ٢٢/١٢/٢٠٠٢ م.
- انْقُتُوبِيُّ: بِرِنَامِجٍ: "سُؤَالُ أَهْلِ الذِّكْرِ"، حَلْفَةُ: ٩ ذُو النِّعَّةِ ١٤٢٣ هـ، بِوَأَفْقِهِ ١٢/١/٢٠٠٣ م.
- أَبُو نِهَادٍ: جَامِعُ بِنِ حَمِيَسٍ. كِتَابُ فِي الْحَجِّ ص ٣ - ٥.

(٢) - السَّعَارِيُّ: بَاب: مَا جَاءَ إِنْ الْأَعْمَالُ بِالنِّيَّةِ. رَقْمُ احْدِث ٥٢.

— التَّوْبَةُ إِلَى اللَّهِ مِنْ جَمِيعِ الذُّنُوبِ: فَإِنَّ اللَّهَ تَعَالَى لَا يَقْبَلُ الْعَمَلَ إِلَّا مِنَ الْعَبْدِ الْمُتَّقِي، مُصَدِّقًا لِقَوْلِهِ جَلَّ شَأْنُهُ: ﴿إِنَّمَا يَتَقَبَّلُ اللَّهُ مِنَ الْمُتَّقِينَ﴾ (٢٧) المائدة: ٢٧ (١)

— التَّفَقُّهُ فِي الدِّينِ: لَا سِيَّمَا فِيمَا يَتَعَلَّقُ بِأَحْكَامِ الْمَنَاسِكِ، فَيُفَرِّقُ فِيهَا بَيْنَ الرُّكْنِ وَالْوَاجِبِ وَالْمُسْتَحَبِّ وَالْمَكْرُوهِ وَالْمَحْظُورِ، حَتَّى يَعْبُدَ اللَّهَ عَلَى بَصِيرَةٍ فِيمَا يَأْتِيهِ وَفِيمَا يَذَرُهُ.

— طَلَبُ الْعَفْرِ وَالْمَسَامَحَةِ: مِمَّنْ حَوْلَهُ مِنْ أَهْلِ وَجِيرَانِ، وَإِخْوَانِ وَخِلَانِ، مِمَّا عَسَى أَنْ يَكُونَ قَدْ وَقَعَ مِنْهُ فِي حَقِّهِمْ مِنْ تَقْصِيرٍ.

— التَّنَصُّلُ مِنْ جَمِيعِ التَّبَعَاتِ وَالْحُقُوقِ الَّتِي عَلَيْهِ اللَّهُ: كَالنُّذُورِ وَالْأَيْمَانِ وَالْكَفَّارَاتِ، وَمَا عَلَيْهِ مِنْ قَضَاءٍ صَلَاةٍ أَوْ صِيَامٍ أَوْ زَكَاةٍ..

(١) - تَنْبِيْهُ مُبْتَدِئِي: يَبْعَثُ لِلْمَرْءِ أَنْ يَجِدِدَ التَّوْبَةَ بَيْنَهُ وَبَيْنَ رَبِّهِ بَيْنَ كُلِّ عَشِيَةِ وَضَحَاهَا، وَلَا يَفْعَلُ عَنْ ذَلِكَ فِي أَيِّ سَاعَةٍ مِنْ سَاعَاتِ يَوْمِهِ، وَفِي كُلِّ يَوْمٍ مِنْ أَيَّامِ عَامِهِ، وَإِنَّمَا يَتَأَكَّدُ ذَلِكَ عِنْدَمَا يَرْكَبُ مَخْرُوفًا أَوْ يَقْصِدُ سَفَرًا طَوِيلًا كَحَالِ الْحَجِّ، فَلْيُتَكَّرُ التَّوْبَةُ فِي هَذَا الْمَقَامِ لَيْسَ لِلتَّقْصِيرِ وَإِنَّمَا لِلتَّأَكُّيدِ فَحَسْبُ.



— التَّخَلُّصُ مِنْ جَمِيعِ التَّعَاتِ وَالْحُقُوقِ الَّتِي عَلَيْهِ لِعِبَادِ
الله: كَالذِّيَاتِ وَالْأَرْوَاحِ، وَكَذَا الدُّيُونُ؛ فَإِنَّ نَفْسَ
الْمُؤْمِنِ مُعَلَّقَةٌ بِدِينِهِ حَتَّى يَقْضِيَهُ أَوْ يُقْضَى عَنْهُ^(١).

وَفِي دِيُونِ الْخَلْقِ تَفْصِيلُ الْخُصَّةِ لَكَ - أَخِي الطَّالِبَ - فِيمَا
يَأْتِي فَكُنْ لِمَا أَقُولُ فَاطِنًا..
لَا يَخْلُو الدِّينُ إِمَّا أَنْ يَكُونَ:

أَوَّلًا: مُحَرَّمًا؛ فَصَاحِبُهُ إِمَّا أَنْ يَكُونَ:

أ- عَازِمًا عَلَى التَّوْبَةِ: فَيَتُوبُ أَوَّلًا وَيَتَخَلَّصُ مِنْ تِلْكَ
الدُّيُونِ الْمُحَرَّمَةِ وَلَوْ بَاعَ الْعَالِي وَالرُّخِيسَ؛ حَتَّى يَفِدَّ إِلَى اللهِ خَالِصًا
مُتَطَهِّرًا، وَهَذَا هُوَ الْوَاجِبُ.

ب- غَيْرَ مُبَالٍ بِالذُّبِّ وَلَا عَازِمًا عَلَى التَّوْبَةِ: فَيَذْهَبُ
لَأَدَاءِ الْوَاجِبِ عَلَيْهِ حَجًّا أَوْ عُمْرَةً؛ لِنَلَا يَجْمَعُ بَيْنَ مَعْصِيَتَيْنِ، وَلَكِنْ
لِيَعْلَمَ أَنَّ اللهَ لَا يَقْبَلُ إِلَّا مِنَ الْمُتَّقِينَ^(٢).

(١) - الخليلي، أحمد بن حمد، برنامج: "سؤال أهل الذمير" - تلفزيون سلطنة عمان، حلقة: ١١ ربيع الثاني ١٤٢٨ هـ،
بوالقمر ٢٩/٠٤/٢٠٠٧ م.

(٢) - يُنظر:

- لقثوني، برنامج: "سؤال أهل الذمير"، حلقة: ١٧ سؤال ١٤٢٣ هـ، يوافق
٢٢/١٢/٢٠٠٢ م.
- لقثوني، برنامج: "سؤال أهل الذمير"، حلقة: ٢٩ سؤال ١٤٢٥ هـ، يوافق
١٢/١٢/٢٠٠٤ م.

ثانيًا: مُحَلَّلًا، فَالَّذِينَ إِمَّا أَنْ يَكُونَ:

أ- حَالًا: فَيَجِبُ سَدَادُهُ أَوَّلًا ثُمَّ الذَّهَابُ لِلْوَجِبِ إِنْ فَضُلَ عِنْدَهُ مَالٌ، وَلَا يَتَّبَعِي إِحْرَاجُ الدَّائِنِ بِطَلَبِ تَأْجِيلِ الدَّيْنِ إِلَّا إِنْ بَادَرَ هُوَ بِطَلَبِ التَّأْجِيلِ: وَكَانَ مَعَ الْمَدِينِ مَا يُمْكِنُ أَنْ يَفِي بِهِ الدَّيْنُ لِاحْتِقَاكِ مَعَ التَّوَثُّيقِ حَالًا.

ب- غَيْرَ مُؤَقَّتٍ بِأَجَلٍ: فَلَهُ حُكْمُ الْحَالِ فِي جَمِيعِ مَا

تَقَدَّمَ.

ج- مُؤَجَّلًا: فَيُمْكِنُ أَنْ يُحْجَّ هَذَا الْمَدِينُ بِشَرْطِ أَنْ يَكُونَ لَدَيْهِ مَا يُمْكِنُ أَنْ يَقْضِيَ بِهِ ذَلِكَ الدَّيْنُ عَنْهُ أَنْ لَوْ أَصَابَهُ مَكْرُوهٌ فِي سَفَرِهِ، مَعَ التَّوَثُّيقِ لَدَى صَاحِبِ الْحَقِّ وَهُوَ الْأَوَّلَى، أَوْ عِنْدَ آخَرِ أَمِينٍ مَعَ إِخْبَارِ صَاحِبِ الْحَقِّ بِذَلِكَ^(١).

(١)- يُنْظَرُ:

- الْحَلَالِيُّ، الْفَتَاوَى ج ١ ص ٤٣٦.
- الْحَلَالِيُّ، بَرْنَامِج: "سُؤَالُ أَهْلِ الذِّكْرِ"، حَلَقَةُ: ١٧ رَجَب ١٤٢٤ هـ، يَوْمَانِ ١٤/٩/٢٠٠٣ م.
- الْحَلَالِيُّ، بَرْنَامِج: "سُؤَالُ أَهْلِ الذِّكْرِ"، حَلَقَةُ: ٢٢ نَوَافِلُ: ١٤٢٦ هـ، يَوْمَانِ ٢٥/١٢/٢٠٠٥ م.
- الْفَقْرِيُّ، فَتَاوَى لِعِزَّةِ الشَّيْخِ سَعِيدِ بْنِ مَرْوَكٍ الْفَقْرِيِّ ص ٢٧٦-٢٧٧.
- الْفَقْرِيُّ، بَرْنَامِج: "سُؤَالُ أَهْلِ الذِّكْرِ"، حَلَقَةُ: ٢٩ شَوَّال ١٤٢٥ هـ، يَوْمَانِ ١٢/١٢/٢٠٠٤ م.
- الْفَقْرِيُّ، بَرْنَامِج: "سُؤَالُ أَهْلِ الذِّكْرِ"، حَلَقَةُ: ٣ رَمَضَانَ ١٤٢٦ هـ، يَوْمَانِ ٧/١٠/٢٠٠٥ م.

— أن يَكْتَبَ وَصِيَّتَهُ الْوَاجِبَةَ: بِحُقُوقِ اللَّهِ وَحُقُوقِ الْعِبَادِ
الَّتِي لَمْ يَسْتَطِعْ تَوْفِيقَتَهَا فِي الْحَالِ، وَيَخْشَى أَنْ يَفْجَأَهُ
الْمَوْتُ قَبْلَ أَنْ يُوفِّيَ كُلَّ ذِي حَقٍّ حَقَّهُ.

— أن يَتْرُكَ التَّفَقُّةَ الْكَافِيَةَ: لِمَنْ يَقُومُ بِعَوْلِهِ مِنْ آبَاءٍ وَأَبْنَاءٍ
حَتَّى يَوْمِ عَوْدَتِهِ؛ فَإِنَّهُ كَفَى بِالْمَرْءِ إِثْمًا أَنْ يُضَيِّعَ مَنْ
يَقُوتُ^(١).

— أن يُعِدَّ التَّفَقُّةَ الطَّيِّبَةَ الْحَلَالَ: الَّتِي تُكْفِيهِ لِسَفَرِهِ مِنْ
يَوْمِ ذَهَابِهِ حَتَّى يَوْمِ عَوْدَتِهِ.

— أن يَتَخَيَّرَ الرِّفْقَةَ الصَّالِحَةَ: الَّتِي تُعِينُهُ عَلَى طَاعَةِ اللَّهِ،
تَأْمُرُهُ بِالْمَعْرُوفِ وَتَنْهَاهُ عَنِ الْمُنْكَرِ، فَإِنَّهُ قِيلَ قَدِيمًا:
"الْجَارُ قَبْلَ الدَّارِ، وَالرِّفِيقُ قَبْلَ الطَّرِيقِ"^(٢).

— أن يَتَحَلَّى بِالْأَخْلَاقِ الرَّفِيعَةِ وَالسَّجَايَا الْحَسَنَةِ: مِنْ
صِدْقٍ وَكَرَمٍ وَتَعَاوُنٍ؛ وَيَتَجَنَّبَ الْخِصَامَ وَالْجِدَالَ الْعَقِيمَ
وَالْقَوْلَ الْفَاحِشَ الْبَلْدِيَّ طَوَالَ ذَهَابِهِ وَإِيَابِهِ؛ وَأَثْنَاءَ أَذَاءِ
عِبَادَتِهِ.

• النصواني: حمود بن حميد. تنبيهات في الحجج رقم (٥) "مادة ممعية"، مكتبة مسجد الجامعة.

(١) - العبارة كما لا يخفى على طالب حديث جزء من حديث رواه أبو داود، باب: في ميلة الرقيم، رقم الحديث

١٤٤٢.

(٢) - النصواني، حمود بن حميد. تنبيهات في الحجج رقم (٥) "مادة ممعية"، مكتبة مسجد جامعة السلطان قابوس.

المعتمد في فقهنا العبري

المعتمد في فقهنا العبري

(تنبية): وليس من ذلك الجدال بالتي هي أحسن لرفع غش أو غبن من تاجر أراد به ضراً مثلاً، وكذا ليس منه النقاش الهادف البناء، والنصح الأخوي في الله، والأمر بالمعروف والنهي عن المنكر؛ فهذه كلها خصال محمودّة، وأفعال مطلوبة ما دامت مُحالّة بالحكمة والموعظة الحسنة.

— **أَنْ يَفْتَحَ سَفَرَهُ بِذِكْرِ اللَّهِ:** ثُمَّ يَصْطَحِبُهُ مَعَهُ فِي كُلِّ حَالٍ، فَإِذَا وَضَعَ رِجْلَهُ فِي الْغُرُزِ قَالَ: "بِسْمِ اللَّهِ"، ثُمَّ إِذَا اسْتَقَرَّ عَلَى رَاحِلَتِهِ -مَهْمَا كَانَتْ بَرِّيَّةً أَوْ بَحْرِيَّةً أَوْ جَوِيَّةً- أَتَى بِدُعَاءِ السَّفَرِ فَقَالَ: "اللَّهُ أَكْبَرُ، اللَّهُ أَكْبَرُ، اللَّهُ أَكْبَرُ، اللَّهُ أَكْبَرُ، ﴿سُبْحَنَ الَّذِي سَخَّرَ لَنَا هَذَا وَمَا كُنَّا لَهُ مُقْرِنِينَ﴾ (١٣) وَإِنَّا إِلَى رَبِّنَا لَمُنْقَلِبُونَ" (١٤) ﴿الزحرف: ١٣ - ١٤﴾، اللَّهُمَّ إِنَّا نَسْأَلُكَ فِي سَفَرِنَا هَذَا الْبِرَّ وَالتَّقْوَى، وَمِنْ الْعَمَلِ مَا تَرْضَى، اللَّهُمَّ هَوِّنْ عَلَيْنَا سَفَرَنَا هَذَا وَاطْوِ عَنَّا بُعْدَهُ، اللَّهُمَّ أَنْتَ الصَّاحِبُ فِي السَّفَرِ وَالْخَلِيفَةُ فِي الْأَهْلِ، اللَّهُمَّ إِنِّي أَعُوذُ بِكَ مِنْ وَعْثَاءِ السَّفَرِ، وَكَآبَةِ الْمُنْتَظَرِ، وَسُوءِ الْمُنْقَلَبِ فِي الْمَالِ وَالْأَهْلِ" (١)، وَلِكَثِيرٍ

١ - مسلم، باب: مَا يُعْمَلُ إِذَا رَجَعْتَ إِلَى سَفَرٍ آخَرَ وَغَيْرِهِ، رقم الحديث ٢٣٦٢.
ملحوظة: بعضهم يزيد "والولد"، بعد "الأهل" ولم يثبت ذلك عن النبي ﷺ، ولا شك أن الولد داخل في الأهل، ولا أدل على ذلك من قول الله تعالى حكاية عن نوح عليه السلام: ﴿إِنِّي آتِي مِنَ أَهْلِي﴾ عود: ٤٥. يُنظر: الفتاوى، تحفة الأبرار ص ٢١٣.

مِنْ ذَكَرِ اللَّهَ تَعَالَى فِي مَسِيرِهِ كُلِّهِ: فَإِنَّهُ أُنِيسُ الْمُؤْمِنِ فِي
حِلِّهِ وَتَرْحَالِهِ، لَا سِيَّمَا عِنْدَ تَغْيِيرِ الْأَحْوَالِ كَصُغُودِ
شَرْفٍ، أَوْ نُزُولِ سَهْلٍ، وَغَشْيَانِ اللَّيْلِ أَوْ تَنْفُسِ
الصَّبَاحِ، وَأَذْبَارِ الصَّلَوَاتِ، وَعِنْدَ لِقَاءِ الْجَمَاعَاتِ،
وَعِنْدَ التُّزُولِ مِنَ الرَّاحِلَةِ أَوْ الصُّغُودِ إِلَيْهَا..^(١)

وَإِذَا قَفَلَ رَاجِعًا إِلَى دِيَارِهِ أَرْدَفَ الدُّعَاءَ السَّابِقَ بِقَوْلِهِ:
"آيُّونَ تَالِبُونَ عَابِدُونَ لِرَبِّنَا حَامِدُونَ"^(٢)، وَيُمْكِنُ أَنْ يُضَيَّفَ إِلَى
ذَلِكَ أَيْضًا مَا ثَبَتَ عَنْ أَبِي سَعِيدٍ الْخُدْرِيِّ رضي الله عنه أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ
كَانَ إِذَا أَقْبَلَ مِنْ حَجٍّ أَوْ غَزْوٍ أَوْ عُمْرَةٍ يُكَبِّرُ عَلَى كُلِّ شَرْفٍ مِنَ
الْأَرْضِ ثَلَاثَ تَكْبِيرَاتٍ، ثُمَّ يَقُولُ: "لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ وَحْدَهُ لَا شَرِيكَ
لَهُ، لَهُ الْمُلْكُ وَلَهُ الْحَمْدُ وَهُوَ عَلَى كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ، آيُّونَ تَالِبُونَ
سَاجِدُونَ عَابِدُونَ، لِرَبِّنَا حَامِدُونَ، صَدَقَ اللَّهُ وَعْدَهُ، وَتَصَرَّ عَبْدُهُ،
وَهَرَمَ الْأَخْزَابَ وَحْدَهُ"^(٣).

(١) - ويلاحظ عند صعود شرف أن يأتي بالتكبير، وعند النزول أن يأتي بالنسيح كما ثبت ذلك في حديث حابر بن عبد الله رضي الله عنه قال: "كُنَّا إِذَا مَسَعْنَا كَبْرًا وَإِذَا نَزَلْنَا سَهْلًا. يُنْظَرُ:

• الْقُنُويُّ، تحفة الأبرار ص ٢١٢.

• الْقُنُويُّ، برنامج: "سؤال أهل الذكر"، حلقة: ٩ ذو القعدة ١٤٢٣ هـ، يرافقه ١٢/١/٢٠٢٠ م.

• البخاري، باب: التَّسْبِيحُ إِذَا حَبَطَ وَأَدْبَا، رقم الحديث ٢٧٧١.

(٢) - مسلم، باب: مَا يَقُولُ إِذَا رَجَعَ إِلَى سَفَرٍ أَقْبَعَ وَتَغَيَّرَ، رقم الحديث ٢٣٩٢.

(٣) - الربيع، باب: فِي الْإِحْلَالِ، بِالْحَجِّ وَالْعُمْرَةِ، رقم الحديث ١٠٠.

فصل في وقت العمرة

تَعْلَمُ - أَيُّهَا الرَّاعِبُ فِيمَا عِنْدَ اللَّهِ - أَنَّ زِيَارَةَ الْمَسْجِدِ الْحَرَامِ لِلإِعْتِمَارِ عِبَادَةٌ غَيْرُ مَوْقُوتَةٍ بِزَمَانٍ مَخْصُوصٍ مِنَ السَّنَةِ فَتَصِحُّ فِي جَمِيعِ أَيَّامِ الْعَامِ، بِخِلَافِ الْحَجِّ الَّذِي هُوَ عِبَادَةٌ مُضَيِّقَةٌ زَمَانِيًّا، فَقَدْ جَعَلَهُ اللَّهُ عَلَى الْمُؤْمِنِينَ كِتَابًا مَوْقُوتًا فِي أَيَّامٍ مَعْلُومَةٍ مِنْ أَشْهُرٍ مَعْلُومَةٍ.

وَيُسْتَثْنَى مِنْ أَيَّامِ الْعَامِ الَّتِي تَجُوزُ فِيهَا الْعُمْرَةُ تِلْكَ الْأَيَّامُ الْمَعْلُومَةُ الَّتِي تُؤَدَّى فِيهَا شَعَائِرُ الْحَجِّ الْمُقَدَّسَةِ بِالنِّسْبَةِ لِلْحَاجِّ، ابْتِدَاءً مِنَ الْيَوْمِ التَّاسِعِ ثُمَّ يَوْمِ النَّحْرِ وَاخْتِتامًا بِآخِرِ أَعْمَالِ الْحَجِّ^(١).

وَمِنْ أَفْضَلِ الْأَوْقَاتِ وَالْأَزْمَانِ الَّتِي يُمَكِّنُ أَنْ تُؤَدَّى فِيهَا الْعُمْرَةُ هِيَ أَيَّامُ وَلَيَالِي شَهْرِ رَمَضَانَ الْمُبَارَكِ^(٢)؛ فَقَدْ قَالَ النَّبِيُّ الْكَرِيمُ ﷺ مُخَاطِبًا

(١) - وما قبل هذه الأيام وما بعدها من جميع أشهر الحج هي ظرف زمانٍ حائزٍ للإِعْتِمَارِ ولا شك، وإن كان أهل الجاهلية الأولى يرون العمرة في أشهر الحج من أخصر الفجور في الأرض ثم بعد ذلك كذلك حتى يدخل شهر صفر أو ينسخ كله؛ ويقولون: "إِذَا بَرَأَ الدُّبَرُ، وَعَقَا الْأَثَرُ، وَالسَّخَّ صَفَرٌ، حَسَبَ الْعُمْرَةِ لِمَنْ اعْتَمَرَ"، فاقْتُلِعَ النَّبِيُّ ﷺ هذا المعتقد من نفوسهم بفعله وقوله، فأما الفعل فاعتماره في هذه الأشهر جميع عُمره الأربع، وأما القول فأمره من لم يسق اضدي من أصحابه بالتحلل من إحرامهم وأن يجعلوها عمرة. يُنظر:

- خَلِيلِي، سلسلة دروس التفسير، تفسير الآية رقم ١٩٦ من سورة البقرة/ الدرس الأول. "مادة صمعية"، اللجنة الثقافية بمعهد العلوم الشرعية، التصنيف (ت/ ٧١).
- انْتَوَيْ، "سلسلة دروس في فقه الحج" بمسجد التوبة/ الغرة الشمالية - الدرس الثالث، ليلة الأحد ١١ ذي القعدة ١٤٢٤هـ الموافق: ٣ / ١ / ٢٠٠٤م، ص ٢١٠.
- الساملي، شرح الجامع الصحيح ج ٢ ص ٢٧٧.

(٢) - يُنظر:



أَمْ سِنَانِ الْأَنْصَارِيَّةِ ﴿١﴾: "فَإِذَا جَاءَ رَمَضَانُ فَاعْتَمِرِي فَإِنَّ عُمْرَةَ فِيهِ تَعْدِلُ حَجَّةً" (١).

وَكَذًا نَصُّ بَعْضِ الْعُلَمَاءِ عَلَى أَنَّ مِنْ أَفْضَلِ أَيَّامِ الْعَامِ لِلَاغْتِمَارِ أَيَّامُ شَهْرِ ذِي الْقَعْدَةِ اقْتِدَاءً بِفِعْلِ النَّبِيِّ ﷺ لِمَا سَيَأْتِي قَرِيبًا أَنَّ جَمِيعَ عُمْرِ النَّبِيِّ ﷺ كَانَتْ فِي شَهْرِ ذِي الْقَعْدَةِ.

﴿فَائِدَةٌ﴾: لَقَدْ أَجْمَعَ الْمُسْلِمُونَ عَلَى أَنَّ نَبِيَّ اللَّهِ ﷺ حَجَّ مَرَّةً وَاحِدَةً فِي حَيَاتِهِ بَعْدَ هِجْرَتِهِ، وَهِيَ حَجَّةُ الْوَدَاعِ وَالشَّمَامِ فِي الْعَامِ الْعَاشِرِ مِنْ هِجْرَتِهِ الْمُبَارَكَةِ ﷺ، يَتِمَّا اعْتَمَرَ ﷺ أَرْبَعَ عُمْرَاتٍ فِي أَرْبَعِ سَفَرَاتٍ مُخْتَلِفَاتٍ، لَكِنَّهَا جَمِيعًا كَانَتْ فِي شَهْرِ ذِي الْقَعْدَةِ (٢)، وَهِيَ كَالآتِي:

- الْحَقِينِيُّ: الْفَتَاوَى ج ١ ص ٤٠١.
- الْحَقِينِيُّ: بَرَامِجُ: "سُؤَالُ أَهْلِ الذِّكْرِ"، حَلَقَةُ: ٢٠ رَمَضَانَ ١٤٢٤ هـ، يَوَافِقُهُ: ٢٠٠٣/١١/١٥ م.

(١) - يُنْظَرُ:

- مُسْلِم، بَاب: فَضْلِ الْعُمْرَةِ فِي رَمَضَانَ، رَقْمُ الْحَدِيثِ ٢٢٠١.
- الْفَتْوَوِيُّ، بَرَامِجُ: "سُؤَالُ أَهْلِ الذِّكْرِ"، حَلَقَةُ: ٤ رَمَضَانَ ١٤٢٩ هـ، يَوَافِقُهُ ٢٠٠٨/٩/٥ م.
- الْفَتْوَوِيُّ، بَرَامِجُ: "سُؤَالُ أَهْلِ الذِّكْرِ"، حَلَقَةُ: ٣ رَمَضَانَ ١٤٣٠ هـ، يَوَافِقُهُ ٢٠٠٩/٨/٢٤ م.

(١) - وَصَفَ عُمَرُ النَّبِيُّ ﷺ بِأَنَّهَا كَانَتْ جَمِيعًا فِي شَهْرِ ذِي الْقَعْدَةِ يَقْتَضِي أَنَّهُ أَحْرَمَ لَهَا فِي هَذَا الشَّهْرِ وَلَا يُلْزَمُ أَنَّهُ أَتَمَّهَا فِيهِ كَمَا أَتَمَّ عُمَرَةُ حَجَّةَ الْوَدَاعِ فِي شَهْرِ ذِي الْحِجَّةِ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ. يُنْظَرُ:

- الْبُخَارِيُّ، بَاب: كَمْ اعْتَمَرَ النَّبِيُّ ﷺ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، رَقْمُ الْحَدِيثِ ١٦٥٥.
- السَّالِي، شَرْحُ الْجَامِعِ الصَّحِيحِ ج ٢ ص ٢٧٧.

أ- **عُمْرَةُ الْحُدَيْبِيَّةِ:** فِي الْعَامِ السَّادِسِ مِنَ الْهِجْرَةِ، عِنْدَمَا صَدَّهُ مُشْرِكُو قُرَيْشٍ عَنِ الْبَيْتِ، وَوَقَعَ مَعَهُمُ الْمَعَاهِدَةُ الْمَعْرُوفَةُ بِـ "صُلْحِ الْحُدَيْبِيَّةِ".

ب- **عُمْرَةُ الْقَضِيَّةِ:** فِي الْعَامِ السَّابِعِ مِنَ الْهِجْرَةِ، بَعْدَ أَنْ وَقَعَ صُلْحُ الْحُدَيْبِيَّةِ وَاتَّفَقَ الطَّرَفَانِ عَلَى أَنْ يَرْجِعَ النَّبِيُّ ﷺ إِلَى الْمَدِينَةِ فِي ذَلِكَ الْعَامِ (الْعَامِ السَّادِسِ)، ثُمَّ يَأْتِي لِلْحَرَمِ فِي الْعَامِ الَّذِي يَلِيهِ (الْعَامِ السَّابِعِ)، وَتُسَمَّى هَذِهِ الْعُمْرَةُ عُمْرَةُ الْقَضِيَّةِ^(١).

ج- **عُمْرَةُ الْجِعْرَانَةِ:** فِي الْعَامِ الثَّامِنِ مِنَ الْهِجْرَةِ، عِنْدَ رُجُوعِ النَّبِيِّ ﷺ مِنْ غَزْوَةِ حُنَيْنٍ ظَافِرًا أَحْرَمَ مِنَ الْجِعْرَانَةِ - وَهِيَ مِنَ الْحِلِّ - وَدَخَلَ مَكَّةَ مُحَرَّمًا.

د- **عُمْرَةُ حَبَّةِ الْوَدَاعِ:** فِي الْعَامِ الْعَاشِرِ مِنَ الْهِجْرَةِ، حَيْثُ أَحْرَمَ النَّبِيُّ ﷺ مِنْ مِيقَاتِ ذِي الْحُلَيْفَةِ قَارِنًا بَيْنَ الْعُمْرَةِ

• الْقَتَوِيُّ، بِرَنَامَج: "سُؤَالُ أَهْلِ الذَّكْرِ"، حَلْفَةُ: ٢٢ جُمَادَى الثَّانِيَةِ ١٤٢٨ هـ، بِوَأْفَقِهِ ٢٠٠٧/٧/٨ م.

(١) - تَنْبِيْهُ: "عُمْرَةُ" أَوْ الْقَضَاءُ هَكَذَا تُسَمَّى؛ لِأَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَاضَى عَلَيْهَا كُفَّارَ قُرَيْشٍ عِنْدَمَا مَنَعُوهُ مِنَ الْعُمْرَةِ الَّتِي أَحَلَّ مِنْهَا فِي الْعَامِ السَّابِقِ بِالْحُدَيْبِيَّةِ. وَلَمْ نَقُلْ: قَضَى بِهَا "الْعُمْرَةُ الْمُسَاقَّةُ" الَّتِي أَحَلَّ مِنْهَا النَّبِيُّ ﷺ؛ وَذَلِكَ لِأَنَّ هَذِهِ الْأَخِيرَةَ كَانَتْ مُتَحَقِّقَةً وَتَامَةً بِأَغْلَظِي وَالْإِحْلَالِ بَعْدَ الْإِحْصَارِ؛ وَلِذَا فَلَا يَجِبُ فِيهَا قَضَاءٌ عَلَى الرَّاحِجِ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ. يُنْظَرُ:

الْقَتَوِيُّ، بِرَنَامَج: "سُؤَالُ أَهْلِ الذَّكْرِ"، حَلْفَةُ: ١٦ رَمَضَانَ ١٤٢٤ هـ، بِوَأْفَقِهِ ٢٠٠٣/١١/١١ م.

وَالْحَجَّ، وَعِنْدَمَا أَتَى الْبَيْتَ طَافَ وَسَعَى ثُمَّ بَقِيَ عَلَى إِحْرَامِهِ إِلَى أَنْ أُنْهِيَ مَنَاسِكَ الْحَجِّ فِي الْيَوْمِ الْعَاشِرِ.

تَنْبِيْهُ: إِذَا تَقَرَّرَ لَدَيْكَ -أَخِي الْمُعْتَمِر- أَنْ كُلَّ عُمْرِ النَّبِيِّ ﷺ كَانَتْ فِي شَهْرِ ذِي الْقَعْدَةِ فَإِنَّكَ تُدْرِكُ خَطَأً قَوْلَ ابْنِ عُمَرَ -غَفَرَ اللَّهُ لَهُ وَغَفَا عَنَّا وَعَنْهُ- أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ اعْتَمَرَ إِحْدَى عُمْرَاتِهِ فِي شَهْرِ رَجَبٍ مَعَ اللَّهِ كَانَ مَعَ النَّبِيِّ ﷺ فِي جَمِيعِ عُمْرَاتِهِ^(١)، وَلِذَا اسْتَدْرَكَتْ عَلَيْهِ السَّيِّدَةُ عَائِشَةُ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا بِقَوْلِهَا: "يَرْحَمُ اللَّهُ أَبَا عَبْدِ الرَّحْمَنِ مَا اعْتَمَرَ عُمْرَةً إِلَّا وَهُوَ شَاهِدُهُ وَمَا اعْتَمَرَ فِي رَجَبٍ قَطُّ"^(٢).

وَبِهَذَا -أَيْضًا- تُدْرِكُ أَنَّهُ لَا مِيزَةَ لِلْإِعْتِمَارِ فِي شَهْرِ رَجَبٍ خُصُوصًا عَلَى غَيْرِهِ مِنْ سَائِرِ شُهُورِ الْعَامِ؛ لِعَدَمِ صِحَّةِ شَيْءٍ مِنْ ذَلِكَ لَا مِنْ جِهَةِ فِعْلِ النَّبِيِّ ﷺ وَلَا مِنْ جِهَةِ قَوْلِهِ، يَقُولُ شَيْخُنَا عَلَّامَةُ الْمَعْقُولِ وَالْمُنْقُولِ -رِعَاةُ اللَّهِ-: "وَمَا ذَكَرَهُ بَعْضُهُمْ مِنْ تَفْضِيلِ عُمْرَةِ رَجَبٍ عَلَى عُمْرَةِ رَمَضَانَ لَيْسَ بِشَيْءٍ؛ لِأَنَّ ذَلِكَ مَبْنِيٌّ عَلَى مِثْلِ هَذِهِ الرَّوَايَةِ الَّتِي لَا تُثْبِتُ"، وَاللَّهُ أَعْلَمُ^(٣).

(١) - يُنْظَرُ:

• الْقَنْوَيْي، السِّيفُ الْخَادِ ص ٢٠.
• الْقَنْوَيْي، بِرَنَامِج: "سُؤَالُ أَهْلِ الذِّكْرِ"، حَلْفَةُ: ١٥ رَجَب ١٤٢٣ هـ؛ يَوَاقِعُهُ ٢٢/٩/٢٠٠٢ م.

(٢) - ابْنُ حَارِيجٍ، تَاب: كُنْ اعْتَمَرَ النَّبِيُّ ﷺ -صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ-، رَقْمُ الْحَدِيثِ ١٦٥٢.

(٣) - يُنْظَرُ:

فصل في شروط العُمرة

تَفَقَّهَ - أَيُّهَا الْأَخُ الْحَبِيبُ: زَادَكَ اللَّهُ عِلْمًا - أَنَّ شُرُوطَ الْعُمَرَةِ
كَشُرُوطِ الْحَجِّ تَنْقَسِمُ إِلَى ثَلَاثَةِ أَقْسَامٍ، وَهِيَ:
الْقِسْمُ الْأَوَّلُ / شُرُوطُ قَبُولٍ، وَهِيَ:

أ - تَقْوَى اللَّهِ ﷻ: فَلَا يَقْبَلُ اللَّهُ الْعَمَلَ إِلَّا مَنْ كَانَ مُتَّقِيًا
لِلْبَارِي ﷻ؛ قَالَ تَعَالَى: ﴿إِنَّمَا يَتَقَبَّلُ اللَّهُ مِنَ
الْمُتَّقِينَ﴾ (٢٧) ﴿الْمَائِدَةُ: ٢٧﴾.

ب - مُوَافَقَةُ الْعَمَلِ لِشَرْعِ اللَّهِ ﷻ: أَيُّ أَنْ يَكُونَ صَحِيحًا
مُسْتَوْفِيًا لِجَمِيعِ أَرْكَانِهِ وَشُرُوطِ صِحَّتِهِ، فَعَنْ ابْنِ
عَبَّاسٍ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: "مَنْ عَمِلَ عَمَلًا لَيْسَ
عَلَيْهِ أَمْرًا فَهُوَ رَدٌّ" (١).

الْقِسْمُ الثَّانِي / شُرُوطُ وُجُوبٍ: - عَلَى الْقَوْلِ بِوُجُوبِ
الْعُمَرَةِ - وَشُرُوطُ الْوُجُوبِ هِيَ:

- التَّقْوَى، بِرِوَايَةِ: "سُؤَالُ أَهْلِ الذِّكْرِ"، حَقِيقَةُ: ١٥ رَجَبِ ١٤٢٣ هـ، يَوْمَ الْفَتْحِ ٢٢/٩/٢٠٠٢ م.
- التَّقْوَى، بِرِوَايَةِ: "سُؤَالُ أَهْلِ الذِّكْرِ"، حَقِيقَةُ: ١١ رَمَضَانَ ١٤٢٧ هـ، يَوْمَ الْفَتْحِ ٥/١٠/٢٠٠٦ م.

(١) - يُنْظَرُ:

- الرَّيْبِ، تَابَ: فِي الْوَلَايَةِ وَالْإِمَارَةِ، رَقْمُ الْحَدِيثِ ٤٩.
- الْحِطَّانِي، قَوَاعِدُ الْإِسْلَامِ ج ٢ ص ١٥٥.

أ- **العقل:** فلا تجب العمره ولا غيرها من التكاليف الشرعية على فاقد العقل كالشخص المجنون مثلاً.

ب- **البلوغ:** فلا يجب على الصبي شيء من المأمورات حتى يبلغ سن الاختلام؛ لقول الرسول الكريم -عليه أفضل الصلاة وأتم التسليم-: "رُفِعَ الْقَلَمُ عَنْ ثَلَاثَةٍ: عَنِ الْمَجْنُونِ حَتَّى يُفِيقَ، وَعَنِ النَّائِمِ حَتَّى يَسْتَيْقِظَ، وَعَنِ الصَّبِيِّ حَتَّى يَحْتَلِمَ" (١).

ج- **الحرية:** فلا تجب العمره على العبد؛ لأن ذمته وأوقاته مشغولة بخدمة سيده، كما أنه لا يملك القدرة المالية، فهو وما ملك لسيده؛ قال تعالى: ﴿ضَرَبَ اللَّهُ مَثَلًا عَبْدًا مَمْلُوكًا لَا يَقْدِرُ عَلَى شَيْءٍ﴾ السجدة: ٧٥ (٢).

د- **الاستطاعة:** لأن العمره حج أصغر والحج لا يجب إلا على المستطيع ﴿وَلِلَّهِ عَلَى النَّاسِ حِجُّ الْبَيْتِ مَنِ

(١) - أبو داود: باب: في المجنون يسرق أو يضيئ حباً، رقم الحديث ٣٨٢٣.

(٢) - الخليلي، أخذ من حنبل. سلسلة دروس التفسير، تفسير الآية رقم ٩٧ من سورة آل عمران/ الدرس الثاني. "مادة سمعية"، الملحقة الثقافية بمعهد العلوم الشرعية، التصنيف (ت/١٦٥).

أَسْتَطَاعَ إِلَيْهِ سَبِيلًا ﴿٩٧﴾. وَلَقَوْلِهِ ﷺ:
 "...وَإِذَا أَمَرْتُكُمْ بِشَيْءٍ فَأَتُوا مِنْهُ مَا اسْتَطَعْتُمْ" ^(١).

هـ - **المحرم للمرأة:** فَلَيْسَ لِلْمَرْأَةِ أَنْ تُسَافِرَ أَيَّ سَفَرٍ
 عُمُومًا وَلَا سَفَرٍ عِبَادَةٍ خُصُوصًا بِذَوْنِ زَوْجٍ أَوْ ذِي
 مَحْرَمٍ مِنْهَا؛ لَحَدِيثِ النَّبِيِّ ﷺ: "لَا يَحِلُّ لِمَرْأَةٍ
 تُؤْمِنُ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ أَنْ تَسِيرَ مَسِيرَةَ يَوْمٍ وَلَيْلَةٍ إِلَّا
 مَعَ ذِي مَحْرَمٍ مِنْهَا" ^(٢)، وَحَدِيثُ: "...لَا تُسَافِرُ الْمَرْأَةُ
 إِلَّا مَعَ ذِي مَحْرَمٍ، فَقَامَ رَجُلٌ فَقَالَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ إِنَّ
 امْرَأَتِي خَرَجَتْ حَاجَةً وَإِنِّي اكْتَتَبْتُ فِي غَزْوَةٍ كَذًا
 وَكَذَا، قَالَ: انْطَلِقْ فَمُحَجٌّ مَعَ امْرَأَتِكَ" ^(٣).

(١) - الربيع، باب: في فروع الحج، رقم الحديث ٣٩٤.

(٢) - الربيع، باب: في الآداب، رقم الحديث ٧٣٠.

(٣) - مسلم، باب: سفر المرأة مع محرم إلى حج وغيره، رقم الحديث ٢٣٩١.

القسم الثالث / شروط صحة: وهي:

أ- **الإسلام:** لأن جميع العبادات -حجًا أو عمرة أو غيرهما- وإن كانت من حيث العموم واجبة على الجميع مسلمين أو غير مسلمين، إلا أنها لا تصح إلا من المسلم لقوله تعالى: ﴿وَمَنْ يَبْتَغِ غَيْرَ الْإِسْلَامِ دِينًا فَلَنْ يُقْبَلَ مِنْهُ﴾ **ال عمران: ٨٥** ^(١).

ب- **الميقات الزماني:** جميع أيام العام ظرف زماني لأداء مناسك العمرة، إلا أيام الحج بالنسبة للحاج، أما غير الحاج فلا يمنع من الاغتمار في أي يوم شاء وأراد.

وأحيلك -أخي القارئ- لقراءة تفصيل هذه الشروط في الأبواب المتعلقة بشروط الحج من كتاب: "المعتمد في فقه الحج والعمرة" وفي الإحالة غنية عن الإعادة ^(٢).

^(١) - كالمجبب يجب عليه الصلاة ويجب عليه الصيام مع أن جميع ذلك لا يصح منه، ولذا فهو مطالب بتحصيل شرط الصحة أولاً، وهو الاغتسال من المحدث لنصح عبادته، وهكذا المشرک يجب عليه الصلاة ويجب عليه الصيام مع أن جميع ذلك لا يصح منه، فيطلب منه أولاً الدخول في الإسلام، وبالله التمام. يُنظر:

• الفتاوى، "دروس وفتاوى في الحج والعمرة" تسهيات في الحج والعمرة رقم (١) لعام ١٤١٩هـ، ص ٤.
• الفتاوى، برنامج: "سؤال أهل الذکر"، حلقة: ١٠ رمضان ١٤٢٣هـ، بواقعه ١٦/١١/٢٠٠٢م.

^(٢) - يُنظر: المعتمد في فقه الحج والعمرة - الباب الثالث: في شروط وجوب الحج، الباب الرابع: في شروط صحة الحج.

فصل في أركان العمرة

وَأَعْلَمُ - كَذَلِكَ - أَنَّ أَرْكَانَ الْعُمْرَةِ ثَلَاثَةٌ، وَهَذِهِ الْأَرْكَانُ فَرَائِضُ لَا يُجُوزُ تَرْكُهَا بِحَالٍ، وَلَا تَصِحُّ مَعَ تَرْكِهَا عَلَى أَيِّ حَالٍ عَمْدًا أَوْ سَهْوًا، عَالِمًا تَارِكُهَا أَوْ جَاهِلًا، وَلَا يُجْبَرُ تَرْكُهَا بِالْذَّمِّ وَلَا بِغَيْرِهِ، وَأَرْكَانُ الْعُمْرَةِ هِيَ:

الرُّكْنُ الْأَوَّلُ / الْإِحْرَامُ: وَهُوَ نِيَّةُ الدُّخُولِ فِي التُّسُكِّ، وَيَقْتَرِنُ الْإِحْرَامُ بِالتَّلْبِيَةِ مَعَ التَّجَرُّدِ مِنَ اللَّبَاسِ الْمُعْتَادِ وَلِلْبَسِ ثِيَابِ الْإِحْرَامِ..

الرُّكْنُ الثَّانِي / الطَّوَافُ: وَهُوَ الدَّوْرَانُ بِالْبَيْتِ سَبْعَةَ أَشْوَاطٍ مِنَ الْحَجَرِ الْأَسْوَدِ إِلَى الْحَجَرِ الْأَسْوَدِ بِنِيَّةِ الْعِبَادَةِ.

الرُّكْنُ الثَّلَاثُ / السَّعْيُ: وَهُوَ التَّرَدُّدُ سَبْعَ مَرَّاتٍ جَنَّةَ وَذَهَابًا بَيْنَ جَبَلَيْنِ صَغِيرَيْنِ - هُمَا جَبَلَا الصَّفَا وَالْمَرْوَةِ - بِنِيَّةِ الْعِبَادَةِ.

وَقَدْ تَقَدَّمَ الْحَدِيثُ حَوْلَ هَذِهِ الْأَرْكَانِ مُفَصَّلًا عِنْدَ الْحَدِيثِ عَلَى أَرْكَانِ الْحَجِّ فِي كِتَابِ: "الْمُعْتَمِرُ فِي فَقْهِ الْحَجِّ وَالْعُمْرَةِ"، فَيُقَالُ فِيهَا مَا قِيلَ هُنَاكَ، وَبِاللَّهِ التَّوْفِيقُ^(١).

﴿فَائِدَةٌ﴾: الطَّوَافُ بِالْبَيْتِ هُوَ رُكْنُ الْعُمْرَةِ الْأَعْظَمُ كَمَا تَقَدَّمَ أَنَّ الْوُقُوفَ بِعَرَفَةَ هُوَ رُكْنُ الْحَجِّ الْأَعْظَمُ^(٢).

(١) - يُنْظَرُ: الْمُعْتَمِرُ فِي فَقْهِ الْحَجِّ وَالْعُمْرَةِ - مِنْ: الْبَابِ الثَّامِنِ حَتَّى الْبَابِ الْخَامِسِ عَشَرَ.

(٢) - يُنْظَرُ: الْقَوِيُّ، لِمَا وَى لَفْظُهُ الشَّيْخُ سَعِيدُ بْنُ مَرْوَكٍ الْقَوِيُّ ص ٣١٨، ٣٢٥.

فصل في واجبات العمرة

لِلْعُمْرَةِ واجبات منها ما ثبت من قول النبي ﷺ ، ومنها من فعله عليه الصلاة والسلام، وواجبات العمرة هي:

❖ **الإحرام** من الحل: فلا يجوز الإحرام بالعمرة من الحرم، ولو كان مريد العمرة من أهل الحرم.

❖ **التحلل** بالحلقي أو التقصير: وهو نك يخرج به متم النسك من حالة الإحرام إلى حالة الإحلال.

❖ **الطواف** لوداع البيت: لعموم في النبي ﷺ عن نفر حتى يكون آخر العهد بالطواف؛ كما في قوله عليه الصلاة والسلام: " لا يَنْفِرَنَّ أَحَدٌ حَتَّى يَكُونَ آخِرَ عَهْدِهِ الطَّوَافَ بِالنَّبِيِّ " (١).

فَمَنْ تَرَكَ أَحَدَ واجبات العمرة هذه لم يفسد نسكه بذلك الترك، وإنما عليه - من حيث الأصل - أن يجبر نقصه هذا بالدم كما فصل لكم في كتاب الحج (٢).

(١) - أبو داود، باب: الوداع، رقم الحديث ١٧١١.

(٢) - ينظر: المعتمدين في فقه الحج والعمرة - الباب السابع: في صفة الحج، الباب التاسع عشر: في الجزاء والقدية.

فتوى

السؤال/ فضيلة الشيخ: شخص أحرَم من الميقات وأدَّى أَعْمَالَ العُمْرَةِ، وَعِنْدَمَا وَصَلَ إِلَى التَّحَلُّلِ بِالْحَلْقِ أَوْ التَّقْصِيرِ ذَهَبَ إِلَى حَيْثُ يَسْكُنُ وَغَيْرَ مَلَابِسَهُ وَقَدْ نُبِّهَ بِأَنَّهُ يُطَالَبُ بِالْحَلْقِ أَوْ التَّقْصِيرِ وَلَكِنَّهُ لَمْ يَسْتَجِبْ؟

الجواب/ عَلَيْهِ أَنْ يَتُوبَ إِلَى رَبِّهِ -تَبَارَكَ وَتَعَالَى- وَعَلَيْهِ أَنْ يَذْبَحَ شَاةً لِفُقَرَاءِ الْحَرَمِ؛.. هَذَا -طَبَعًا- بِنَاءً عَلَى رَأْيٍ مَنْ يَقُولُ: "إِنْ ذَلِكَ نُسِكَ"، وَهُوَ الْقَوْلُ الصَّحِيحُ الَّذِي تَدُلُّ عَلَيْهِ الْأَدِلَّةُ؛ وَاللَّهُ أَعْلَمُ^(١).

فصل في مفسدات العُمْرَةِ

وَلَا تُصِحُّ الْعُمْرَةُ بِأَحَدِ الْأَسْبَابِ الْآتِيَةِ:

١- **أَوَّلًا/ فَقَدْ شَرُطَ** مِنْ شُرُوطِ صِحَّتِهَا كَالرَّدَّةِ عَنْ دِينِ اللَّهِ ﷻ.

٢- **ثَانِيًا/ الْوُطْءُ، وَمَا يُلْحَقُ بِهِ كَالِاسْتِمْنَاءِ.**

وَقَدْ تَقَدَّمَ ذِكْرُهَا بِشَيْءٍ مِنَ التَّفْصِيلِ فِي خَاتَمَةِ (الْبَابِ التَّاسِعِ عَشَرَ عِنْدَ ذِكْرِ مَفْسِدَاتِ الْحَجِّ مِنَ كِتَابِ الْحَجِّ^(٢)).

(١) - الفتاوى، سعيد بن مبروك، برنامج: "سؤال أهل الذِّكْرِ"، حلقة: ٢٨ جمادى الأولى ١٤٢٧هـ، يوافق ٢٥/٦/٢٠٠٦م.

(٢) - يُنظر: الْمُعْتَمَدُ فِي فِقْهِ الْحَجِّ وَالْعُمْرَةِ - الباب التاسع عشر - في الجزاء والعقوبة.

(فائدة): العمرة لا تقوت بمجرّد تأخير أي ركن من أركانها الثلاثة؛ لأنّها موسّعة من حيث الوقت بخلاف الحج، إلّا أن يفسد خرامته بالوطء فيفسد نسكّه حجّاً أو عمرة، والله المعين^(١).

فصل في وجوه أداء العمرة

تعرف - أخي الطالب، حفظك الله - أن شعيرة العمرة تتأدّى على ثلاثة أوجه، كيفما أدّى المعتبر العمرة على أي وجه من هذه الوجوه جزأت عنه، وأدّى فرضها عند القائلين بفرضيتها، وسنتها على القول بسنتها، وهذه الوجوه هي كالاتي:

الوجه الأول/ إفراد العمرة: وذلك بأن يحرم المعتبر بالعمرة مفردة من غير أن يتبعها بنسك الحج، فيلبي قائلًا: "لبيك عمرة" أو "لبيك بعمرة"، وهذا الوجه جائز سواء كان في أشهر الحج أو في غير أشهر الحج من سائر أيام العام.

الوجه الثاني/ التمتع: وهو أن يحرم بالعمرة في أشهر الحج، فيلبي قائلًا: "لبيك عمرة" أو "لبيك بعمرة"، ويأتي بجميع أعمالها ثم يتحلل منها، فيباح له بعد التحلل أن يستمتع بجميع ما يستمتع به المحل، ثم يحرم بالحج في عامه ذلك، فيلبي قائلًا: "لبيك حجة"، أو "لبيك بحجة"، ويؤدّي جميع مناسك حجه هذا حتى يتحلل منه^(٢).

(١) - الخليلي، برنامج: "سؤال أهل الذمير"، حلقة: ٢٣ رمضان ١٤٢٥هـ، يوافقه ٧/١١/٢٠٠٤م.

(٢) - ابن المنذر، الإجماع ص ٢١.

الوجه الثالث/ القرآن: وَهُوَ أَنْ يُحْرِمَ بِالْعُمْرَةِ وَالْحَجِّ مَعًا فِي إِحْرَامٍ وَاحِدٍ، فَيَلْبِي قَائِلًا: "لَبَّيْكَ عُمْرَةً وَحَجَّةً" أَوْ يَقُولُ: "لَبَّيْكَ بِعُمْرَةٍ وَحَجَّةٍ" فَيَأْتِي بِأَعْمَالِ الْعُمْرَةِ وَالْحَجِّ مُجْتَمِعِينَ غَيْرَ مُتَفَصِّلِينَ فِي الْإِحْرَامِ، وَيَظِلُّ الْقَارِنُ مُحْرِمًا بَعْدَ آدَائِهِ أَعْمَالِ الْعُمْرَةِ حَتَّى يَتَحَلَّلَ يَوْمَ التَّحْرِيمِ مِنْ عُمْرَتِهِ وَحَجَّتِهِ^(١).

فصل في صفة العُمْرَةِ إجمالاً

إِذَا أَجْمَعْتَ - يَا أَخِي - أَمْرَكَ عَلَى آدَاءِ نُسُكِ الْعُمْرَةِ وَكُنْتَ مِنْ أَهْلِ الْآفَاقِ - بَلَغَكَ اللَّهُ مَقْصِدَكَ - فَيَمِّمْ وَجْهَكَ نَحْوَ أَحَدِ مَوَاقِفِ الْإِحْرَامِ الْخَمْسَةِ أَوْ مَا يَحَاذِيهَا، فَاغْتَسِلْ مِنْ هُنَاكَ وَتَوَضَّأْ، ثُمَّ الْبَسْ لِبَاسَ الْإِحْرَامِ، وَالْوُجُوهَ الْإِحْرَامَ بَعْدَ صَلَاةٍ مَكْتُوبَةٍ إِنْ حَضَرْتَ، وَإِلَّا فَلَا بَأْسَ إِنْ لَمْ تَحْضُرْ صَلَاةً مَكْتُوبَةً أَنْ تُصَلِّيَ صَلَاةً نَافِلَةً كَصَلَاةِ الضُّحَى أَوْ تَحِيَّةِ الْمَسْجِدِ ثُمَّ تَتَوَجَّهْ نَحْوَ الرَّاحِلَةِ مُبَاشَرَةً لِتَنْوِيِ الْإِحْرَامِ إِذَا اسْتَوَيْتَ عَلَيْهَا، فَتَقُولُ مُلَبِّيًا: "لَبَّيْكَ اللَّهُمَّ لَبَّيْكَ، لَبَّيْكَ لَا شَرِيكَ لَكَ لَبَّيْكَ، إِنْ الْحَمْدُ وَالنَّعْمَةُ لَكَ وَالْمُلْكُ، لَا شَرِيكَ لَكَ، لَبَّيْكَ عُمْرَةً".

وَبِذَا تَكُونُ قَدْ دَخَلْتَ فِي نُسُكِ الْعُمْرَةِ فَكُنْ عَلَى حَذَرٍ مِنْ مُقَارَفَةِ شَيْءٍ مِنْ مَحْظُورَاتِ الْإِحْرَامِ^(٢)، ثُمَّ تَمْضِي فِي الْمَسِيرِ وَأَنْتَ تُكَرِّرُ هَذِهِ التَّلْبِيَةَ كَثِيرًا، رَافِعًا بِهَا صَوْتَكَ وَإِنْ بُحَّ حَلْقُكَ.

(١) - الفتاوى، سعيّد بن مبروك، دروس صف ١٤٢٤هـ - ٢٠٠٣م، "مذكّرة خاصة" ص ٦٩.

(٢) - ينظر: محظورات الإحرام: المعتمد في فقه الحج والعمرة - الباب التاسع: في الإحرام.



فَإِذَا وَصَلْتَ حُدُودَ الْحَرَمِ الْمَكِّيِّ فَاقْطَعْ التَّلِيَةَ، وَتَوَجَّهْ نَحْوَ
الْمَسْجِدِ الْحَرَامِ لِلطَّوَافِ مُبَاشَرَةً إِنْ أَمَكْنَكَ، وَإِلَّا فَأَنْزِلْ أُمْتِعَتَكَ فِي مَجَلٍّ
إِقَامَتِكَ وَاعْتَصِلْ إِنْ أَمَكْنَكَ وَإِلَّا فَتَوَضَّأْ ثُمَّ تَوَجَّهْ نَحْوَ الْمَطَافِ،
وَيُسْتَحَبُّ لَكَ دُخُولُ الْمَسْجِدِ الْحَرَامِ مِنْ بَابِ بَنِي شَيْبَةَ^(١) إِنْ أَمَكْنَكَ وَإِلَّا
فَمِنْ أَيِّ مَدَاخِلِ الْمَسْجِدِ الْحَرَامِ، وَتَقَدَّمَ فِي الدُّخُولِ رِجْلُكَ الْيُمْنَى وَتَأْتِي
بِالْأَذْكَارِ الْمَأْثُورَةِ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ عِنْدَ دُخُولِ الْمَسَاجِدِ عُمُومًا.

فَإِذَا دَخَلْتَ الْمَسْجِدَ فَتَوَجَّهْ نَحْوَ رُكْنِ الْحَجَرِ الْأَسْوَدِ إِنْ أَمَكْنَكَ
مُبَاشَرَةً مِنْ غَيْرِ إِيْذَاءٍ، وَإِلَّا فَسِرْ مَعَ جُمُوعِ الطَّائِفِينَ فِي صَحْنِ
الْكَعْبَةِ^(٢) فَإِذَا دَنَوْتَ مِنَ الْحَجَرِ اسْتَحْضَرْتَ فِي قَلْبِكَ نِيَّةَ الطَّوَافِ لَجَمِيعِ
الْأَشْوَاطِ، ثُمَّ كَشَفْتَ كِفْلَكَ الْأَيْمَنَ وَغَطَّيْتَ نَظِيرَهُ الْأَيْسَرَ، وَهَذَا هُوَ
الْمَعْرُوفُ بِالْاضْطِبَاعِ، فَإِذَا كُنْتَ قَرِيبًا مِنَ الْحَجَرِ فَقَبَّلْهُ إِنْ أَمَكْنَكَ وَإِلَّا
فَاسْتَلِمَهُ بِيَمَانِكَ ثُمَّ قَبَّلْهَا وَكُلَّ ذَلِكَ مِنْ غَيْرِ إِيْذَاءٍ لِلْآخَرِينَ، وَإِلَّا فَأَشِيرْ
إِلَيْهِ مِنْ بَعِيدٍ قَائِلًا: "اللَّهُ أَكْبَرُ"، فَإِذَا فَعَلْتَ ذَلِكَ تَكُونُ قَدْ دَخَلْتَ فِي
رُكْنِ الطَّوَافِ، فَارْمُلْ فِي أَشْوَاطِهِ الثَّلَاثَةَ الْأُولَى قَرِيبًا مِنَ الْبَيْتِ وَإِنْ
كَانَ هُنَالِكَ زِحَامٌ فَبَعِيدًا عَنْهُ، وَتَكَثَّرَ فِي طَوَافِكَ بِالْبَيْتِ مِنْ أَلْوَانٍ ذَكَرَ
اللَّهُ ﷻ كَالشُّكْرِ وَالْحَمْدِ لِلَّهِ ﷻ وَالِاسْتِغْفَارِ وَقِرَاءَةِ الْقُرْآنِ وَالِإِلْحَاحِ فِي

(١) - تَنْبِيْهُ: باب بني شيبه الذي دخل منه النبي ﷺ يحاذيه الآن تقريباً الباب المعروف بـ "باب السلام" لمن دخله متوجهاً منه نحو الحجر الأسود، وليس هو الباب المسمى الآن بـ "باب بني شيبه".
الفتاوى، جلسة مراجعة الكتاب (١)، يوم عاشوراء، ١٤٣٤هـ، يوافقه ٢٤ / ١١ / ٢٠١٢م.

(٢) - الفتاوى، سعيد بن مبروك. دروس صيف ١٤٢٢هـ، ٢٠٠١م، "مذكورة خاصة" ص ٤٦.

الدُّعَاءِ وَسُؤَالِ الْمُجِيبِ ﷺ لَا سِيَّامًا بِمَا جَاءَ فِي الْكِتَابِ وَبِمَا ثَبَتَ فِي سُنَّةِ النَّبِيِّ الْأَوَّلِ..

فَإِذَا وَافَيْتَ الرُّكْنَ الْيَمَانِيَّ فَاسْتَلِمَهُ بِيَمْنِكَ - إِنْ أُمِكنَ - مِنْ غَيْرِ تَقْبِيلٍ لَهَا وَلَهُ، وَإِلَّا فَجَاوِزَهُ، وَأَلْتَ تَثْلُو بَيْتَهُ وَبَيْنَ رُكْنِ الْحَجَرِ الْأَسْوَدِ قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿رَبَّنَا آتِنَا فِي الدُّنْيَا حَسَنَةً وَفِي الْآخِرَةِ حَسَنَةً

وَقِنَا عَذَابَ النَّارِ﴾ (٢: ٢٠١) البقرة: ٢٠١، فَإِذَا وَصَلْتَ الْحَجَرَ فَكَبِّرْ وَاصْنَعْ فِيهِ مَا صَنَعْتَ بِدَايَةِ الشَّوْطِ الْأَوَّلِ مِنْ تَقْبِيلٍ أَوْ اسْتِلَامٍ أَوْ إِشَارَةٍ حَسَبِ الْمُمِكنِ، وَتَكُونُ بِذَا قَدْ أَتَمَمْتَ شَوْطًا كَامِلًا ثُمَّ تَفْعَلُ فِي السُّنَّةِ الْمُتَّبَقَةِ مَا فَعَلْتَ فِي الشَّوْطِ الْأَوَّلِ، غَيْرَ أَنَّ الرَّمْلَ يَكُونُ حَتَّى نِهَايَةِ الشَّوْطِ الثَّلَاثِ، فَإِذَا أَنْهَيْتَ الشَّوْطَ السَّابِعَ بِوُصُولِكَ لِرُكْنِ الْحَجَرِ الْأَسْوَدِ تَكُونُ بِذَا قَدْ أَنْهَيْتَ الطَّوَافَ كُلَّهُ.

فَإِذَا انْتَهَيْتَ مِنْ رُكْنِ الطَّوَافِ غَطَّيْتَ كَتِفَيْكَ وَأَنْهَيْتَ حَالَةَ الْأَضْطِبَاعِ، وَتَوَجَّهْتَ نَحْوَ الْمَقَامِ الْإِبْرَاهِيمِيِّ لِتُصَلِّيَ خَلْفَهُ رَكَعَتَيِ الطَّوَافِ، فَإِنْ لَمْ تَتِمَّكَ مِنْ الصَّلَاةِ خَلْفَ الْمَقَامِ فَبِي أَيِّ بُقْعَةٍ مِنَ الْمَسْجِدِ الْحَرَامِ، فَإِذَا انْتَهَيْتَ مِنْ آدَاءِ الرَّكَعَتَيْنِ فَتَوَجَّهْ نَحْوَ رُكْنِ الْحَجَرِ الْأَسْوَدِ لِيَسْتَلِمَهُ إِنْ أُمِكنَ، وَإِلَّا تَرَكْتَ ذَلِكَ.

ثُمَّ تَوَجَّهْ نَحْوَ الْمَسْعَى مُيَمَّمًا شَطْرَ جَبَلِ "الصَّفَا"، وَتَبْدَأُ بِمَا بَدَأَ اللَّهُ

بِهِ فِي كِتَابِهِ بِقَوْلِهِ: ﴿إِنَّ الصَّفَا وَالْمَرْوَةَ مِنْ شَعَائِرِ اللَّهِ﴾ البقرة: ١٥٨



وَأَقْتَدَاءَ بِالرُّسُولِ ﷺ، فَتَرَفَّى عَلَى الصُّفَا وَتَسْتَقْبِلُ الْقِبْلَةَ رَافِعًا يَدَيْكَ
فَتُكَبِّرُ ثَلَاثَ تَكْبِيرَاتٍ وَتَقُولُ عَلَى إِثْرِهَا: «لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ وَحْدَهُ لَا
شَرِيكَ لَهُ، لَهُ الْمُلْكُ وَلَهُ الْحَمْدُ يُحْيِي وَيُمِيتُ، وَهُوَ عَلَى كُلِّ شَيْءٍ
قَدِيرٌ، لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ وَحْدَهُ أَنْجَزَ وَعْدَهُ وَنَصَرَ عَبْدَهُ وَهَزَمَ الْأَحْزَابَ
وَحْدَهُ» ثَلَاثَ مَرَّاتٍ، وَتَدْعُو بَيْنَهَا مَا فَتَحَ اللَّهُ عَلَيْكَ مِنَ الدُّعَاءِ وَالْمَسْأَلَةِ
بِخَيْرِي الدُّنْيَا وَالْآخِرَةِ.

فَإِذَا انْتَهَيْتَ مِنْ ذِكْرِكَ هَذَا الْخَدَرْتَ جِهَةَ الْمَرْوَةِ مُكْثِرًا مِنَ الذِّكْرِ
وَالدُّعَاءِ وَالْحَمْدِ وَالثَّنَاءِ لِلَّهِ ﷻ لَا سِيَّمَا بِمَا وَرَدَ فِي الْقُرْآنِ الْمَجِيدِ مِنْ
كُلِّ ذَلِكَ، فَإِذَا وَصَلْتَ بَطْنَ الْوَادِي الْمَشَارِ إِلَيْهِ بِالْعَلَمِ الْأَخْضَرِ - أَوْ
الْإِضَاءَاتِ الْخَضِرِ فِي سَقْفِ الْمَسْعَى - هَرَوَلْتَ حَتَّى تُوَافِيَ الْعَلَمَ الثَّالِي،
وَعِنْدَهُ تَقْطَعُ الْمَرْوَلَةَ وَتَمْشِي كَسَابِقِ مِشْيَتِكَ مُوَاصِلًا مَا شِئْتَ مِنْ
صَنُوفِ الذِّكْرِ كَالْتَسْبِيحِ وَالتَّحْمِيدِ وَالتَّهْلِيلِ وَمَا اسْتَحْضَرْتَ مِنْ آيَاتِ
الذِّكْرِ الْحَكِيمِ حَتَّى تَصِلَ إِلَى الْمَرْوَةِ.

فَإِذَا وَصَلْتَ جَبَلَ الْمَرْوَةِ صَعَدْتَ عَلَيْهِ - وَبِوُصُولِكَ الْمَرْوَةَ تَكُونُ
قَدْ أَتَمَمْتَ شَوْطًا كَامِلًا مِنَ الصُّفَا إِلَى الْمَرْوَةِ - فَإِذَا أَتَمَمْتَ رُقِيكَ
وَصُعُودَكَ ذَلِكَ اسْتَقْبَلْتَ الْقِبْلَةَ وَفَعَلْتَ مَا فَعَلْتَ عَلَى الصُّفَا وَأَتَيْتَ بِمَا
أَتَيْتَ بِهِ هُنَاكَ مِنَ الذِّكْرِ، ثُمَّ تَنْحَدِرُ مِنَ الْمَرْوَةِ إِلَى الصُّفَا وَتَفْعَلُ بَيْنَهُمَا
مَا فَعَلْتَ فِي الشَّوْطِ الْأَوَّلِ لِتُكْمِلَ الشَّوْطَ الثَّانِي بِالصُّفَا.

وَهَكَذَا تَحْسِبُ كُلَّ سَعْيٍ مِنَ الصَّافَا إِلَى الْمَرْوَةِ شَوْطًا، وَمِنْ الْمَرْوَةِ إِلَى الصَّافَا شَوْطًا آخَرَ، حَتَّى تَخْتِمَ السَّعْيَ كُلَّهُ بِاخْتِامِ الشَّوْطِ السَّابِعِ وَالْأَخِيرِ بِالْمَرْوَةِ.

فَإِذَا أَلْهَيْتَ السَّعْيَ خَرَجْتَ مِنْ مَنْطِقَتِهِ لِتَحُلَّ مِنْ إِحْرَامِكَ بِالْحَلْقِ أَوْ التَّقْصِيرِ، وَلَيْسَ لِلْمَرْأَةِ إِلَّا التَّقْصِيرُ، وَبِذَا تَكُونُ قَدْ أَتَمَمْتَ شَعِيرَةَ الْعُمْرَةِ، فَاحْمَدِ اللَّهَ عَلَى التَّمَامِ، وَاسْأَلْهُ الْقَبُولَ لَهَا وَلِسَائِرِ الْأَعْمَالِ.

وَبَعْدَ هَذَا الْمُخْتَصَرِ الْمُفِيدِ فِي صِفَةِ الْعُمْرَةِ أَلْفِتُ انْتِبَاهَكَ وَأَوْجَّهْتُ عَنَانَتَكَ إِلَى بَعْضِ التَّنْبِيهَاتِ الَّتِي لَا بُدَّ مِنْهَا لِزَائِرِ الْبَيْتِ وَقَاصِدِ الْحَرَمِ، فَدُونِكَ إِيَّاهَا:

التَّنْبِيهُ الْأَوَّلُ: الإِحْرَامُ مِنَ الْمِيقَاتِ أَوْ مِمَّا يُحَاذِيهِ خَاصُّ بِالْقَادِمِينَ مِنَ الْآفَاقِ، فَلَا يَجُوزُ لَهُمْ - مَا دَامُوا قَاصِدِينَ لِلنُّسُكِ - مُجَاوِزَةُ أَحَدِ الْمَوَاقِيتِ الْخَمْسَةِ مِنْ غَيْرِ إِحْرَامٍ، وَلَوْ زَعَمُوا أَنَّهُمْ سَيَمُرُونَ بِالتَّنْعِيمِ أَوْ أَنَّهُمْ سَيَخْرُجُونَ إِلَيْهِ قَبْلَ الْاِعْتِمَارِ^(١).

(١) - يُنظر:

- الْقُتُوبِيُّ، "دُرُوسُ وَفَتَاوَى فِي الْحَجِّ وَالْعُمْرَةِ"، الْعُمْرَةُ الْمَرْوَةُ ١٤٢٢هـ، ص ٢٨٥.
- الْقُتُوبِيُّ، فَتَاوَى فَضِيلَةَ الشَّيْخِ سَعِيدِ بْنِ مَبْرُوكِ الْقُتُوبِيِّ ص ٣٧٧.
- الْكَنْدِيُّ، مَاجِدُ بْنُ مُحَمَّدٍ. الرَّائِدُ ج ٢ ص ١٠٠.

أَمَّا مَنْ كَانَ مِنْ أَهْلِ الْمَنَاطِقِ الَّتِي تَقَعُ بَيْنَ الْمِيقَاتِ وَالْحَرَمِ فَلَا يَلْزَمُهُ الرُّجُوعُ إِلَى الْمِيقَاتِ، وَإِنَّمَا يُجْزِيهِ أَنْ يُحْرِمَ مِنْ مَحَلِّ إِقَامَتِهِ مِنْ الْحِلِّ، وَكَفَى.

أَمَّا أَهْلُ الْحَرَمِ الْمَكِّيِّ وَالْمَحَلِّينَ الْمُقِيمِينَ بِهِ فَلَا بُدَّ لَهُمْ لِلْإِحْرَامِ بِالْعُمْرَةِ مِنَ الْخُرُوجِ إِلَى الْحِلِّ حَتَّى يَكُونُوا فِي نُسُكِهِمْ هَذَا جَامِعِينَ بَيْنَ الْحِلِّ وَالْحَرَمِ، وَحَدِيثُ عَائِشَةَ فِي إِحْرَامِهَا مِنَ التَّعِيمِ دَلِيلٌ عَلَى ذَلِكَ، وَلَوْ كَانَ الْإِحْرَامُ لِلْعُمْرَةِ مِنَ الْحَرَمِ جَائِزًا لَمْ يَكُنْ هُنَاكَ دَاعٍ لَخُرُوجِهَا إِلَى التَّعِيمِ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ^(١).

﴿التَّيْبَةُ الثَّانِيَّةُ﴾: الْوَاجِبُ عَلَى الْمُعْتَمِرِ مِنْ مَكَّةَ أَنْ يُحْرِمَ مِنَ الْحِلِّ وَلَا يُشْتَرَطُ التَّعِيمُ ذَاتُهُ، فَيُمْكِنُ لِمُرِيدِ الْإِحْرَامِ بِالْعُمْرَةِ أَنْ يَخْرُجَ مِنَ الْحَرَمِ إِلَى أَيِّ بُقْعَةٍ مِنَ الْحِلِّ كَعَرَفَاتٍ أَوِ الْحُدَيْبِيَّةِ أَوِ الْجِعْرَانَةِ مَثَلًا،

(١) - أما الحاج سواء كان أفاقيا أو حرميا فبكفيه الإحرام من موضع إقامته بالحرم المكي، بل لا يُشْرَعُ لَهُ - وهو في مكة - أن يخرج إلى الحِلِّ للإحرام بالحج؛ لأنه مباح بين الحِلِّ والحرم بخروجه بعد ذلك إلى مشعر عرفات، وهو - ولا شك - من الحِلِّ. يُنظر:

- الخليلي، برنامج: "سؤال أهل الذَّكْرِ"، حلقة: ١٩ صفر ١٤٣٠ هـ، يوافق ٢٠٠٩/٢/١٥ م.
- الخليلي، برنامج: "سؤال أهل الذَّكْرِ"، حلقة: ١٨ ذو الحجة ١٤٣٠ هـ، يوافق ٢٠٠٩/١٢/٦ م.
- الفتوي، دروس صيف ١٤٢٣ هـ، ٢٠٠٢ م، (مذكرة خاصة "أ" ص ٧٠).
- الفتوي، فتاوى فضيلة الشيخ سعيد بن مبروك الفتوي ص ٢٩٩.
- الفتوي، برنامج: "سؤال أهل الذَّكْرِ"، حلقة: ٩ رمضان ١٤٢٦ هـ، يوافق ٢٠٠٥/١٠/١٣ م.
- الجبستاني، قواعد الإسلام ج ٢ ص ١٣٤.

وَالْمَا اشْتَهَرَ التَّنْعِيمُ لِكَوْنِهِ أَقْرَبَ الْحِلِّ إِلَى الْمَسْجِدِ الْحَرَامِ^(١)، وَلِذَا كَانَ خُرُوجُ السَّيِّدَةِ عَائِشَةَ إِلَيْهِ بِإِذْنِ النَّبِيِّ ﷺ، حَتَّى أَقِيمَ فِيهِ لَاحِقًا مَسْجِدًا يُعْرَفُ الْيَوْمَ بِـ "مَسْجِدِ عَائِشَةَ" ﷺ^(٢).

يَقُولُ شَيْخُنَا الْحَلِيلِيُّ - عَافَاهُ اللَّهُ -: "وَأَقْرَبُ مَكَانٍ مِنَ الْحِلِّ إِلَى بَيْتِ اللَّهِ الْحَرَامِ هُوَ التَّنْعِيمُ، فَلِذَلِكَ كَانَ الذَّهَابُ إِلَى هُنَالِكَ أَسْمَحَ، وَمِنْ هُنَا أَمَرَ النَّبِيُّ ﷺ السَّيِّدَةَ عَائِشَةَ ﷺ بِذَلِكَ، وَهَذَا - وَلَا رَيْبَ - تَشْرِيعٌ لِلنَّاسِ وَإِذَا جَاءَ نَهْرُ اللَّهِ بَطَلَ نَهْرُ مَعْقِلٍ؛ فَلَا اعْتِبَارَ لِقَوْلِ أَيِّ أَحَدٍ مَعَ ثُبُوتِ هَذَا الْحَدِيثِ عَنِ الرَّسُولِ ﷺ" ^(٣).

التَّيْبَةُ الثَّالِثَةُ: السُّنَّةُ الدُّخُولُ مِنْ بَابِ بَنِي شَيْبَةَ كَمَا فَعَلَ النَّبِيُّ ﷺ فِي حَجَّةِ الْوَدَاعِ، وَهَذَا الْبَابُ يَقَعُ جِهَةً الْمَسْعَى، وَيُقَابِلُهُ الْآنَ - بَعْدَ التَّصَاقِ الْمَسْعَى بِالْمَسْجِدِ - "بَابُ السَّلَامِ" لِمَنْ دَخَلَ مِنْهُ قَاصِدًا جِهَةَ الْحَجَرِ وَبَابِ الْكَعْبَةِ، فَمَنْ أَمَكَّنَهُ ذَلِكَ فَحَسَنَ جَمِيلٌ، وَمَنْ دَخَلَ مِنْ أَيِّ جِهَةٍ أُخْرَى فَلَا بَأْسَ عَلَيْهِ بِمَشِيئَةِ اللَّهِ تَعَالَى^(٤).

(١) - تبعد منطقة التنعيم عن مكة المكرمة حوالي ٦-٧ كم شمالا جهة المدينة المنورة، وأما الجعرة فبني منطقة تقع بين مكة والطائف في الشمال الشرقي، والحدودية تقع في الشمال الغربي على الطريق إلى جدة، وكلها أبعد من التنعيم في المسافة.

(٢) - يُنظر:

- البخاري، باب: الْعُمْرَةُ بَيْلَةَ الْخَضْبَةِ وَغَيْرَهَا، رقم الحديث ١٦٥٨.
- مسلم، باب: تَيَانُ وَجْهِهِ الْإِحْرَامِ وَأَنَّهُ يَحُوزُ إِفْرَادَ الْحَجِّ وَالتَّمَتُّعِ وَالْقِرَانِ، رقم الحديث ٢١٢١.

(٣) - الْحَلِيلِيُّ، برنامج: "مَسْأَلَةُ أَهْلِ الذِّكْرِ"، حلقة: ١٨ ذو الحجة ١٤٣٠ هـ، برافقه ٦/ ١٢/ ٢٠٠٩ م.

(٤) - يُنظر:



أَلْعَمْرَةُ فِي فِقْهِ الْعُمْرَةِ



التَّيْبَةُ الرَّابِعُ: يُشْرَعُ فِي طَوَافِ الْعُمْرَةِ فِي حَقِّ الْمُحْرِمِ الْقَادِمِ مِنَ الْآفَاقِ الْأَضْطِبَاعِ وَالرَّمْلِ - حَسَبَ مَا تَقَدَّمَ تَفْصِيلُهُ -^(١).

وَكَذَا أَهْلُ مَكَّةَ الْمُتَشَبِّهُونَ إِحْرَامَهُمْ بِالْعُمْرَةِ مِنَ الْحِلِّ يُشْرَعُ لَهُمْ مَا يُشْرَعُ لِأَهْلِ الْآفَاقِ مِنَ الرَّمْلِ وَالْأَضْطِبَاعِ^(٢).

وَكَذَا أَيْضًا مَنْ كَرَّرَ الْعُمْرَةَ بِخُرُوجِهِ مِنَ الْحَرَمِ لِيُحْرِمَ مِنَ التَّعْيِيمِ أَوْ مِنْ أَيِّ مَكَانٍ مِنَ الْحِلِّ فَعَلَيْهِ الْأَضْطِبَاعُ وَالرَّمْلُ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ^(٣).

التَّيْبَةُ الْخَامِسُ: لَقَدْ تَقَرَّرَ فِي أَبْوَابِ الْحَجِّ أَنَّ سُنَّةَ الشَّرْبِ مِنْ مَاءِ زَمْزَمٍ إِنَّمَا هُوَ مِنْ خَصَائِصِ طَوَافِ الزِّيَارَةِ لَا طَوَافِ الْعُمْرَةِ^(٤)؛ لِأَنَّ فِعْلَهُ ﷺ ثَبَتَ فِي الْأَوَّلِ دُونَ الثَّانِي.

- الخليلي، الفتاوى ج ١ ص ٣٩٩.
- الفتاوى، دروس صيف ١٤٢٤هـ - ٢٠٠٣م، "مذكرة خاصة" ص ٦٧.
- الفتاوى، برنامج: "سؤال أهل الذِّكْرِ"، حلقة: ٢٨ ذو القعدة ١٤٢٨هـ، يوافق ٩/١٢/٢٠٠٧م.
- يُنظر: أَلْعَمْرَةُ فِي فِقْهِ الْحَجِّ وَالْعُمْرَةِ - الباب الرابع عشر: فِي أَقْسَامِ الطَّوَافِ / طَوَافِ الْقُدُومِ.
- - يُنظر:
- الخليلي، الفتاوى ج ١ ص ٣٦٦.
- الكندي، الرائد ج ٤ ص ٢٩٠، ٥٢٥.
- - الفتاوى، اتصال هاتفي شخصي بفضيلته، ليلة الأحد ١٣ من المحرم ١٤٣٢هـ، الموافق: ١٩/١٢/٢٠١٠م.
- - يُنظر: أَلْعَمْرَةُ فِي فِقْهِ الْحَجِّ وَالْعُمْرَةِ - الباب الرابع عشر: فِي أَقْسَامِ الطَّوَافِ / فَصْلٌ فِي طَوَافِ الْقُدُومِ.

وَلَكِنْ لَا يُمْتَنَعُ مِنَ الشُّرْبِ مِنْهُ كُلُّ مَنْ احتَاجَ إِلَيْهِ سَوَاءَ كَانَ مِنَ الْمُحْرَمِينَ أَوْ الْمُحِلِّينَ؛ فَإِنَّهُ مَاءٌ مُبَارَكٌ، وَهُوَ لِمَا شَرِبَ لَهُ، بِشَرْطِ أَنْ لَا يَعْتَقِدَ أَنَّ الشُّرْبَ مِنْهُ فِي مَوْضِعٍ لَمْ يَشْرَبْ فِيهِ النَّبِيُّ ﷺ سُنَّةً مَطْلُوبَةً فِي ذَلِكَ الْمَوْضِعِ خُصُوصًا؛ فَتَنْبِئُهُ^(١).

﴿التَّنْبِيْهُ السَّادِسُ﴾: التَّحَلُّلُ بَعْدَ الْعُمْرَةِ إِنَّمَا هُوَ فِيمَا إِذَا كَانَ الْمُعْتَمِرُ مُفْرِدًا الْعُمْرَةَ وَحْدَهَا أَوْ مُتَمَتِّعًا بَيْنَهَا وَبَيْنَ الْحَجِّ، أَمَّا الْقَارِنُ فَيَسْتَمِرُّ عَلَى إِحْرَامِهِ حَتَّى الْإِحْلَالِ مِنَ الْحَجِّ يَوْمَ النَّحْرِ.

فَصْلٌ فِي تَكَرُّارِ الْعُمْرَةِ

إِعْلَمْ - أَيُّهَا الْمُتَعَلِّمُ - أَنَّ كَلِمَةَ الْعُلَمَاءِ قَدْ اخْتَلَفَتْ فِي جَوَازِ أَنْ يَعْتَمِرَ قَاصِدُ الْخَيْرَاتِ أَكْثَرَ مِنْ مَرَّةٍ فِي الْعَامِ الْوَاحِدِ، فَمَنْعَ مِنْ ذَلِكَ بَعْضُ الْعُلَمَاءِ قِيَاسًا لِلْعُمْرَةِ عَلَى الْحَجِّ^(٢).

إِلَّا أَنَّ الْقَوْلَ الرَّاجِحَ الْمُعْتَمَدُ عِنْدَ الْأَكْثَرِ هُوَ الْقَوْلُ بِجَوَازِ تَكَرُّارِهَا فِي الْعَامِ؛ إِذِ الْعُمْرَةُ لَا تَتَقَيَّدُ بِوَقْتٍ مُعَيَّنٍ كَمَا يَتَقَيَّدُ بِذَلِكَ

(١) - يُنْظَرُ:

- النَّوَوِيُّ، "سلسلة دروس في فقه الحج"، مسجد النبوة/ الغرة الشمالية - الدرس الخامس، ليلة الأحد ٢٤ ذي القعدة ١٤٢٤هـ، الموافق: ١٧ / ١ / ٢٠٠٤م، ص ٢٣٧.
- النَّوَوِيُّ، برنامج: "سؤال أهل الذِّكْر"، حلقة: ٢٨ ذو القعدة ١٤٢٨هـ، يوافق: ١٢ / ١٢ / ٢٠٠٧م.
- الكندي، ماجد بن محمد، دروس في فقه العبادات، صيف ١٤٢٣هـ / يوافق: ٢٠٠٢م. (مذكورة عاصه ص ٤٥).

(٢) - يُنْظَرُ: قطب الأئمة، محمد بن يوسف، شرح النيل، ج ٤، ص ٦.

حَجٌّ، فَالْحَجُّ عِبَادَةٌ زَمَانِيَّةٌ مُضَيِّقَةُ الْوَقْتِ لَا يَقَعُ فِي الْعَامِ إِلَّا مَرَّةً وَاحِدَةً، بَيْنَمَا الْعُمْرَةُ مُوسَّعَةُ الْوَقْتِ لَيْسَ هُنَالِكَ مَا يُجْبِلُ تَكَرُّارَهَا سُرْعًا، بَلْ إِنَّ عُمُومَ التَّصَوُّصِ رَغِبَتْ فِي الْإِعْتِمَارِ وَالْإِكْتِمَارِ مِنْهُ مِنْ غَيْرِ تَحِيدِ ذَلِكَ بِعَدَدٍ أَوْ زَمَنٍ^(١).

وَيُسْتَنَى مِنْ ذَلِكَ أَشْهُرُ الْحَجِّ لِمَنْ أَدَّى عُمْرَةَ التَّمَتُّعِ، فَالْعُمْرَةُ لَا تَكَرَّرُ فِي هَذِهِ الْحَالَةِ - عَلَى رَأْيِ أَكْثَرِ الْفُقَهَاءِ -، وَإِنَّمَا يُكْتَفَى بِعُمْرَةٍ وَاحِدَةٍ تَحْقِيقًا لِنُسُكِ التَّمَتُّعِ؛ لِأَنَّ الْإِعْتِمَارَ بَيْنَ عُمْرَةِ التَّمَتُّعِ وَحَجَّتِهِ يَتَأْتِي الْاسْتِمْتَاعَ بَيْنَهُمَا^(٢).

- يقول الإمام السالمى في شرحه الحافل على مسند الإمام الربيع رحمته الله:

"وكان جابر بن زيد رحمته الله يقول ليس العمرة في السنة إلا مرة.. ويقول جابر رحمته الله أخذ قدماء أصحابنا، ثم اختار متأخروهم العمل بقول الربيع، وأول من فتح الباب في ذلك الشيخ أبو سعيد رحمته الله، فإنه سأل إلى جواز تكرارها في السنة وقفلها في كل وقت، قال: إلا أنها لا تُدخِلُ على الحج ما دامت أيام الحج، فإذا انقضت أيام الحج فلا أعلم مانعاً يمنع العمرة؛ لأنها فضل وليس لها حد محدود في وقت معروف، قلت (والقائل الإمام السالمى): وهذا هو الصحيح لحديث الباب؛ ولأن عائشة رضي الله عنها اعتمرت في حجة الوداع مرتين عن أمر النبي صلى الله عليه وسلم. يُنظر:

• الخليلي، الفتاوى ج ١ ص ٣٩٨.

• السالمى، شرح الجامع الصحيح ج ٢ ص ٢٧٧.

(٢) - يُنظر:

• لقاء مُسَجَّلٍ للكاتب بمساحة المفتي - حفظه الله - بمكتب سماحته، ضحوة السبت، بتاريخ: ١٢ من

الحرم ١٤٣٢ هـ، الموافق: ١٨ / ١٢ / ٢٠١٠ م.

• الخليلي، الفتاوى ج ١ ص ٣٩٧، ٣٩٨.

• الخليلي، المرأة تسأل والمفتي يجيب ج ١ ص ٣٧٣.

• الخليلي، برنامج: "سؤال أهل الذكوة"، حلقة: ٢٣ رمضان ١٤٢٢ هـ، يوافق ٩ / ١٢ / ٢٠٠١ م.

﴿تَبِيْةٌ مُهِمَّةٌ﴾: لَقَدْ تَقَرَّرَ وَتَرَسَّخَ لَدَى طَالِبِ الْعِلْمِ الشَّرْعِيِّ أَنَّ خَيْرَ الْهُدَى هُدَى مُحَمَّدٍ ﷺ؛ وَمَا ذَلِكَ إِلَّا لِأَنَّ هُدْيَهُ مِنْ هُدَى اللَّهِ يَهْدِي بِهِ مَنْ يَشَاءُ مِنْ عِبَادِهِ، وَمِنْ هُدْيِهِ ﷺ أَنَّهُ مَا كَانَ يَزِيدُ فِي كُلِّ سَفَرٍ مِنْ أَسْفَارِهِ إِلَى الْعَاصِمَةِ الْمُقَدَّسَةِ - مَكَّةَ الْمُكْرَمَةِ - أَكْثَرَ مِنْ عُمْرَةٍ وَاحِدَةٍ، وَلَمْ يُؤْثَرْ عَنْهُ عَلَيْهِ - أَفْضَلُ الصَّلَاةِ وَالسَّلَامِ - أَنَّهُ اعْتَمَرَ مَرَّتَيْنِ فِي سَفَرٍ وَاحِدٍ مَعَ حِرْصِهِ ﷺ عَلَى الْخَيْرِ وَمُسَارَعَتِهِ إِلَيْهِ، وَلَمْ يَثْبُتْ - كَذَلِكَ - عَنْ أَحَدٍ مِنْ صَحَابَتِهِ ﷺ بِأَنَّهُمْ اعْتَمَرُوا فِي حَيَاتِهِ - صَلَوَاتُ اللَّهِ وَسَلَامُهُ عَلَيْهِ - أَكْثَرَ مِنْ عُمْرَةٍ وَاحِدَةٍ فِي سَفَرٍ وَاحِدٍ مِنْ أَسْفَارِهِمْ.

وَأَمَّا الْإِذْنُ بِالْاعْتِمَارِ مِنَ التَّعْنِيمِ لِأَهْلِ الْآفَاقِ فَرُخْصَةٌ مِنَ النَّبِيِّ ﷺ لِلسَّيِّدَةِ عَائِشَةَ ؓ تَطْيِيبًا لِخَاطِرِهَا لَمَّا أَنَّ رَأَتْ أَزْوَاجَ النَّبِيِّ ﷺ قَدْ رَجَعْنَ بِعُمْرَةٍ مُسْتَقِلَّةٍ وَحَجَّةٍ، وَأَمَّا هِيَ فَقَدْ مَنَعَهَا الْحَيْضُ مِنْ أَدَاءِ عُمْرَةٍ مُسْتَقِلَّةٍ حَتَّى قَالَتْ: "يَرْجِعُ النَّاسُ بِعُمْرَةٍ وَحَجَّةٍ وَأَرْجِعُ أَنَا بِحَجَّةٍ" ^(١).

- الْحَلِيلِيُّ، بِرَنَامَجٍ: "مُؤَالُ أَهْلِ الذَّخْرِ"، حَلَقَةٌ: ٢٤ شَوَّال ١٤٢٦هـ، يَوْمَافِقَهُ ٢٧/١١/٢٠٠٥م.
- الْقُتُوبِيُّ، لِقَاوِي فَضِيلَةِ الشَّيْخِ سَعِيدِ بْنِ مَبْرُوكِ الْقُتُوبِيِّ ص ٣٧٨ - ٣٧٩.
- قَطَبُ الْأَنْمَةِ، شَرْحُ اللَّيْلِ، ج ٤ ص ٦.

^(١) - وَفِي رِوَايَةٍ "أَتَرَجِعُ صَوَاحِبِي بِحَجٍّ وَعُمْرَةٍ، وَأَرْجِعُ أَنَا بِالْحَجِّ!!" أَيُّ مِنْ غَيْرِ عُمْرَةٍ مُسْتَقِلَّةٍ؛ وَذَلِكَ لِأَنَّهَا أَدَخَلَتْ الْحَجَّ فِي الْعُمْرَةِ - بِسَبَبِ حَيْضِهَا - وَطَلَفَتْ هُمَا طَوَافًا وَاحِدًا وَسَعَتْ سَعْيًا وَاحِدًا لِحَجِّهَا وَعُمْرَتِهَا، بِخِلَافِ الْمُتَعَمِّينَ وَالْقَارِنِينَ الَّذِي طَافُوا مَرَّتَيْنِ لِكُلِّ مِنَ الْعُمْرَةِ وَالْحَجِّ، فَأَرَادَتْ السَّيِّدَةُ عَائِشَةُ أَنْ تَعْتَمَرَ عُمْرَةً مُسْتَقِلَّةً كَمَا فَعَلُوا، وَشَهِدَ الْعِلْمُ. يُنْظَرُ:

- الْقُتُوبِيُّ، دُرُوسُ صَيْفِ ١٤٢٤هـ، ٢٠٠٣م، "مَذْكُرَةٌ خَاصَّةٌ" ص ٦٩.

فَيَسْتَفَادُ مِنْ هَذِهِ الْحَادِثَةِ مُجَرَّدُ الْجَوَازِ الشَّرْعِيِّ، وَتُحْمَلُ الْأَدِلَّةُ الْأُخْرَى الَّتِي تُنْطِقُ بِاسْتِحْبَابِ تَكَرُّرِ الْعُمْرَةِ عَلَى مَا يَتَوَافَقُ مَعَ فِعْلِ النَّبِيِّ ﷺ وَهَدْيِهِ، وَهُوَ **إِنْشَاءُ الْأَسْفَارِ لَهَا مِنْ الْحُلِّ**؛ لِتَعَهْدِ الْبَيْتِ الْحَرَامِ بِالزِّيَارَةِ وَالْعِمَارَةِ مِنْ وَقْتٍ لآخر، لَا بِاخْرُوجِ إِلَيْهَا مِنْ عِنْدِ بَيْتِهِ الْمُحَرَّمِ لِلرُّجُوعِ إِلَيْهِ مَرَّةً أُخْرَى^(١).

وَبَعْدَ أَنْ تَقَرَّرَ ذَا فَمَنْ شَاءَ الْاِقْتِدَاءَ وَالْاِهْتِدَاءَ بِهِذِي خَيْرِ الْأَنْبِيَاءِ قَدْوَتِكَ سُنَّتِهِ، وَلِيَكْثُرَ مِنَ الطَّوَافِ حَوْلَ الْبَيْتِ فِي بَاقِي أَيَّامِهِ؛ فَإِنَّهُ أَعْظَمُ عِنْدَ اللَّهِ أَجْرًا، وَحَسْبُ الْمُقْتَدِي بِالسُّنَّةِ فَوْزًا وَظَفْرًا، وَمَنْ شَاءَ تَكَرَّرَ لِاعْتِمَارِ عَنْ نَفْسِهِ مِنْ غَيْرِ قَصْدٍ مُخَالَفَةِ السُّنَّةِ النَّبَوِيَّةِ فَذَلِكَ وَشَأْنُهُ وَقَدْ أَخَذَ بِأَمْرِ جَائِزٍ فِي الشَّرْعِ، وَلَكِنْ لِلْسُّنَّةِ أَهْلُهَا، وَفِيهَا الْفَضْلُ لِمَنْ أَرَادَ الْفَضْلَ ﴿وَمَا يُلْقَاهَا إِلَّا ذُو حَظٍّ عَظِيمٍ﴾ (٣٥) **فصل: ٣٥**^(٢).

- الفُتُوِّي، برنامج: "سؤال أهل الذِّكْر"، حلقة: ٤ رمضان ١٤٢٧هـ، يوافق ٢٨/٩/٢٠٠٦م.
- البخاري، باب: الشَّعْثُ وَالْإِفْرَاقُ وَالْإِفْرَادُ بِالْحَجِّ، رقم الحديث ١٤٥٩.
- مسلم، باب: تَيَانُ وَخَوِوِ الْإِحْرَامِ وَأَنَّهُ يَحُوزُ إِفْرَادُ الْحَجِّ وَالشَّعْثِ وَالْإِفْرَادِ، رقم الحديث ٢١٢١.
- أبو داود، باب: فِي إِفْرَادِ الْحَجِّ، رقم الحديث ١٥١٨.

١١ - يُنْظَرُ:

- الفُتُوِّي، دروس صيف ١٤٢٣هـ، ٢٠٠٢م، (مذكورة خاصة "ب" ص ٧).
- الفُتُوِّي، فتاوى فضيلة الشيخ سعيد بن مبروك الفُتُوِّي ص ٣٧٨ - ٣٧٩.
- الفُتُوِّي، برنامج: "سؤال أهل الذِّكْر"، حلقة: ٩ رمضان ١٤٢٦هـ، يوافق ١٣/١٠/٢٠٠٥م.

١٢ - يُنْظَرُ:

- الفُتُوِّي، دروس صيف ١٤٢٣هـ، ٢٠٠٢م، (مذكورة خاصة "ب" ص ٧).
- الفُتُوِّي، فتاوى فضيلة الشيخ سعيد بن مبروك الفُتُوِّي ص ٣٧٨ - ٣٧٩.



أَلْمَعْنَمُ فِي فِقْتِ الْعُمْرَةِ

﴿اِسْتِثْنَاءٌ﴾: وَلَا يَدْخُلُ فِي هَذَا التَّكْرَارِ - تَكَرُّرِ الْعُمْرَةِ فِي السَّفَرَةِ الْوَاحِدَةِ - مَنْ أَرَادَ إِثْنَاءَ عُمْرَةٍ أُخْرَى مِنْ الْحِلِّ عَنْ غَيْرِهِ كَقَرْنِيهِ الْعَاجِزِ، أَوْ مُورَثِهِ الْهَالِكِ، وَلِلَّهِ الْبَقَاءُ^(١).

فَصْلٌ فِي طَوَافِ الْوَدَاعِ

لَقَدْ اتَّفَقَ الْعُلَمَاءُ عَلَى مَشْرُوعِيَّةِ طَوَافِ الْوَدَاعِ بِالنِّسْبَةِ لِلْحَاجِّ لِفِعْلِ النَّبِيِّ ﷺ لَهُ فِي حَجَّةِ الْوَدَاعِ وَأَمْرِهِ بِهِ أَصْحَابُهُ فِي قَوْلِهِ: " لَا يَنْفِرُنَّ أَحَدٌ حَتَّى يَكُونَ آخِرُ عَهْدِهِ الطَّوَافَ بِالْبَيْتِ"^(٢)، وَلِذَا عَدَّهُ أَكْثَرُ الْعُلَمَاءِ وَاجِبًا مِنْ وَاجِبَاتِهِ وَأَوْجِبُوا عَلَى تَارِكِهِ الدَّمَ جَزَاءً وَفَاقًا عَلَى تَرْكِهِ..

وَاخْتَلَفُوا فِي مَشْرُوعِيَّتِهِ لِلْمُعْتَمِرِ عَلَى قَوْلَيْنِ، وَالْمُعْتَمِرُ عِنْدَ الشَّيْخِ الْخَلِيلِيِّ - مَتَعَنَا اللَّهُ بِحَيَاتِهِ - أَنَّهُ مَشْرُوعٌ فِي حَقِّ الْمُعْتَمِرِ بَلْ وَاجِبٌ عَلَيْهِ أَيْضًا؛ قِيَاسًا لِلْعُمْرَةِ عَلَى الْحَجِّ، لِأَنَّهُ لَا فَرْقَ بَيْنَهُمَا مِنْ جِهَةٍ أَنَّ كُلًّا مِنْهُمَا يُسَكُّ يُقْصَدُ بِهِ الْبَيْتُ الْحَرَامُ، وَهَذَا الطَّوَافُ مَشْرُوعٌ لَوَدَاعِ الْبَيْتِ؛ وَلِأَنَّ أَمْرَ النَّبِيِّ ﷺ السَّابِقَ وَإِنْ كَانَ فِي الْحَجِّ إِلَّا أَنَّ لَفْظَهُ عَامٌّ^(٣).

• الْفَتْوَى، بِرِوَايَةِ: "سُؤَالُ أَهْلِ الذِّكْرِ"، حَلْفَةُ: ٩ رَمَضَانَ ١٤٢٦ هـ - يَوْمَاقِعُهُ ١٣ / ١٠ / ٢٠٠٥ م.

(١) - الْفَتْوَى، اتِّصَالُ هَاتِفِيَّ بِفَضِيلَتِهِ، لَيْلَةُ الْأَحَدِ ١٣ مِنْ الْحَرَمِ ١٤٣٢ هـ - الْمَوَاقِفُ: ١٩ / ١٢ / ٢٠١٠ م.

(٢) - أَبُو دَاوُدَ، بَابُ: الْوَدَاعِ، رَقْمُ الْحَدِيثِ ١٧١١.

(٣) - يُنْظَرُ:

• الْخَلِيلِيُّ، بِرِوَايَةِ: "سُؤَالُ أَهْلِ الذِّكْرِ"، حَلْفَةُ: ٢٣ رَمَضَانَ ١٤٢٥ هـ - يَوْمَاقِعُهُ ٧ / ١١ / ٢٠٠٤ م.

إِلَّا أَنَّ الدَّمَّ - كَالْكَفَّارَةِ وَالْحَدِّ - يُذَرُّ عَنْ تَارِكِ طَوَافِ الْوَدَاعِ فِي الْعُمْرَةِ لِشَبْهِهِ اخِلَافِ فِي الْمَسْأَلَةِ مُرَاعَاةً لِلرَّأْيِ الْآخِرِ، وَالرُّخْصُ تُبْذَلُ لِلَوَاقِعِ فِيهَا لَا لِطَالِبِهَا وَالْمَفْتَشِ عَنْهَا، وَاللَّهُ أَعْلَمُ^(١).

(فَائِدَةٌ): اخْتِلَافُ الْعُلَمَاءِ فِي مَشْرُوعِيَّةِ طَوَافِ الْوَدَاعِ لِلْعُمْرَةِ هُوَ فِيمَا إِذَا مَكَثَ الْمُعْتَمِرُ بِمَكَّةَ بَعْدَ انْتِهَائِهِ مِنْ أَعْمَالِ الْعُمْرَةِ مُدَّةً مِنَ الزَّمَنِ.

أَمَّا إِذَا أَرَادَ الْمُعْتَمِرُ الْخُرُوجَ مِنْهَا بَعْدَ الْإِعْتِمَارِ مُبَاشَرَةً فَلَيْسَ عَلَيْهِ طَوَافُ خَاصٍّ لِلْوَدَاعِ؛ لِأَنَّ طَوَافَ الْوَدَاعِ - كَمَا لَا يَخْفَى عَلَيْكَ - لَيْسَ مَشْرُوعًا لِذَاتِهِ، وَإِنَّمَا لِيَكُونَ آخِرُ عَهْدِهِ الطَّوَافِ بِالْبَيْتِ، وَبِخُرُوجِ الْمُعْتَمِرِ مِنَ الْحَرَمِ بَعْدَ إِتِمَامِ الْعُمْرَةِ مُبَاشَرَةً يَصْدُقُ عَلَيْهِ أَنَّهُ جَعَلَ آخِرَ عَهْدِهِ الطَّوَافِ بِالْبَيْتِ.

الْجَدِيدُ بِالدَّكْرِ أَنَّ بَعْضَ أَهْلِ الْعِلْمِ قَالَ بِمَشْرُوعِيَّةِ طَوَافِ الْوَدَاعِ لِكُلِّ مَنْ خَرَجَ مِنَ الْحَرَمِ سَوَاءً كَانَ قَدْ أَذَى نُسْكَأُ أَوْ جَاءَ لِقَضَاءِ حَاجَةٍ أُخْرَى، وَاللَّهُ الْعَلِيمُ^(٢).

• الخليلي، برنامج: "سؤال أهل الذِّكْر"، حلقة: ٢٠ جمادى الثانية ١٤٣٠هـ، يوافقه ١٤/٦/٢٠٠٩م.

(١) - يُنظر:

• الفتاوى، دروس صيف ١٤٢٣هـ، ٢٠٠٢م، (مذكورة خاصة "ب" ص ٢).

• الفتاوى، فتاوى فضيلة الشيخ سعيد بن مبروك الفتاوى ص ٣٤٩.

• الفتاوى، برنامج: "سؤال أهل الذِّكْر"، حلقة: ٩ رمضان ١٤٢٦هـ، يوافقه ١٣/١٠/٢٠٠٥م.

(٢) - الفتاوى، برنامج: "سؤال أهل الذِّكْر"، حلقة: ٩ رمضان ١٤٢٦هـ، يوافقه ١٣/١٠/٢٠٠٥م.

مَنْ يُعَذِّرُ مِنْهُ: يُؤْمَرُ بِوَدَاعِ الْبَيْتِ كُلِّ مَنْ كَانَ قَادِرًا عَلَيْهِ وَلَوْ بِقُدْرَةٍ غَيْرِهِ، وَذَلِكَ بِأَنْ يُطَافَ بِهِ مَثَلًا مَحْمُولًا عَلَى الْخَشْبَةِ أَوْ مَدْفُوعًا بِالْعَرَبَةِ، أَوْ قَائِدًا بِنَفْسِهِ لِلْعَرَبَةِ الْكَهْرُبَائِيَّةِ الْحَدِيثَةِ.

وَيُعَذِّرُ مِنْ طَوَافِ الْوَدَاعِ كُلُّ مَنْ عَجَزَ عَنْهُ إِطْلَاقًا أَوْ حَبَسَهُ مِنْهُ حَابِسٌ، وَلِذَا فَمِمَّنْ يُعَذِّرُ مِنْهُ الْحَائِضُ نَصًّا^(١)، وَالنَّفْسَاءُ وَالْمَرْضَى قِيَاسًا؛ أَمَّا النَّصُّ لِلْحَائِضِ فَحَدِيثُ أُمِّ الْمُؤْمِنِينَ عَائِشَةَ رضي الله عنها وَالَّذِي فِيهِ أَنَّ النَّبِيَّ صلى الله عليه وسلم ارْتَحَلَ هُوَ وَأَزْوَاجُهُ مَعَ حَيْضِ صَفِيَّةَ وَعَدَمِ طَوَافِهَا الْوَدَاعَ؛ لِأَنَّهَا قَدْ طَافَتْ لِلزَّيَارَةِ قَبْلًا^(٢)، فَهَذَا الْحَدِيثُ مُخَصَّصٌ لِعُمُومِ الْحَدِيثِ الْأَمْرِ بِطَوَافِ الْوَدَاعِ، وَالْخَاصُّ يَقْضِي عَلَى الْعَامِّ^(٣).

وَلِنَصِّ حَدِيثِ ابْنِ عَبَّاسٍ رضي الله عنه قَالَ: "رُخِّصَ لِلْحَائِضِ أَنْ تَنْفِرَ إِذَا حَاضَتْ"^(٤)، وَلَا شَكَّ أَنَّ الْمُرْخِّصَ هُنَا هُوَ رَسُولُ اللَّهِ صلى الله عليه وسلم^(٥).

وَيُقَاسُ عَلَى الْحَيْضِ فِي سُقُوطِ طَوَافِ الْوَدَاعِ **النَّفَاسُ**؛ لِأَنَّهُ فِي الْحَقِيقَةِ حَيْضٌ طَالَتْ أَيَّامُهُ كَمَا نَصَّ عَلَى ذَلِكَ الْفُقَهَاءُ، يَقُولُ شَيْخُ الْفِقْهِ وَالْأَدَبِ السَّالِمِيُّ رحمته الله:

(١) - الْقُتُوبِيُّ، سَعِيدُ بْنُ مَبْرُوكٍ، قُوَّةُ الْعَيْنَيْنِ ص ٧٥.

(٢) - الرَّبِيعُ، بَابُ: مَا تَفَعَّلَ الْحَائِضُ فِي الْمَجْتَمَعِ، رَقْمُ الْحَدِيثِ ٤٣٩، ٤٤١.

(٣) - الْقُتُوبِيُّ، سَعِيدُ بْنُ مَبْرُوكٍ، فِتَاوَى فَضِيلَةِ الشَّيْخِ سَعِيدِ بْنِ مَبْرُوكٍ الْقُتُوبِيِّ ص ٣٦٢.

(٤) - الْبُخَارِيُّ، بَابُ: الْمَرْأَةُ تَحِيضُ بَعْدَ الْإِفَاضَةِ، رَقْمُ الْحَدِيثِ ٣١٨.

(٥) - كَمَا هُوَ مَذْهُبُ خَمْسَةِ الْأَصُولِيِّينَ.



وَفِي النَّفَاسِ قَالَتْ الْأَغْلَامُ *** حَيْضٌ، وَلَكِنْ زَادَتْ الْأَيَّامُ^(١)

وَعَوْدًا عَلَى بَدْءِ، يُقَاسُ عَلَى الْحَيْضِ -أَيْضًا- فِي سُقُوطِ طَوَافِ
الْوَدَاعِ **الْمَرَضِ الْمُقْعَدِ** عَنِ الطَّوَافِ، الَّذِي لَا يَقْدِرُ مَعَهُ الْمَرِيضُ عَلَى
الطَّوَافِ عَلَى كُلِّ حَالٍ وَلَوْ رَاكِبًا؛ لِأَنَّهُ أَشْبَهَ الْحَيْضَ مِنْ حَيْثُ كَوْنُهُ
عَارِضًا سَمَويًّا، لَا حِيلَةَ لِلْمَرْءِ عَلَيْهِ لَا فِي نُزُولِهِ وَلَا فِي دَفْعِهِ.

وَبِهَذَا تَعْلَمُ أَنَّهُ لَيْسَ عَلَى هَؤُلَاءِ الْمَعْدُورِينَ بِسَبَبِ تَرْكِهِمْ لَطَوَافِ
الْوَدَاعِ بِعَذْرِ تَوْبَةٍ وَلَا دَمٍ عَلَى الصَّحِيحِ الرَّاجِحِ عِنْدَ شَيْخِنَا أَبِي عَبْدِ
الرَّحْمَنِ -أَمَدَ اللَّهُ فِي عُمُرِهِ-^(٢).

صِفَتُهُ: طَوَافُ الْوَدَاعِ هُوَ سَبْعُ دَوَرَاتٍ بِالْبَيْتِ الْحَرَامِ مِنَ الْحَجَرِ
إِلَى الْحَجَرِ، وَتَتْلُو هَذِهِ الْأَشْوَاطَ رَكْعَتَا سُنَّةِ الطَّوَافِ بِالْبَيْتِ خَلْفَ
الْمَقَامِ الْإِبْرَاهِيمِيِّ أَوْ أَيْنَمَا تَيَسَّرَ مِنَ الْمَسْجِدِ الْحَرَامِ، وَلَا يُشْرَعُ فِي
طَوَافِ الْوَدَاعِ اضْطِباعًا وَلَا رَمَلًا، وَلَا عَقْبَهُ سَعْيًا وَلَا تَحَلُّلًا.

وَيَنْبَغِي لِمُودِّعِ الْبَيْتِ الْعَتِيقِ حَالَ وَدَاعِهِ وَأَثْنَاءَ طَوَافِهِ أَنْ يَتَضَرَّعَ
إِلَى اللَّهِ **عَزَّ وَجَلَّ** أَنْ يَقْبَلَ عَمَلَهُ وَأَنْ يَرْفَعَهُ عِنْدَهُ، وَيَنْبَغِي لَهُ مَعَ ذَلِكَ أَنْ

- يُنْظَرُ:

- السَّالِي، جَوْهَرُ النِّظَامِ ج ٢ ص ٣٦٧.
- الْحَلِيلِيُّ، الْأَسَاسُ فِي أَحْكَامِ الْحَيْضِ وَالنَّفَاسِ ص ٤٨.
- الْقُنَوِيُّ، جُلُوسَةُ الْإِنَاءِ (٢) "مَادَّةٌ مَجْمُوعَةٌ"، إِبْتِنَاجُ: مَكْتَبَةُ وَتَسْخِيفَاتِ الْإِسْلَامِيَّةِ.

- يُنْظَرُ: الْقُنَوِيُّ، فَيَاوِي فَضِيلَةَ الشَّيْخِ مَعِيدِ بْنِ مَبْرُوكِ الْقُنَوِيِّ ص ٢٩٤.

المعتمد في فقه العجوة

يُنْدِي فِي دَعَانِهِ وَتَضَرُّعِهِ الْأَسَى وَالْأَسَفَ الشَّدِيدَةَ عَلَى فِرَاقِ الْبَيْتِ،
وَيُعْرِبُ عَنْ كَوْنِهِ غَيْرَ رَاغِبٍ عَنْ رَبِّهِ ﷻ وَلَا عَنْ بَيْتِهِ ﷻ، وَإِنَّمَا يَعُودُ
إِلَى الْأَهْلِ وَهُوَ يَحْمِلُ بَيْنَ حَنَائِيهِ الشَّوْقِ إِلَى بَيْتِ اللَّهِ الْحَرَامِ وَيَسْأَلُ
اللَّهُ الْقَدِيرَ أَلَّا يَكُونَ هَذَا الْمَوْقِفُ هُوَ آخِرَ عَهْدِهِ لَهُ بِبَيْتِهِ الْمُحَرَّمِ^(١).

ضَابِطُ الْإِخْلَالِ بِالْأَمْرِ فِي طَوَافِ الْوَدَاعِ: لَقَدْ أَمَرَ النَّبِيُّ ﷺ بِأَنْ
يَجْعَلَ الْمَرْءُ آخِرَ عَهْدِهِ بِالْبَيْتِ الطَّوَافِ، فَإِنْ طَافَ وَانْصَرَفَ فَقَدْ امْتَثَلَ
الْمَأْمُورَ وَحَصَلَ الْمَطْلُوبُ، وَالْحَمْدُ لِلَّهِ.

وَأِنْ لَمْ يَنْصَرِفْ فَوْرًا حَتَّى أَخْلَ بِالْأَمْرِ السَّابِقِ أَمْرَ بِإِعَادَةِ طَوَافِ
الْوَدَاعِ مَرَّةً أُخْرَى، وَلَكِنْ وَقَعَ الْخُلْفُ بَيْنَ أَهْلِ الْعِلْمِ فِي ضَابِطِ هَذَا
الْإِخْلَالِ أَوْ الْعَمَلِ الَّذِي إِذَا فَعَلَهُ مَنْ أَدَّى طَوَافِ الْوَدَاعِ أَمْرَ بِإِعَادَةِ
الطَّوَافِ، فَمِنْهُمْ مَنْ وَسَّعَ، وَمِنْهُمْ مَنْ ضَيَّقَ، وَالْقَوْلُ الْوَسْطُ هُوَ الْأَرْشَدُ
بَيْنَ التَّضْيِيقِ وَالتَّوَسُّعِ..

فَالْمُسْتَفَادُ مِنْ مَجْمُوعِ الْفَتَاوَى الْمَكْتُوبَةِ وَالْمَسْمُوعَةِ لَدَى إِمَامِنَا
وَشَيْخِنَا الْعَلَامَةِ الْخَلِيلِيِّ -يَحْفَظُهُ اللَّهُ- أَنَّهُ يُبَاحُ لِلْمَرْءِ بَعْدَ طَوَافِ
الْوَدَاعِ مَا كَانَ **مُحْتَاجًا إِلَيْهِ** -ذُونَ مَا كَانَ مُسْتَغْنِيًا عَنْهُ- كَالِاتِّصَالِ
الْهَاتِفِي، أَوْ الْأَكْلِ الَّذِي يَسُدُّ رَمَقَ جُوعِهِ، أَوْ الشُّرْبِ الَّذِي يَرْوِي غَلِيلَ
عَطَشِهِ مِنْ غَيْرِ شِرَاءٍ لِكُلِّ ذَلِكَ، أَمَّا الْبَيْعُ وَالشِّرَاءُ بَعْدَ الْوَدَاعِ فَمَمْنُوعٌ

^(١) -الخليلي، أحمد بن حمد، برنامج: "سؤال أهل الذمير"، حلقة خامسة حول فقه الحج (غير مؤرخة) عام

إِطْلَاقًا إِلَّا مَا اضْطُرَّ إِلَيْهِ الْحَاجُّ وَالْمُعْتِمِرُ قَبْلَ مُغَادَرَةِ الْحَرَمِ مِنْ زَادِ رِحْلَتِهِ وَوَقُودِ رَاحِلَتِهِ، أَوْ نَعْلِهِ الَّتِي فَقَدَهَا أَوْ سَلَبَهَا عَنْهُ الشُّطَارُ^(١).

وَمِمَّا يُبَاحُ بَعْدَ طَوَافِ الْوَدَاعِ تَأْدِيَةُ الصَّلَاةِ فَرَضًا أَوْ نَفْلًا، وَمِنْهُ أَنْ يُودَعَ الْبَيْتُ ثُمَّ يُصَلَّى وَلَوْ جَمْعًا أَوْ جُمُعَةً، وَمِمَّا يُمْنَعُ بَعْدَ طَوَافِ وَدَاعِ الْبَيْتِ النَّوْمُ إِلَّا مَا اضْطُرَّ ثَمَّ إِلَيْهِ، كَأَنْ يَكُونَ مُنْتَظِرًا لِرِفْقَةٍ تَأَخَّرَتْ عَلَيْهِ فَعَالِبُهُ النَّوْمُ حَتَّى غَلَبَهُ، وَاللَّهُ لَطِيفٌ بِعِبَادِهِ^(٢).

(١) - الشُّطَارُ: جمع شاطر وهو - في الأصل اللغوي - من أعبأ أهله ومؤذنه حيلة ومكرًا، وكذا تعني اللصوص كما في معاجم العربية، ولكننا استخدمناها بمعنى "الأذكاء" بحارة للحقيقة العرقية الدارجة. يُنظر: الزبيدي، تاج العروس، مادة "شطر".

(٢) - يُنظر:

- الخليلي، الفتاوى ج ١ ص ٣٧١ - ٣٧٤.
- الخليلي، المرافة نسال والمفتي يجب ج ١ ص ٣٦٤.
- الخليلي، برنامج: "سؤال أهل الذمير"، حلقة: ٢٣ رمضان ١٤٢٥ هـ، يوافقه ٢٠٠٤/١١/٧ م.
- الخليلي، برنامج: "سؤال أهل الذمير"، حلقة: ١٩ جمادى الأولى ١٤٢٦ هـ، يوافقه ٢٠٠٥/٦/٢٦ م.
- الشماخي، عامر بن علي. الإيضاح ج ٢ ص ٤٥٣.

المعتمد في فقه العُمرة

فصل

في مسائل مُهمّة تتعلّق بشعيّرة العُمرة

وهنا في هذا المقام المعلوم وبعد ما تقدّم من الكلام المرقوم^(١) أتقي لك أخي الفقيه - أحلك الله دار المقامة من فضله - جملة من المسائل المهمّة المتعلّقة بفقه العُمرة، فاحفظها على وعي وشدة همّة:

المسألة الأولى: وجوب العُمرة - على القول به - لا يتكرّر بعد إتمامها، فهي على هذا كالحج لا تلزم في العمر إلا مرة واحدة.

إلا من ألزم نفسه فعلها بنذر لله، أو قسم به، أو عهد موافى معه تخيّل، فتلزم بكل ذلك، و"من ألزم نفسه شيئاً ألزمناه إياه"، والله أعلم وأحكم^(٢).

المسألة الثانية: على الرّغم من اختلاف العلماء في وجوب العُمرة ابتداءً، إلا أنّهم اتفقوا على وجوبها بعد الدخول فيها بمجرد

(١) - مرقوم: أي مكتوب؛ كما في قوله تعالى: ﴿يَكْتُبُ مَرْقُومًا﴾ المطففين: ٩.

قطب الأئمة، تيسر التفسير / تيسر سورة المطففين.

(٢) - ينظر:

- الخليلي، برنامج: "سؤال أهل الذّكر"، حلقة: ١٧ ذو الحجة ١٤٢٤هـ، يوافقه ٢٠٠٤/٢/٨م.

- الفتاوى، دروس صيف ١٤٢٣هـ - ٢٠٠٢م، (مذكّرة خاصة "أ" ص ٧٠).

- الفتاوى، برنامج: "سؤال أهل الذّكر"، حلقة: ٩ شعبان ١٤٢٤هـ، يوافقه ٢٠٠٣/١٠/٥م.



الإِحْرَامُ لَهَا وَلَوْ لَمْ تُكُنْ وَاجِبَةً مِنْ حَيْثُ الْأَصْلُ؛ وَذَلِكَ لِلأَمْرِ بِإِثْمَامِهَا فِي قَوْلِهِ ﷺ: ﴿وَاتِمُّوا الْحَجَّ وَالْعُمْرَةَ﴾ الشُّرَّة: ١٩٦ (١).

المسألة الثالثة: الإِثَابَةُ فِي الْعُمْرَةِ كَالِإِثَابَةِ فِي الْحَجِّ - عَلَى الْقَوْلِ بِوُجُوبِهَا - لَا تَصِحُّ إِلَّا عَنِ الْمَيِّتِ أَوْ الْحَيِّ الْعَاجِزِ، أَمَّا الْقَادِرُ فَلَا يَنْتَوِبُ عَنْهُ أَحَدٌ فِي عُمْرَةِ الْفَرَضِ، وَإِلَيْكَ هَذِهِ الْفَتْوَى:

فَتْوَى

السُّؤال / هَلْ يَصِحُّ أَنْ يَعْتَمِرَ أَحَدٌ عَنْ إِنْسَانٍ قَادِرٍ؟

الجواب / إِذَا كَانَتْ هَذِهِ الْعُمْرَةُ عُمْرَةً نَفْلٍ فَقَدْ رُخِّصَ فِيهَا وَنَعْمَلُ بِهِذَا، وَإِنْ كَانَتْ هَذِهِ الْعُمْرَةُ عُمْرَةً وَجُوبٍ فَلَا تَجُوزُ النَّيَابَةُ عَنِ الْحَيِّ الْقَادِرِ فِي عُمْرَةِ الْوُجُوبِ، كَمَا لَا تَجُوزُ النَّيَابَةُ عَنْهُ فِي حَجَّةِ الْوُجُوبِ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ (٢).

(١) - يُنظر:

- الخليلي، برنامج: "سؤال أهل الذَّكْرِ"، حلقة: ٥ ربيع الأول ١٤٢٥هـ، يوافق ٢٥/٤/٢٠٠٤م.
- الفتوى، برنامج: "سؤال أهل الذَّكْرِ"، حلقة: ١٣ جمادى الثانية ١٤٢٧هـ، يوافق ٩/٧/٢٠٠٦م.

• ابن المنذر، الإجماع ص ٢٣.

(٢) - يُنظر:

- الخليلي، المرأة تسأل والمفتي يجيب ج ١ ص ٣٧٤.
- الخليلي، برنامج: "سؤال أهل الذَّكْرِ"، حلقة: ٤ رمضان ١٤٢٤هـ يوافق ٣٠/١٠/٢٠٠٣م.

المسألة الرابعة: اختلف العلماء في مشروعية العمرة لأهل مكة، فذهب بعضهم إلى عدم مشروعيتهما لهم؛ لأن العمرة هي الزيارة ولا زيارة على أهل الدار الذين هم حاضرو المسجد الحرام.

وذهب الجمهور إلى مشروعيتهما - بما فيها عمرة التمتع -؛ لعدم الدليل المستثنى، والأصل فيها أنهم كغيرهم^(١).

المسألة الخامسة: كل ما تقدم ذكره من وصف العمرة بأنها هي كالحج، بل إن العمرة في رمضان تعدل حجة.. لا يغني عن حجة الفريضة شيئاً ولو تكرّر هذا الاعتمار؛ إذ وصفها بأنها كالحج لما بينها وبين الحج من المشابهة الكبيرة في الأعمال؛ إذ جميع أعمال العمرة من إحرام وطواف وسعي وإحلال لا تخرج عن مناسك الحج.

ووصفها في رمضان بأنها تعدل حجة لما في العبادة عمومًا والعمرة خصوصًا في هذا الظرف الزماني من عظيم الأجر والثواب حتى أن العمرة تعدل الحجة في الأجر لا في الأجزاء، فكان لذا فاطناً^(٢).

(١) - اختلفت العلماء في مشروعية عمرة التمتع لأهل مكة حسب اختلافهم في عود اسم الإشارة إلى ذلك في قوله تعالى: ﴿كَذَلِكَ لِمَنْ لَمْ يَكُنْ أَهْلَهُ حَاسِرِي الْمَسْجِدِ الْحَرَامِ﴾ سورة البقرة ١٢٦، وقد تقدم ذكر هذا الخلاف ومخرجه. يُنظر:

- المعتمد في فقه الحج - الباب السادس: في أنواع الحج.
- الفتاوى، برنامج: "سؤال أهل الذكر"، حلقة: ٩ رمضان ١٤٢٦ هـ الموافق ١٣/١٠/٢٠٠٥ م.
- (٢) - الخليلي، أحمد بن حمد. الفتاوى ج ١ ص ٣٩٧، ٤٠٢.

﴿المسألة السادسة﴾: لَيْسَ لِلْحَاجِّ أَنْ يَعْتَمِرَ أَيَّامَ أَذَاءِ مَنَاسِكَ شَعِيرَةِ الْحَجِّ - كَمَا تَقَدَّمَ -، لَكِنْ إِذَا رَغِبَ الْحَاجُّ فِي الْإِعْتِمَارِ فَلَهُ أَنْ يُؤَدِّيَ نُسْكَ الْعُمْرَةِ بَعْدَ انْتِهَائِهِ مِنْ أَعْمَالِ الْحَجِّ مُبَاشَرَةً عَلَى الْقَوْلِ الرَّاجِحِ عِنْدَ الْعَلَامَةِ إِمَامِ السُّنَّةِ - أَبَقَاهُ اللَّهُ ذُخْرًا لِلْإِسْلَامِ وَالْمُسْلِمِينَ -، وَذَلِكَ يَكُونُ بِإِتِمَامِ رَمِي الْجِمَارِ الثَّلَاثِ فِي الْيَوْمِ الثَّانِي عَشَرَ، أَوْ فِي الْيَوْمِ الثَّلَاثِ عَشَرَ لِمَنْ تَأَخَّرَ، وَبِهِ أَفْتَى شَيْخُنَا الْخَلِيلِيُّ - حَفِظَهُ اللَّهُ - بَعْضَ سَائِلِيهِ، إِلَّا أَنَّهُ أَتْبَعَهُ بِقَوْلِهِ: "وَلَكِنَّ الْأَوَّلَى لَهُ أَنْ يَعْتَمِرَ فِي الْيَوْمِ الثَّانِي أَوْ مَا بَعْدَهُ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ" ^(١).

وَقِيلَ: لَيْسَ لَهُ إِلَّا بَعْدَ غُرُوبِ شَمْسِ آخِرِ يَوْمٍ مِنْ أَيَّامِ التَّشْرِيقِ، وَهُوَ الْيَوْمُ الثَّلَاثُ عَشَرَ مِنْ ذِي الْحِجَّةِ؛ كَمَا أَفْتَى بِهِ أَيْضًا الْعَلَامَةُ الْخَلِيلِيُّ - يَحْفَظُهُ اللَّهُ - فِي بَعْضِ أَجَوِبَتِهِ ^(٢).

﴿المسألة السابعة﴾: اخْتَلَفَ الْعُلَمَاءُ فِي الْوَقْتِ الَّذِي يَتْرُكُ فِيهِ الْمَحْرَمُ بِالْعُمْرَةِ التَّلْبِيَةَ، فَقِيلَ: بِمُجَرَّدِ دُخُولِهِ الْمَسْجِدَ الْحَرَامَ وَاشْتِعَالِهِ بِأَذْكَارِ الدُّخُولِ، وَقِيلَ: بِدُخُولِهِ الْحَرَمِ الْمَكِّيِّ، وَهَذَا هُوَ الْمَعْتَمَدُ عِنْدَ

(١) - يُنظر:

- الْخَلِيلِيُّ، الْفَتَاوَى ج ١ ص ٤٠١.
- الْقُتُوبِيُّ، فَتَاوَى فَضِيلَةِ الشَّيْخِ سَعِيدِ بْنِ مَبْرُوكِ الْقُتُوبِيِّ ص ٢٨٨.
- الْقُتُوبِيُّ، "سلسلة دروس في فقه الحج" بمسجد التوبة/ الغرة الشمالية - الدرس الثالث، ليلة الأحد ١١ ذي القعدة ١٤٢٤هـ، الموافق: ٣ / ١ / ٢٠٠٤م، ص ٢٠٤.

(٢) - الْخَلِيلِيُّ، أَخَذَ مِنْ حَمْدِ الْفَتَاوَى ج ١ ص ٣٦١، ٣٩٧، ٣٩٨.

مُحَدَّثِ الْعَصْرِ الْقُنُوتِيِّ - مَتَّعَهُ اللَّهُ بِالصَّحَّةِ وَالْعَافِيَةِ - (١)؛ وَذَلِكَ لِحَدِيثِ ابْنِ عُمَرَ الصَّحِيحِ، وَالَّذِي فِيهِ أَنَّهُ "كَانَ إِذَا دَخَلَ أَذْنَى الْحَرَمِ أَمْسَكَ عَنِ التَّلْبِيَةِ، وَيُحَدِّثُ أَنَّ نَبِيَّ اللَّهِ ﷺ كَانَ يَفْعَلُ ذَلِكَ" (٢).

الْجَدِيرُ بِالذِّكْرِ أَنَّ الْقَادِمِينَ مِنَ الْمَدِينَةِ الْمُتَوَرَّةِ وَالْمُحْرِمِينَ بِالْعُمْرَةِ مِنْ ذِي الْحُلَيْفَةِ يَمْرُؤُونَ - حَالِيًا - فِي طَرِيقِهِمْ بِأَذْنِ الْحِلِّ إِلَى الْمَسْجِدِ الْحَرَامِ، وَهِيَ مَنْطِقَةُ التَّنْعِيمِ، وَعَلَيْهِ فَيَقْطَعُ هَؤُلَاءِ الْمَلْبُؤُونَ بِالْعُمْرَةِ تَلْبِيَتَهُمْ بِمَجَرَّدِ مُجَاوَزَتِهِمْ لِلتَّنْعِيمِ وَدُخُولِهِمْ مَنْطِقَةَ الْحَرَمِ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ وَأَحْكَمُ.

﴿إِرْشَادٌ وَتَوْجِيهٌ﴾

يَقُولُ سَمَاحَةُ شَيْخِنَا الْوَالِدُ الْقُدْوَةُ بَذَرُ الدِّينِ الْخَلِيلِيُّ - أَكْرَمَهُ الْمَتَانُ - مُرْشِدًا وَمُوجِّهًا مَنْ سَأَلَهُ عَنِ الطَّرِيقِ الْمُثَلَّى الَّتِي تُشْمَرُ بِهَا أَوْقَاتُ الطَّلَبَةِ فِي الْإِجَازَاتِ الصَّيْفِيَّةِ: "...وَمِنْ جُمْلَةِ هَذِهِ التَّرْبِيَةِ الْعَمَلِيَّةِ وَفِي مُقَدِّمَتِهَا: الرَّحَالَاتُ الَّتِي تَكُونُ إِلَى الْعُمْرَةِ، هَذِهِ الرَّحَالَاتُ عِنْدَمَا تَكُونُ مُوَطَّرَةً فِي إِطَارِ سَلِيمٍ لَا رَيْبَ أَنَّهَا تُؤَدِّي دَوْرًا عَظِيمًا فِي تَهْلِيلِ

(١) - يُنظر:

- الْقُنُوتِيُّ، دُرُوس صَيْف ١٤٢٢هـ - ٢٠٠١م، "مَذْكُرَةٌ خَاصَّةٌ" ص ٣٠.
- الْقُنُوتِيُّ، دُرُوس صَيْف ١٤٢٣هـ - ٢٠٠٢م، (مَذْكُرَةٌ خَاصَّةٌ "أ" ص ٧٧).
- الْقُنُوتِيُّ، فَنَاوِي فَضِيلَةُ الشَّيْخِ مَعِيدِ بْنِ مِيرُوكَ الْقُنُوتِيِّ ص ٢٩٨، ٣٨٠.
- الْقُنُوتِيُّ، بَرْنَامِج: "سُؤَالُ أَهْلِ الذِّكْرِ"، حَلْفَةُ: ١١ جُمَادَى الثَّانِيَةِ ١٤٢٤هـ - بِوَأَقْفِهِ ٢٠٠٣/٨/١٠م.
- الْخَطَّابِيُّ، قَوَاعِدُ الْإِسْلَامِ ج ٢ ص ١٤١.

(٢) - الْبُخَارِيُّ، تَاب: الْاِغْتِسَالُ عِنْدَ دُخُولِ مَكَّةَ، رَقْمُ الْحَدِيثِ ١٤٧٠.



المعتمد في فقه العجم



هَذِهِ التُّفُوسُ، مِنْ نَاحِيَةِ يَذْهَبُ الطُّلَابُ مَعَ أَسَاتِدَتِهِمْ إِلَى الْبَيْتِ الْحَرَامِ،
يَقْدُونَ إِلَى اللَّهِ ﷻ وَيَقِفُونَ فِي تِلْكَمُ الْعِرَاصِ الطَّاهِرَةِ وَالْمَوَاقِفِ الْمُقَدَّسَةِ،
ثُمَّ مَعَ ذَلِكَ - أَيْضًا - يَزُورُونَ مَسْجِدَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، وَيَتَشَرَّفُونَ
بِالتَّسْلِيمِ عَلَى النَّبِيِّ - عَلَيْهِ وَعَلَى آلِهِ وَصَحْبِهِ أَفْضَلُ الصَّلَاةِ وَالتَّسْلِيمِ -
، وَالتَّسْلِيمِ عَلَى صَاحِبَيْهِ وَصُجَّعِيهِ - رَضِيَ اللَّهُ تَعَالَى عَنْهُمَا -، وَزِيَارَةِ
الْأَمَاكِينِ الَّتِي كَانَ لِلرُّسُولِ ﷺ دَوْرٌ بَطُولِيٌّ فِيهَا، كَزِيَارَةِ مَوْقِعِ أَحَدٍ
وغيرِهِ مِنَ الْمَوَاقِعِ، وَالْحَنْدَقِ وَغَيْرِ ذَلِكَ ^(١).

تَتِمَّةٌ

وَمَنْ حَفِظَ الْمَثْبُوتَ حَازَ الْفَتْوَى

يَقُولُ الْإِمَامُ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ حُمَيْدٍ السَّامِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ فِي رَائِعَتِهِ الْمَاتِعَةِ "جَوْهَرُ
النِّظَامِ":

زِيَارَةُ الْبَيْتِ عَلَى التَّمَامِ ***	مِنَ الطَّوَافِ وَمِنَ الْإِحْرَامِ
فِي سَائِرِ الْعَامِ تُسَمَّى عُمْرَةً ***	فَتَعْمُرُ الْبَيْتَ وَتَحْيِي ذِكْرَهُ
فَضْلٌ مِنَ اللَّهِ عَلَى الْعِبَادِ ***	لَا يُعَدُّ الْبَيْتُ مِنَ التَّرَدَّادِ
وَالسَّعْيُ مِنْ لَوَازِمِ الْأَفْعَالِ ***	مَا بَيْنَ رَكَعَتَيْهِ وَالْإِحْلَالِ
وَهِيَ لَعَمْرِي حَجَّةٌ صَغِيرَةٌ ***	وَعِنْدَهَا فَضَائِلٌ كَثِيرَةٌ
فَقِيلَ سُنَّةٌ وَقِيلَ تَحِبُّ ***	وَقِيلَ لَا وَجُوبَ لَكِنْ تُنْدَبُ ^(٢)

(١) - الْخَبْلِيُّ، بِرِوَايَةٍ: "سُؤَالُ أَهْلِ الذِّكْرِ"، حَلَقَةُ: ٤ جُمَادَى الثَّانِيَةِ ١٤٢٩ هـ، يَوْفَقُهُ ٨/ ٦/ ٢٠٠٨ م.

(٢) - السَّامِيُّ، عَبْدُ اللَّهِ بْنُ حُمَيْدٍ. جَوْهَرُ النِّظَامِ ج ١ ص ١٨٣ - ١٨٤.

خاتمة

في أحكام الحرمين الشريفين

أَبُو عُبَيْدَةَ عَنْ جَابِرِ بْنِ زَيْدٍ عَنْ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ رضي الله عنه أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ -
صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ- طَلَعَ لَهُ أَحَدٌ فَقَالَ: «هَذَا جَبَلٌ يُحِبُّنَا وَنُحِبُّهُ،
اللَّهُمَّ إِنَّ إِبْرَاهِيمَ حَرَّمَ مَكَّةَ وَأَنَا أَحَرَّمُ مَا بَيْنَ لَابَتَيْهَا» ^(١).

إِعْلَمُ أَيُّهَا الْأَخُ الرَّشِيدُ -أَيْدِكَ اللَّهُ بِالْقَوْلِ السَّليدِ وَالْفِعْلِ
الْحَمِيدِ- أَنَّ حِكْمَةَ الْمَوْلَى اقْتَضَتْ أَنْ يُفْضَلَ بَعْضُ الرُّسُلِ عَلَى بَعْضٍ،
وَيُفْضَلَ بَعْضُ الْأُزَمَّةِ عَلَى بَعْضٍ، وَيُفْضَلَ بَعْضُ الْأُمَكِنَةِ وَالْبِقَاعِ عَلَى
بَعْضٍ..

وَأَنَّ مِمَّا فَضَّلَ اللَّهُ مِنَ الْبِقَاعِ فِي أَرْضِ اللَّهِ الْحَرَمَيْنِ الشَّرِيفَيْنِ
(الْمَكِّيِّ، وَالْمَدَنِيِّ)، فَجَعَلَ لهُمَا حُرْمَةً وَأَحْكَامًا تَخْصُصُهُمَا دُونَ غَيْرِهِمَا
لِحُكْمَتِهِ..

وَلِذَا كَانَ حَرِيًّا بِقَاصِدِ الْمَنَاسِكِ حَاجًّا أَوْ مُعْتَمِرًا أَنْ يَعْرِفَ مَزَارَاتِهَا
وَمَشَاعِرَهَا، وَيَتَعَرَّفَ عَلَى أَحْكَامِهَا وَحِكْمِهَا حَتَّى يَقُومَ بِأَوَامِرِ اللَّهِ تَعَالَى
وَنَوَاهِيهِ فِي جَوَارِحِهِ، وَيُعْظَمَ شَعَائِرُ اللَّهِ فِي قَلْبِهِ؛ قَالَ تَعَالَى: ﴿وَمَنْ يُعْظَمْ

شَعَائِرُ اللَّهِ فَإِنَّهَا مِنْ تَقْوَى الْقُلُوبِ﴾ ^(٣٢) المح: ٣٢..

(١) - الربيع، باب: في المواقيت والحرم، رقم الحديث ٣٩٧.

القسم الأول / في الحرم المكي:

فصل في تحريم الحرم المكي

مكة المكرمة هي قلعة الإسلام، وقبلة المسلمين، أشرف بقعة على سطح البسيطة، وهي أم القرى، سرّة العالم ووسطه، أراد الله لها التكريم العظيم فجعلها حرماً آمناً وجعل ما حولها حرماً آمناً أيضاً، فهي حرام بحرمة الله إلى يوم القيامة..

ولقد تظافرت النصوص الشرعية من الكتاب والسنة على تحريم مكة من قديم الزمان، ففي الكتاب العزيز يقول ﷻ على لسان إبراهيم عليه السلام: ﴿رَبَّنَا إِنِّي أَسْكَنْتُ مِنْ ذُرِّيَّتِي بِوَادٍ غَيْرِ ذِي زَرْعٍ عِنْدَ بَيْتِكَ الْمُحَرَّمِ﴾ إبراهيم: ٣٧، ويقول ﷻ ممتناً على عباده: ﴿أَوَلَمْ نُمَكِّنْ لَهُمْ حَرَمًا آمِنًا يُحْبِبُوا إِلَيْهِ ثَمَرَاتُ كُلِّ شَيْءٍ رِزْقًا مِنْ لَدُنَّا وَلَكِنَّ أَكْثَرَهُمْ لَا يَعْلَمُونَ﴾ (٥٧) القصص: ٥٧.

وفي السنة المحمدية ثبت قول خير البرية ﷺ: "اللَّهُمَّ إِنَّ إِبْرَاهِيمَ حَرَّمَ مَكَّةَ" (١)، وقوله -عليه الصلاة والسلام-: "مكة حرام حرّمها الله تعالى إلى يوم القيامة، لم تحل لأحد قبلي ولا تحل لأحد بعدي" (٢)،

(١) - الربيع، باب: في المواقيت والحرم، رقم الحديث ٣٩٧.

(٢) - الربيع، باب: في الكعبة والمسجد والصفاء والمروة، رقم الحديث ٤١٩.

وَكَذَا قَوْلُهُ ﷺ: "مَكَّةُ حَرَامٌ حَرَّمَهَا اللَّهُ لَا تَحِلُّ لِقَطْعَتِهَا، وَلَا يُغْضَدُ شَجَرُهَا، وَلَا يُتَقَرُّ صَيْدُهَا، وَلَا يُخْتَلَى خِلَافُهَا" (١)، وَهَذَا النَّصُّ وَغَيْرُهُ يَدْعُونَا لِلْحَدِيثِ حَوْلَ أَحْكَامِ الْحَرَمِ تَفْصِيلاً.. وَلَكِنْ لَيْسَ قَبْلَ بَيَانِ حُدُودِهِ إِجْمَالاً..

فَصْلٌ فِي حُدُودِ الْحَرَمِ الْمَكِّيِّ

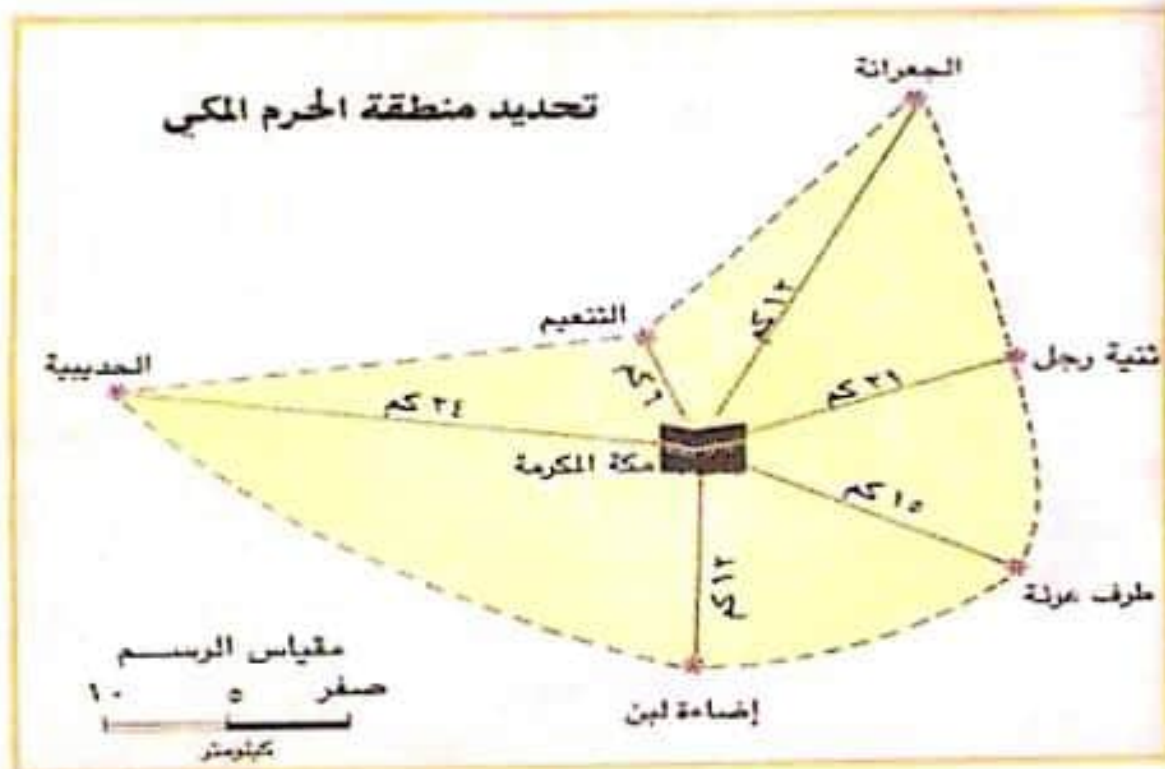
لَقَدْ عَظَّمَ اللَّهُ الْبَيْتَ الْعَتِيقَ وَحَرَّمَ لِأَجْلِهِ مَكَّةَ وَمَا أَحَاطَ بِهَا مِنْ شِعَابٍ وَأَوْدِيَةٍ مُنْذُ أَنْ خَلَقَ اللَّهُ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضَ، ثُمَّ إِنَّهُ أَرْسَلَ جِبْرِيلَ الْأَمِينِ إِلَى خَلِيلِهِ إِبْرَاهِيمَ عَلَيْهِ السَّلَامُ لِيُعَلِّمَهُ حُدُودَ الْحَرَمِ وَيُقِيمَهُ عَلَيْهَا، فَكَانَ إِبْرَاهِيمُ هُوَ **أَوَّلُ مَنْ رَسَمَ حُدُودَ الْحَرَمِ** وَبَيَّنَ عِلَامَاتِهِ، ثُمَّ فِي عَهْدِ سَيِّدِنَا رَسُولِ اللَّهِ ﷺ أَرْسَلَ مِنْ صَحَابَتِهِ بَعْدَ فَتْحِ مَكَّةَ مَنْ يُجَدِّدُ أَعْلَامَ الْحَرَمِ وَعِلَامَاتِهِ، وَاسْتَمَرَّ الْأُمَرَاءُ وَالْخُلَفَاءُ مِنْ بَعْدِهِ عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ يُجَدِّدُونَهَا حَتَّى بَلَغَ عَدْدُهَا الْيَوْمَ مَا يَقْرُبُ مِنْ أَلْفٍ عِلْمٌ تُعَدُّ الْحَدَّ الْفَاصِلَ بَيْنَ الْحِلِّ وَالْحَرَمِ (٢).

وَتَحَدُّ هَذِهِ الْأَعْلَامُ الْحَرَمَ مِنْ جَمِيعِ جَوَانِبِهِ، إِلَّا أَنَّهَا تَتَفَاوَتْ فِي الْبُعْدِ عَنِ الْمَسْجِدِ الْحَرَامِ، فَأَقْرَبُ مَنَاطِقَةٍ مِنَ الْحِلِّ إِلَى الْمَسْجِدِ الْحَرَامِ هِيَ التَّنْعِيمُ.

(١) - الربيع، باب: في المواقيت والحرم، رقم الحديث ٣٩٨.

(٢) - محمود محمد. مكة المكرمة: تاريخ ومعالم ص ٣٤.

وتتضمن منطقة الحرم الواسعة - إضافة إلى مكة المكرمة^(١) - عدة مشاعر مقدسة كمنى والمزدلفة، خلافاً لعرفة التي هي من الحل على المعتمد^(٢).



صورة توضيحية لحدود الحرم المكي

(١) - الأصل في مكة - شرفها الله - أنها داخل الحرم، وهذا هو الواقع الذي كان في عهد النبي - عليه الصلاة والسلام -، ولكن عمرها الآن امتد حتى اتصل في بعض جهاته بالحل، فأصبح جزء منها من الحل بعد أن كان جميعها داخل الحرم.

القنوي، جلسة مراجعة الكتاب (٢)، ليلة الخميس ٢٢ من الحرم ١٤٣٤هـ، الموافق ٦ / ١٢ / ٢٠١٢م.

(٢) - يُنظر:

- الحذيلي، برنامج: "سؤال أهل الذم"، حلقة: ١٨ ذو الحجة ١٤٣٠هـ، الموافق ٦ / ١٢ / ٢٠٠٩م.
- القنوي، فتاوى الحج ج ١ "مادة سمعة"، إنتاج: مكتبة وتسجيلات مشارق الأنوار.
- القنوي، "مسئلة دروس في فقه الحج" بمسجد التوبة/ الغيرة الشمالية - الدروس الثمانية، ليلة الأحد ٣ ذي القعدة ١٤٢٤هـ، الموافق: ٢٧ / ١٢ / ٢٠٠٣م، ص ١٩١.

المعتمد في فقه العجم

فصل في أحكام الحرم المكي

تَعْلَمُ أَخِي الْعَزِيزُ - جَعَلَ اللَّهُ لَكَ الْأَمْنَ فِي الدَّارَيْنِ - أَنَّ اللَّهَ وَجَّهَ
أَرَادَ أَنْ يَزِيدَ أَوَّلَ بَيْتٍ وَضَعَ لِلنَّاسِ بَيْكَةَ الْمُكْرَمَةِ شَرْفًا وَبَرَكَاتٍ وَمَكَانَةً،
فَشَرَعَ لَهُ مِنَ الْأَحْكَامِ مَا يَزِيدُهُ فِي الْعِبَادَةِ قَدَاسَةً، وَفِي النَّفْسِ هَيْبَةً
وَتَقَى؛ ﴿وَمَنْ يُعْظِمِ شَعْبَرَ اللَّهِ فَإِنَّهَا مِنْ تَقْوَى الْقُلُوبِ﴾ (٣٢) الحج: ٣٢،
فَكَانَ أَنْ جَعَلَ مَا حَوْلَهُ حَرَمًا آمِنًا لَهُ أَحْكَامُهُ الشَّرْعِيَّةُ الَّتِي يُفَارِقُ
بِهَا الْحِلَّ وَيُحَقِّقُ بِحُرْمَتِهِ وَتَحْرِيمِهِ وَصَفَ الْأَمْنِ ﴿وَمَنْ يُعْظِمِ حُرْمَتِ
اللَّهِ فَهُوَ خَيْرٌ لَهُ عِنْدَ رَبِّهِ﴾ الحج: ٣٠، فَمِنْ تِلْكَ الْأَحْكَامِ
وَالْخَصَائِصِ الَّتِي أَرَادَهَا رَبُّ هَذِهِ الْبَلَدَةِ الَّذِي حَرَّمَهَا:

أَوَّلًا/ مُضَاعَفَةُ الْحَسَنَاتِ: فَالصَّلَاةُ بِهِ عَنْ مِئَةِ أَلْفِ صَلَاةٍ كَمَا
جَاءَ فِي الْحَدِيثِ "وَصَلَاةٌ فِي الْمَسْجِدِ الْحَرَامِ أَفْضَلُ مِنْ مِئَةِ أَلْفِ
صَلَاةٍ فِيمَا سِوَاهُ" ^(١) وَهَذَا التَّفْضِيلُ وَتِلْكَ الْمُضَاعَفَةُ تَعْمُ الْفَرَضَ وَالتَّكْلِيفَ.
وَقَدْ اسْتَظْهَرَ بَعْضُ الْعُلَمَاءِ أَنَّ الْمُرَادَ بِالْمَسْجِدِ الْحَرَامِ هُنَا هُوَ الْحَرَمُ
كُلُّهُ - وَهُوَ إِحْدَى إِطْلَاقَاتِ الْمَسْجِدِ الْحَرَامِ الْأَرْبَعَةِ، كَمَا سَيَأْتِي -،
وَالَّذِي يُرْجَحُ هَذَا الْإِطْلَاقُ وَشُمُولُ مُضَاعَفَةِ الْأَجْرِ عُمُومًا وَالصَّلَاةِ
خُصُوصًا لِلْحَرَمِ كُلِّهِ هُوَ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ عِنْدَ مَجِيئِهِ لِحُجَّةِ الْوَدَاعِ كَانَ
يُصَلِّي فِي مَنْزِلِهِ الَّذِي نَزَلَهُ مِنْ بَطْحَاءِ مَكَّةَ وَلَمْ يَكُنْ يَأْتِي إِلَى الْمَسْجِدِ

^(١) - ابن ماجه، باب: مَا جَاءَ فِي الصَّلَاةِ فِي الْمَسْجِدِ الْحَرَامِ وَالْمَسْجِدِ النَّبِيِّ ﷺ، رقم الحديث ١٣٩٦.

حَرَامٌ، فَلَوْ كَانَ الْفَضْلُ مَقْصُورًا عَلَى الْمَسْجِدِ فَحَسَبُ وَلَمْ يَكُنْ شَامِلًا لِلْحَرَمِ كُلِّهِ لَسَارَعَ النَّبِيُّ ﷺ إِلَى الصَّلَاةِ بِالْمَسْجِدِ وَلَمْ يُفَوِّتْ تِلْكَ الْمَضَاعِفَ الْعَظِيمَةَ..

وَعُمُومًا فَإِنَّهُ مِمَّا لَا شَكَّ فِيهِ أَنَّ صَلَاةَ الْمَرْءِ فِي مَكَانٍ مُتَّسِعٍ يَتِمَّكَّنُ فِيهِ مِنْ أَدَاءِ جَمِيعِ وَاجِبَاتِ الصَّلَاةِ وَأَرْكَانِهَا خَيْرٌ لَهُ مِنْ أَنْ يَصَلِّيَ فِي مَكَانٍ لَا يَتِمَّكَّنُ فِيهِ مِنْ أَدَاءِ بَعْضِ أَرْكَانِ الصَّلَاةِ لَا سِيَّمَا رُكْنَ الصَّلَاةِ الْأَعْظَمِ "الْحُشُوعِ" خَاصَّةً فِي أَيَّامِ الْحَجِّ^(١).

ثَانِيًا/ **مُضَاعَفَةُ السِّنَاتِ**: كَمَا أَنَّ الثَّوَابَ يُضَاعَفُ فِي الْحَرَمِ خُصُوصًا فَكَذَا الْإِثْمُ وَالْمَعْصِيَةُ فِيهِ تُضَاعَفُ عُقُوبَتُهُ عِنْدَ اللَّهِ تَعَالَى^(٢)؛ قَالَ تَعَالَى: ﴿وَمَنْ يُرِدْ فِيهِ بِإِلْحَادٍ بِظُلْمٍ نُذِقْهُ مِنْ عَذَابِ الْعَذَابِ﴾^(٣) **الحج: ٢٥**.

ثَالِثًا/ **تَحْرِيمُ دُخُولِ الْمُشْرِكِينَ إِلَيْهِ**: سَوَاءٌ كَانُوا كِتَابِيِّينَ أَمْ كَانُوا غَيْرَ كِتَابِيِّينَ^(٤)؛ لِعُمُومِ قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿إِنَّمَا الْمُشْرِكُونَ نَجَسٌ فَلَا يَقْرَبُوا

(١) - الْخَلِيلِيُّ، بِرَنَامِجٍ: "سُؤَالُ أَهْلِ الذِّكْرِ"، حَلَقَةُ: ١٧ ذُو الْحِجَّةِ ١٤٢٤هـ، بِوَأَقْفِهِ ٢٠٠٤/٨/٢٠م.

(٢) - الْقُنُوتِيُّ، بِرَنَامِجٍ: "سُؤَالُ أَهْلِ الذِّكْرِ"، حَلَقَةُ: ٢٣ رَمَضَانَ ١٤٢٦هـ، بِوَأَقْفِهِ ٢٠٠٥/١٠/٢٧م.

(٣) - قَائِدَةُ: نَصٌّ شَيْخَانَا الْخَلِيلِيُّ وَالْقُنُوتِيُّ - حَفِظَهُمَا اللَّهُ - عَلَى أَنَّ لَفْظَ الْمُشْرِكِ غَيْرُ مَقْصُورٍ عَلَى الْوُثْنِيِّ بَلْ هُوَ شَامِلٌ لِلْكَتَابِيِّ، وَهَذَا الرَّأْيُ هُوَ رَأْيُ أَكْثَرِ أَهْلِ التَّفْسِيرِ؛ وَذَلِكَ لِأَدْلَةِ كَثِيرَةٍ مِنَ الْكُتُبِ، مِنْهَا:

الْمَسْجِدَ الْحَرَامَ بَعْدَ عَامِهِمْ هَذَا ﴿٢٨﴾ وَخَشْيَةَ الْإِسْكَالِ
إِلَيْكَ هَذِهِ الْفَائِدَةُ:

(فائدة): الْمَسْجِدُ الْحَرَامُ لَهُ أَرْبَعَةُ اسْتِعْمَالَاتٍ أَوْ إِطْلَاقَاتٍ،
وَالْكُلُّ دَلٌّ عَلَيْهِ الْكِتَابُ الْعَزِيمُ^(١)، وَهِيَ:

أ - الْكَعْبَةُ: قَالَ تَعَالَى: ﴿قَوْلٍ وَجْهَكَ شَطْرَ الْمَسْجِدِ الْحَرَامِ

﴿الْبَقَرَةُ: ١٥٠﴾

١ - قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آوَوْا إِلَى الْكِتَابِ آمِنُوا بِمَا نَزَّلْنَا مُصَدِّقًا لِمَا مَعَكُمْ مِنْ قَبْلِ أَنْ نَطْمِسَ
وُجُوهًا قَرَّرَدَهَا عَلَى أَزْدَادِهَا أَوْ تُلْقَنَهُمْ كَمَا لَمْنَا أَهْلَ الْبَيْتِ وَكَانَ أَمْرُ اللَّهِ مَفْعُولًا ﴿١٧﴾﴾ إِنَّ اللَّهَ لَا يَغَيِّرُ أَنْ
يُشْرَكَ بِهِ. ﴿سَاءَ مَا يَحْكُمُونَ ١٨ - ٢٣﴾

٢ - قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿لَقَدْ كَفَرَ الَّذِينَ قَالُوا إِنَّكَ اللَّهُ هُوَ الْمَسِيحُ ابْنُ مَرْيَمَ وَقَالَ الْمَسِيحُ يَبْنِي
لِاسْمِكَ بِلِ تَعْبُدُوا اللَّهَ رَبِّي وَرَبَّكُمْ إِنَّهُ مَنْ يُشْرِكْ بِاللَّهِ فَقَدْ حَرَّمَ اللَّهُ عَلَيْهِ الْجَنَّةَ ﴿٧١﴾﴾

٣ - قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿اتَّقُوا اللَّهَ أَتَعْبُدُونَ إِلَّا هُوَ أَلَا إِلَهَ إِلَّا هُوَ سُبْحَانَهُ عَمَّا يُشْرِكُونَ
﴿٣١﴾﴾ يُنظر:

- الخليلي، شرح منظومة غاية المراد ص ١١٤، ١٥٧، ١٥٨.
- المنذرى الأدي، قراءات في فكر الشقصي، محاضرة لسماحة المفتي بعنوان: "مكانة الشيخ العلامة
الشقصي العلمية" ص ٧١-٧٢.
- الفتوي، جلسة مراجعة الكتاب (٢)، ليلة الخميس ٢٢ من المحرم ١٤٣٤هـ، بوافقه ٦/ ١٢/ ٢٠١٢م.

^(١) - عبد الغني، تاريخ مكة المكرمة قديما وحديثا ص ١٤.

أَمْنُهُمْ فِي فِتْنَةِ الْعِمْرَةِ

المؤمنون
في فتنة العِمْرَةِ

ب - الكعبة وما حولها من المسجد: - وهو الغالب في

الأمم - فقال تعالى: ﴿سُبْحَنَ الَّذِي أَسْرَى بِعَبْدِهِ، لَبِئْسَ مِنَ
الْمَسْجِدِ الْحَرَامِ﴾ الإسراء: ١.

ج - جميع مكة: قال تعالى: ﴿لَتَدْخُلَنَّ الْمَسْجِدَ الْحَرَامَ إِنْ شَاءَ

اللَّهُ عَامِينَ﴾ النحر: ٢٧.

د - جميع الحرم: قال تعالى: ﴿إِنَّمَا الْمُشْرِكُونَ نَجَسٌ فَلَا

يَقْرَبُوا الْمَسْجِدَ الْحَرَامَ﴾ النور: ٢٨، وقال: ﴿ذَلِكَ لِمَنْ لَمْ يَكُنْ أَهْلَهُ،
حَاضِرِي الْمَسْجِدِ الْحَرَامِ﴾ الشورى: ١٩٦.

رابعاً/ الأمان لمن دخله وللمن كان فيه: لقول الله تعالى: ﴿

وَمَنْ دَخَلَهُ، كَانَ آمِنًا﴾ آل عمران: ٩٧، وحرمة القتل والقتال عنده إلا
دفاعاً عن النفس؛ قال تعالى: ﴿وَلَا تَقْتُلُواهُمْ عِنْدَ الْمَسْجِدِ الْحَرَامِ حَتَّى
يُقَتِّلُوكُمْ فِيهِ﴾ الشورى: ١٩١؛ ولهذا كان الحرم على مر العصور ملجأً يأمن
فيه الخائفون، ويطمئن فيه المطرودون.

وقد رجح شيخنا الخليلي - يحفظه الله - في دروسه التفسيرية على

أن من أمن الحرم أن من ارتكب موجبا من موجبات الحد الشرعي

فَدَخَلَ الْحَرَمَ فَهُوَ آمِنٌ لَا يُقَامُ عَلَيْهِ فِيهِ الْحَدُّ الشَّرْعِيُّ، وَإِنَّمَا يُضَيِّقُ عَلَى
الْمَحْدُودِ حَتَّى يَخْرُجَ إِلَى الْحِلِّ كَالْتَّنْعِيمِ - مَثَلًا - .
أَمَّا مَنْ ارْتَكَبَ مُوجِبَ الْحَدِّ فِي الْحَرَمِ الشَّرِيفِ فَفِيهِ تَقَامُ حُدُودُ
اللَّهِ، وَلَا تُتَعَدَّى فَتُعْتَدَى ^(١).

خَامِسًا / حَمْلُ السَّلَاحِ: وَتَرْجَمَةُ نَبْوِيَّةٍ لِتَحْقِيقِ أَمْنِ الْحَرَمِ فَقَدْ
نَهَى النَّبِيُّ ﷺ عَنْ حَمْلِ السَّلَاحِ بِهَذَا الْبَلَدِ الْأَمِينِ مِنْ غَيْرِ حَاجَةٍ دَاعِيَةٍ
فَقَالَ: "لَا يَحِلُّ لِأَحَدِكُمْ أَنْ يَحْمِلَ بِمَكَّةَ السَّلَاحَ" ^(٢).

وَلَكِنْ لَيْسَ عَلَى الدَّاخِلِ جُنَاحٌ إِنْ خَافَ الْفِتْنَةَ وَالْمَلِيلَ مِنَ الْمُتَرَبِّصِ
بِهِ الدَّوَانِرُ أَنْ يَأْخُذَ سِلَاحَهُ كَمَا كَانَ ذَلِكَ مِنْ أَبِي حَمْزَةَ وَبَلَجِ بْنِ عُقْبَةَ
عِنْدَمَا دَخَلَا عَرَفَةَ يَوْمَ عَرَفَةَ ثُمَّ أَخْرَجَا مِنْ مَكَّةَ - الظَّالِمَ أَمِيرُهَا - وَالْيَ
بَنِي أُمَيَّةَ ^(٣)، وَهُنَا يَصْدُقُ أَنْ يُقَالَ: "مَكْرَةُ أَخْوَك" ^(٤)، وَهَكَذَا:

إِذَا لَمْ يَكُنْ إِلَّا الْأَمْنَةُ مَرْكَبًا *** فَلَا رَأْيَ لِلْمُضْطَرِّ إِلَّا رُكُوبُهَا

(١) - الْخَلِيلِيُّ، أَحْمَدُ بْنُ حَمْدٍ، سُلْسَلَةُ دُرُوسِ التَّفْسِيرِ، تَفْسِيرُ الْآيَةِ رَقْمُ ٩٧ مِنْ سُورَةِ آلِ عِمْرَانَ /
الدَّرْسُ الثَّانِي، "مَادَّةُ سَمْعِيَّة"، اللُّجَّةُ الثَّقَافِيَّةُ بِمَعْهَدِ الْعُلُومِ الشَّرْعِيَّةِ، التَّصْنِيفُ (ت/١٦٥).

(٢) - مُسْلِمٌ، بَابُ: التَّنْهِي عَنْ حَمْلِ السَّلَاحِ بِمَكَّةَ بِلا حَاجَةٍ، رَقْمُ الْحَدِيثِ ٢٤١٦.

(٣) - الْخَلِيلِيُّ، أَحْمَدُ بْنُ حَمْدٍ، الشَّبَابُ بَيْنَ الْوَاقِعِ وَالظُّمُوحِ "مَادَّةُ سَمْعِيَّة"، إِسْنَاج: تَسْجِيلَاتُ
مَشَارِقِ الْأَنْوَارِ.

(٤) - حِزْءٌ مِنْ مِثْلِ عَرَبِيٍّ "مَكْرَةُ أَخْوَك لَا يَطْلُ"، يُضْرَبُ لِمَنْ يُحْمَلُ عَلَى مَا لَيْسَ مِنْ شَأْنِهِ وَطَبْعِهِ.
يُنْظَرُ:

سادساً / تحريم صيد الحرم: وصف الأمان والأمان السابق للحرم لم يقتصر على بني البشر فحسب بل تعداهم إلى كل ما في حدود الحرم من صيد البر؛ فكان أن حرم الله تعالى تنفير صيد الحرم أو إيذائه مطلقاً سواء بالإشارة إلى الغير أو المباشرة بالنفس، وسواء في ذلك المحل أو المحرم، قال عليه الصلاة والسلام في شأن تحريم مكة: "ولا ينفر صيدها" ^(١)، وأعظم من ذلك تعمده بيده واضطياده بالأيدي والرماح أو غيرها من وسائل الصيد، وهذا الحكم -وهو حرمة صيد الحرم- لا خلاف فيه بين العلماء ^(٢).

وبعد اتفاق الفقهاء على حرمة صيد الحرم مطلقاً من محل أو محرم، واتفاقهم على وجوب جزاء الصيد في حق المحرم مطلقاً في حل أو حرم، اختلفوا فيما إذا قتل المحل شيئاً من "صيد الحرم"، أعليه جزاء أم لا؟

(١) - الربيع، باب: في المواقيت والحرم، رقم الحديث ٣٩٨.

(٢) - ينظر:

- الحلبي، برنامج: "سؤال أهل الذمير"، حلقة: ١٧ ذو الحجة ١٤٢٤هـ، بواقعه ٢٠٠٤/٢/٨.
- الفتاوى، دروس صيف ١٤٢٣هـ، ٢٠٠٢م، مذكورة خاصة "ب" ص ٦.
- الفتاوى، "دروس وفتاوى في الحج والعمرة" تنبيهات وفتاوى في الحج والعمرة رقم ٢ لعام ١٤١٩هـ، ص ٦١.
- الفتاوى، فتاوى فضيلة الشيخ سعيد بن مبروك الفتاوى ص ٣٠٠.
- ابن المنذر، الإجماع ص ٢٤.

فَالْمَعْتَمِدُ الْمَشْهُورُ عِنْدَ الْجُمْهُورِ أَنْ عَلَيْهِ الْجَزَاءُ قِيَاسًا عَلَى صَيْدِ
 الْمُحْرَمِ^(١)؛ لِأَنَّ تَحْرِيمَ صَيْدِ الْحَرَمِ مُجْمَعٌ عَلَيْهِ أَيْضًا سَوَاءً مِنْ مُجِلٍّ أَوْ
 مُحْرِمٍ، بَلْ إِنَّ كُلَّ مَنْ دَخَلَ الْحَرَمَ صَدَقَ عَلَيْهِ اللَّهُ أَحْرَمًا، فَلِلْأَحْرَامِ شَامِلٌ
 عَنْدهُمْ لِلْحَالَةِ وَالْمَكَانِ، وَعَلَيْهِ فَيَشْمَلُهُ أَيْضًا قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿يَتَأَيَّهَا الَّذِينَ
 ءَامَنُوا لَا تَقْتُلُوا الصَّيْدَ وَأَنْتُمْ حُرْمٌ وَمَنْ قَتَلَهُ مِنْكُمْ مُتَعَمِّدًا فَجَزَاءٌ مِثْلُ مَا قَتَلَ مِنْ
 النَّعَمِ يَحْكُمُ بِهِ ذَوَا عَدْلٍ مِنْكُمْ هَدْيًا بَالِغَ الْكَعْبَةِ أَوْ كَفَّارَةٌ طَعَامُ مَسْكِينٍ
 أَوْ عَدْلٌ ذَلِكَ صِيَامًا﴾ **المائدة: ٩٥**، وَلَا شَكَّ أَنَّ هَذَا الرَّأْيَ -إِضَافَةً لِكَوْنِهِ
 أَرْجَحَ- هُوَ الْأَحْوَطُ، وَالْأَحْفَظُ لِحُرْمَةِ الْبَلَدِ الْحَرَامِ^(٢).

وَيُقَالُ فِي جَزَاءِ صَيْدِ الْحَرَمِ مَا يُقَالُ فِي جَزَاءِ صَيْدِ الْمُحْرَمِ كَمَا
 تَقَدَّمَ مِنْ تَفْصِيلِ هُنَاكَ حَذْوِ التَّغْلِ بِالتَّغْلِ، كَمَا أَنَّ صَيْدَ الْحَرَمِ الْمُحْظُورَ
 حَالَ قَتْلِهِ يَكُونُ كَالْمَيْتَةِ فِي حُرْمَةِ أَكْلِهِ عَلَى الْجَمِيعِ، وَاللَّهُ يَعْصِمُكَ مِنْ
 كُلِّ سُوءٍ^(٣).

(١) - لِقَاءُ مُسَجَّلٍ لِلْكَاتِبِ بِسَمَاحَةِ الْمُفْتَى - حَفَظَهُ اللَّهُ - بِمَكْتَبِ مِمَاحَتِهِ، ضَحْوَةَ الْمَسْتِ، بِتَارِيخِ:

١٢ من المحرم ١٤٣٢ هـ، الموافق: ١٨ / ١٢ / ٢٠١٠ م.

(٢) - يُنْظَرُ:

• الْفَتْوَى، دُرُوسُ صَيْفِ ١٤٢٣ هـ، ٢٠٠٢ م، مَذْكُورَةٌ خَاصَّةٌ "ب" ص ٦.

• الْخِطَابِيُّ، قَوَاعِدُ الْإِسْلَامِ ج ٢ ص ١٧٨ - ١٧٩.

(٣) - يُنْظَرُ: **المعتمد في فقه العزرة** - **الباب التاسع عشر: في الجزاء والفتنة**.

سابعاً/ تحريم قطع شجر الحرم: لقد نصت السنة الصحيحة واجمعت الأمة الإسلامية على عدم جواز قطع شجر الحرم من المحل والحرم على السواء؛ ولا شك أن في ذلك تشريفاً وتعظيماً لهذا البيت العتيق^(١)؛ ففي حديث أنس بن مالك قال: قال رسول الله ﷺ: «مكة حرام حرّمها الله، لا تحل لقطعتها، ولا يعضد شجرها، ولا ينفر صيدها، ولا يختلى خلاها»^(٢)، ومعنى "لا يعضد" فسرته رواية الربيع الأخرى: "ولا يقطع شجرها"^(٣).

ومع هذا الحظر المقرّ بالسنة والإجماع اختلف العلماء في الجزاء على من تعدى على شيء من شجر الحرم المحظور بالقلع أو القطع أو الكسر..

والظاهر عند شيخنا أبي عبد الرحمن القسوي -يحفظه الرحمن- أنه لا جزاء على فاعل ذلك؛ لأن الجزاء قدر زائد على التحريم يحتاج لدليل ولا دليل عليه، والأصل براءة الذمة من الضمان،

(١) - القسوي، معبد بن مبروك. دروس صف ٤٢٢ هـ، ٢٠٠١ م، "مذكرة خاصة" ص ٤٧.

(٢) - قال الربيع: لا يعضد أي لا يقطع، والخلا: الكلأ. ينظر:

الربيع، باب: في المواقيت والحرم، رقم الحديث ٣٩٨.

(٣) - الربيع، باب: في الكعبة والمسجد والصفاء والمروة، رقم الحديث ٤١٩.

إِلَّا التَّصَحُّ فِي التَّوْبَةِ وَالصَّدَقَ فِي الْأَوْتَةِ مِمَّا كَسَبَتْ يَدَاهُ، وَاللَّهُ يَرْيَبُ
التَّوْبَةَ عَنْ عِبَادِهِ وَيَعْفُو عَنِ السَّيِّئَاتِ ﴿الشورى: ٢٥﴾^(١).

﴿رُخْصَةٌ﴾: لَيْسَ كُلُّ شَجَرِ الْحَرَمِ يُحْظَرُ قَطْعُهُ عَلَى الْإِطْلَاقِ بَلْ
هُنَاكَ مَا رُخِّصَ فِيهِ وَأُبِيحَ، وَمِنْ ذَلِكَ:

- **الإذخِرُ**: فَعِنْدَمَا نَهَى النَّبِيُّ ﷺ عَنْ قَطْعِ شَجَرِ الْحَرَمِ وَخَلَاهُ^(٢)
قَالَ لَهُ الْعَبَّاسُ عَمُّهُ - وَكَانَ شَيْخًا مُجَرَّبًا - : إِلَّا الْإِذْخِرَ يَا
رَسُولَ اللَّهِ، فَإِنَّهُ لَا بُدَّ مِنْهُ لِلْقُبُورِ وَلِظُهُورِ الْبُيُوتِ، فَسَكَتَ
النَّبِيُّ ﷺ قَلِيلًا ثُمَّ قَالَ: «إِلَّا الْإِذْخِرَ فَإِنَّهُ حَلَالٌ»، قَالَ الرَّبِيعُ:
«..وَالْإِذْخِرُ نَبْتٌ تُصْنَعُ مِنْهُ الْحُصُرُ، وَتُسَقَّفُ بِهِ الْبُيُوتُ»^(٣)،
وَهُوَ حَشِيشٌ طَيِّبُ الرَّائِحَةِ إِذَا جَفَّ ابْيَضَّ^(٤).

(١) - يُنْظَرُ:

- القُتُوبِيُّ، فتاوى فضيلة الشيخ سعيد بن مبروك القنوي ص ٣٠٩.
- القُتُوبِيُّ، برنامج: "سؤال أهل الذِّكْرِ"، حلقة: ١٨ رمضان ١٤٢٤ هـ، يوافقه
٢٠٠٣/١١/١٣ م.

(٢) - الحَلَى - بالقصر كما عليه الأكثر - : هُوَ الرُّطْبُ مِنَ الْكَلَا، أَيْ الْحَشِيشُ غَيْرِ الْبَابِ.

(٣) - الرَّبِيعُ، بَابُ: فِي الْكُفَّةِ وَالسَّجْدِ وَالصَّفَا وَالْمَرْوَةِ، رقم الحديث ٤١٩.

(٤) - ابن منظور، لسان العرب، مادة ذخر.



وَيُقَاسُ عَلَى الْإِذْخِرِ فِي جَوَازِ الْقَطْعِ كُلُّ مَا كَانَ ضَرُورِيًّا
وَدَعَتِ الْحَاجَةُ إِلَى قَطْعِهِ أَوْ إِزَالَتِهِ، كَمَا يَكُونُ ذَلِكَ عِنْدَ إِرَادَةِ
بِنَاءِ مَسْكَنٍ أَوْ مَسْجِدٍ مَثَلًا^(١).

- **الْيَابِسُ مِنَ الشَّجَرِ وَالْحَشِيشِ**: لِأَنَّهُ بِمَنْزِلَةِ الْمَيِّتِ فَلَا ضَرِيرَ
فِي قَطْعِهِ، وَالْحَدِيثُ نَهَى عَنْ قَطْعِ الْكَلَاءِ، وَهُوَ الْحَشِيشُ
الرَّطْبُ، فَيَخْرُجُ مِنْهُ كُلُّ يَابِسٍ مِنَ النَّبَاتِ؛ لِأَنَّهُ بِمَنْزِلَةِ
الْمَيِّتِ^(٢).

- **مَا أَثْبَتَهُ الْآدَمِيُّ**: بِبَذْرِ وَزَرْعٍ وَسَقْيٍ وَمَعَالِجَةٍ، كَالْجَوْزِ وَاللُّوزِ
وَالنَّخْلِ وَالرُّمَّانِ وَالْبَطِيخِ.. فَهَذَا لَا حَرَجَ فِيهِ، وَإِنَّمَا الْمَحْظُورُ
مَا أَثْبَتَهُ اللَّهُ تَعَالَى مِنْ غَيْرِ صُنْعِ آدَمِيٍّ، وَحُكِيَ عَلَى هَذَا الْحُكْمِ
الِاتِّفَاقُ^(٣).

(١) - ينظر:

• القنوي، جلسة مراجعة الكتاب (٢)، ليلة الخميس ٢٢ من المحرم ١٤٣٤هـ، يوافقه ٦/ ١٢ /
٢٠١٢م.

• الكندي، ماجد بن محمد.. الرائد ج ٣ ص ٤٠٤ - ٤٠٧.

(٢) - السالمي، عبد الله بن حميد. شرح الجامع الصحيح ج ٢ ص ١٦٤ - ١٦٥.

(٣) - السالمي، عبد الله بن حميد. شرح الجامع الصحيح ج ٢ ص ١٦٣.

ثامناً/ تحريم لقطتها: لظاهر قوله ﷺ: "مكة حرام حرمتها الله لا تحل لقطتها.." (١)، وفي رواية أخرى: "ولا تحل ساقطتها إلا لمنشئ" (٢)، والمعنى أنه ليس في لقطه الحرم إلا التعريف، فلا يملكها أحد ولا يصدق بها حتى يأتي صاحبها تعظيماً لحرم الله الآمن؛ ولذا فمن رأى من نفسه أنه يشق عليه تعريف اللقطة فليعرض عنها لعل صاحبها سيأتيها، ولا يتعرض لأمانة تعريفها إلا إن كان يعرف مالكها فعلاً (٣).

فصل في المسجد الحرام

المسجد الحرام هو أفضل المساجد على الإطلاق؛ لأنه يوجد في أظهر بقعة في العالم، وهي مكة المكرمة، مهبط الوحي، ومشرق النور، وسرة الأرض ووسطها فهي أم القرى بنصوص الكتاب..

ولأنه توجد بالمسجد الحرام الكعبة المشرفة، قبله المسلمين بنص الكتاب والسنة وياجتماع الأمة؛ قال الله تعالى: ﴿قَوْلٍ وَجْهَكَ شَطْرَ الْمَسْجِدِ الْحَرَامِ﴾ البقرة: ١٥٠ (٤)، و﴿أَوَّلَ بَيْتٍ وُضِعَ لِلنَّاسِ﴾ آل عمران:

(١) - الربيع، باب: في المواقيت والحرم، رقم الحديث ٣٩٨.

(٢) - البخاري، باب: كيف تعرف لقطه أهل مكة، رقم الحديث ٢٢٥٤.

(٣) - السالمى، عبد الله بن حميد. شرح الجامع الصحيح ج ٢، ١٦٣.

(٤) - الخليلي، أحمد بن حمد. برنامج: "سؤال أهل الذكر" - تلفزيون سلطنة عُمان، حلقة: ٩.



المعتمد في فقهاء العجم



، والصلاة فيه تعدل مئة ألف صلاة فيما سواه من المساجد؛ ففي الحديث: "وَصَلَاةٌ فِي الْمَسْجِدِ الْحَرَامِ أَفْضَلُ مِنْ مِئَةِ أَلْفِ صَلَاةٍ فِيمَا سِوَاهُ" ^(١)، وَهَذَا يَعْنِي أَنَّ مَنْ صَلَّى فِي الْمَسْجِدِ الْحَرَامِ صَلَاةً وَاحِدَةً مَقْبُولَةً عِنْدَ اللَّهِ فَكَأَنَّمَا صَلَّى فِي غَيْرِهِ خَمْسًا وَخَمْسِينَ سَنَةً وَسِتَّةَ أَشْهُرٍ وَخَمْسَ عَشْرَةَ يَوْمًا بَلْ أَفْضَلُ مِنْ ذَلِكَ ^(٢)..

^(١) - ابن ماجه، باب: مَا جَاءَ فِي فَضْلِ الصَّلَاةِ فِي الْمَسْجِدِ الْحَرَامِ وَمَسْجِدِ النَّبِيِّ ﷺ، رقم الحديث ١٣٩٦.

تَنْبِيْهُ مُهْمٌ: الحديث يدل على فضل الصلاة في هذا المكان المبارك من حيث الأجر، لا على أنها تحزري عن هذا المقدار من الصلوات لمن ضيع صلواته في حياته أو قصر فيها، فهناك فرق شامع بين الأمرين، فمن ترك صلاة واحدة فلا بد أن يقضي تلك الصلاة، ومن ترك صلاتين اثنتين فيقضي صلاتين، وهكذا يكون القضاء بعدد ما ترك..

أما ما جاء "من قضى صلاة من الفرائض في آخر جمعة من رمضان كان ذلك خاتماً لكل صلاة فائتة من عمره" فهو كذب موضوع، وباطل مخترع مصنوع على صاحب الرسالة ﷺ كما نص على ذلك المحققان الخليلي والقنوي -منعنا الله بعيالهم-. يُنظر:

- الخليلي، برنامج: "سؤال أهل الذكر"، حلقة: ٢٣ رمضان ١٤٢٣هـ، يوافقه ٢٩/١١/٢٠٠٢م.
- القنوي، دروس صيف ٢٠٠١م الموافق ١٤٢٢هـ. مذكرة خاصة ص ٢٢.
- القنوي، برنامج: "سؤال أهل الذكر"، حلقة: ٢٣ رمضان ١٤٢٦هـ، يوافقه ٢٧/١٠/٢٠٠٥م.
- الآثار المرفوعة في الأخبار الموضوعة ج ١ ص ٨٤.

^(٢) - هذا العدد يمكن أن تتوصل إليه -بإعقري الرياضيات- عن طريق العملية الحسابية التالية $100000 \div 5 \div 3 \div 12 = 5555$ سنة، ويتفلس العملية يقال في المسجد النبوي الشريف الذي يفضل ألف صلاة عما سواه من المساجد، فأترك لك حساباً فأتى بما عجب، وللأهمية انظر التيسير السابق.

المعتمد في فقه العجم

وبالجملة فإن لمكة عمومًا وللمسجد الحرام خصوصًا فضائل
يضيّق المقام عن عدّها وحدها، وما ذلك إلا:

لأنها أم القرى بالنص *** ومن يعدّ فضلها لا يخصي^(١)

(فائدة): رخص بعض أهل العلم في المرور بين يدي المصلي في
المسجد الحرام، واستثنوا ذلك من عموم النهي؛ ولعل ذلك لوجود
الزحام ووقوع الحرج في حال التشديد على الناس فأصبح من الأمور
التي تعمّ بها البلوى، والأمر إذا ضاق اتسع، وعمومًا فينبغي لمن وجد
سبيلًا إلى ترك المرور أن لا يمر احتياطًا في الدين، ولا شك أنه هو
الأولى والأخرى عند الإمكان^(٢).

(١) - السلمي، عبد الله بن حميد. جوهر النظام ج ١ ص ٢٠٦.

(٢) - ينظر: الخليلي، الإمام محمد بن عبد الله. الفتح الجليل من أجوبة الإمام أبي خليل ص ١٩٣.
الحديث بالذكر أن هنالك رواية جاءت مرفوعة إلى النبي - عليه الصلاة والسلام - فيها استثناء للمسجد
الحرام من عموم النهي عن المرور بين يدي المصلي والترخيص فيه إلا أنها لا تثبت ولا تصح.

• الفتاوى، دروس صيف ٢٠٠٢م الموافق ١٤٢٣هـ. مذكّرة خاصة ص ٦٣.

• الفتاوى، جلسة مراجعة الكتاب (٢)، ليلة الخميس ٢٢ من المحرم ١٤٣٤هـ، بواقعه ٦/ ١٣.

قسم الثاني / في الحرم المدني:

فصل في تحريم الحرم المدني

تَفَقَّهَ - أَيُّهَا الْعَبْدُ الصَّالِحُ، أَصْلَحَ اللَّهُ عَمَلَكَ وَغَفَرَ ذَنْبَكَ - أَنَّ الْمَدِينَةَ الْمُنَوَّرَةَ^(١) هِيَ دَارُ الْمَجْرَةِ، وَمَقِيلُ الْإِسْلَامِ، وَعَاصِمَةُ دَوْلَتِهِ، وَمُنْطَلَقُ فُتُوحَاتِهِ، طَيِّبَةُ الطَّيْبَةِ، مَدِينَةُ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ...

وَقَدْ اخْتَلَفَ عُلَمَاءُ الْمِلَّةِ وَفُقَهَاءُ الْأُمَّةِ فِي مَسْأَلَةِ تَحْرِيمِ هَذِهِ الْمَدِينَةِ الشَّرِيفَةِ، إِلَّا أَنَّ الْمَذْهَبَ الْمَعْنَمَ لَدَى جَمَاهِيرِهِمْ هُوَ الْقَوْلُ بِحُرْمَتِهَا عِنْدَ اللَّهِ كَحُرْمَةِ مَكَّةَ الْمُكَرَّمَةِ؛ لِمَا وَرَدَ فِي السُّنَّةِ مِنَ الْأَخْبَارِ الْكَثِيرَةِ بِذَلِكَ، مِنْهَا حَدِيثُ عَلِيٍّ - كَرَّمَ اللَّهُ وَجْهَهُ - : "الْمَدِينَةُ حَرَمٌ مَا بَيْنَ عَيْرٍ إِلَى ثَوْرٍ؛ فَمَنْ أَخَذَتْ فِيهَا حَدَثًا أَوْ آوَى مُحَدِّثًا فَعَلَيْهِ لَعْنَةُ اللَّهِ وَالْمَلَائِكَةِ وَالنَّاسِ أَجْمَعِينَ، لَا يُقْبَلُ مِنْهُ يَوْمَ الْقِيَامَةِ صَرْفٌ وَلَا عَدْلٌ"^(٢).

(١) - فَائِدَةٌ: لَا مَانِعَ عَلَى الصَّحِيحِ -عند عالمي العصر والمصر- من وصف المدينة بـ "المنورة" خلافاً لمن أنكر وتشدد، وأبين شاهد على ذلك أنهم لا يكادون يذكرون المدينة قولاً أو كتابة إلا ويصفونها بالمنورة، بل صرح بعدم البأس في هذا الإطلاق شيخنا القنوي -حفظه الله-، وإنما ينسب عن تسميتها بما عرفت به قبل الإسلام "يثرب"، وكفى دلالة على هذا النهي والتفجير قول الرسول ﷺ في شأنهم: "... يَقُولُونَ يَثْرِبُ، وَهِيَ الْمَدِينَةُ". يُنظر:

- البحاري، باب: ما جاء في سُكْنَى الْمَدِينَةِ وَالْخُرُوجِ مِنْهَا، رقم الحديث ٣٣٥٢.
- القنوي، فتاوى فضيلة الشيخ سعيد بن مبروك القنوي ص ٣٥٩.
- أبو زيد، بكر بن عبد الله. معجم المناهي اللفظية ص ٥٨٦.

(٢) - الصَّرْفُ: الْفَرِيضَةُ، وَالْعَدْلُ: التَّائِبَةُ.

ومنها حديث أنس بن مالك رضي الله عنه أن رسول الله ﷺ طلع له أحد فقال: «هَذَا جَبَلٌ يُحِبُّنَا وَنُحِبُّهُ، اللَّهُمَّ إِنَّ إِبْرَاهِيمَ حَرَّمَ مَكَّةَ، وَأَنَا أَحَرَّمُ مَا بَيْنَ لَابَتَيْهَا»، قَالَ الرَّبِيعُ: يَعْنِي بَيْنَ حَرَّتَيْهَا^(١)، وَالضَّمِيرُ عَائِدٌ - بِإِلَاحْ - إِلَى الْمَدِينَةِ الْمُتَوَرَّةِ - عَلَى سَاكِنِهَا أَفْضَلُ الصَّلَاةِ وَأَزْكَى السَّلَامِ -، وَهَذَا مَا يَدْعُونَا لِبَيَانِ حُدُودِ حَرَمِهَا إِجْمَالًا..

فَصْلٌ فِي حُدُودِ الْحَرَمِ الْمَدَنِيِّ

لَقَدْ أَفَادَ النَّصُّ التَّبَوِيُّ السَّابِقُ حُدُودَ الْحَرَمِ الْمَدَنِيِّ الشَّرْقِيَّةِ وَالْغَرْبِيَّةِ، وَهُمَا اللَّابَتَانِ أَوْ الْجَبَلَانِ الشَّرْقِيُّ وَالْغَرْبِيُّ، وَأَفَادَ حُدُودَهَا الشَّمَالِيَّةَ وَالْجَنُوبِيَّةَ حَدِيثُ "الْمَدِينَةُ حَرَّمٌ مَا بَيْنَ عَيْرٍ إِلَى ثَوْرٍ"^(٢)، وَعَيْرٌ وَثَوْرٌ جَبَلَانِ يَحْدَانِ الْمَدِينَةَ الْمُتَوَرَّةَ شِمَالًا وَجَنُوبًا، وَبَيْنَهُمَا مِنَ الْمَسَافَةِ مَا يُقَدَّرُ بِـ ١٥ كَمْ^(٣)، وَتُحِيطُ بِالْحَرَمِ الْمَدَنِيِّ - حَالِيًا - أَغْلَامٌ خَرَسَانِيَّةٌ يُقَدَّرُ عَدْدُهَا بِـ ١٦٠ عِلْمًا تَقْرِيبًا.

البحاري، باب: يَثْمُ مَنْ تَبَرَّأَ مِنْ مَوَالِيهِ، رَقْمُ الْحَدِيثِ ٦٢٥٨.

(١) - اللَّابَتَانِ: ثَنِيَّةٌ لَابَةٌ، وَهِيَ الْحُرَّةُ أَوْ الْأَرْضُ ذَاتُ الْجِبَالِ السُّودِ.

الرَّبِيعُ، بَابُ: فِي الْعَوَاقِبِ وَالْحَرَمِ، رَقْمُ الْحَدِيثِ ٣٩٧.

(٢) - مُسْلِمٌ، بَابُ: فَضْلُ الْمَدِينَةِ وَدُعَاءُ النَّبِيِّ ﷺ فِيهَا بِالْبَرَكَةِ وَبَيَانُ تَحْرِيمِهَا وَتَحْرِيمِ صَاحِبِهَا وَشَحْرِهَا وَبَيَانُ حُدُودِ حَرَمِهَا، رَقْمُ الْحَدِيثِ ٢٤٣٣.

(٣) - تَكْتَفِ الْمَدِينَةُ هَذِهِ الْجَبَلَيْنِ أَوْ الْجِبَالِ الْأَرْبَعَةَ، حَتَّى تَحِيطَ بِمَا مِنْ جَمِيعِ النَّوَاحِي؛ وَلِذَا رَدَّهَا شَاعِرُ النَّبِيِّ ﷺ حَسَنًا جَمِيعًا إِلَى حُرَّةٍ وَاحِدَةٍ فِي قَوْلِهِ:

لَنَا حُرَّةٌ مَأْطُورَةٌ بِجِبَالِهَا *** بَيْنَ الْعِزِّ فِيهَا بَيْتُهُ فَتَأْتِلَا

يُنْظَرُ: السَّامِيُّ، شَرْحُ الْجَامِعِ الصَّحِيحِ ج ٢ ص ١٦١.

فصل في أحكام الحرم المدني

لَقَدْ تَمَيَّزَتْ دَارُ الْهِجْرَةِ الْمَدِينَةُ الْمُتَوَرَّةُ عَنْ غَيْرِهَا مِنْ مُدُنِ الْعَالَمِ بِكَوْنِهَا "حَرَمًا"، أَيُّ مَنَاطِقَةٍ آمِنَةٍ لِلْمَخْلُوقَاتِ حَالُهَا كَحَالِ أُمِّ الْقُرَى فِي أَحْكَامِهَا الْمُتَعَلِّقَةِ بِحُرْمَةِ الْحَرَمِ مِنْ حَيْثُ الْعُمُومُ، فَلَا يُسْفَكُ فِيهَا دَمٌ، وَلَا يُصَادُ بِهَا صَيْدٌ، وَلَا يُقَطَّعُ مِنْهَا شَجَرٌ.. قَالَ أَفْضَلُ مَنْ رَكِبَ الْبَيْدَاءَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: "...وَإِنِّي حَرَّمْتُ الْمَدِينَةَ حَرَامًا مَا بَيْنَ مَازِمَيْهَا، أَنْ لَا يُهْرَاقَ فِيهَا دَمٌ، وَلَا يُحْمَلَ فِيهَا سِلَاحٌ لِقِتَالٍ، وَلَا تُخْبَطَ فِيهَا شَجَرَةٌ إِلَّا لِعَلْفٍ" (١).

إِلَّا أَنْ مَا تَقَدَّمَ مِنْ تَحْرِيمِ الْمَدِينَةِ وَكَوْنِهَا حَرَمًا آمِنًا لَا يُلْزَمُ مِنْهُ ثُبُوتُ الْجَزَاءِ فِي صَيْدِهَا فَضْلًا عَنْ شَجَرِهَا؛ فَالْأَدِلَّةُ السَّابِقَةُ ذَكَرَتْ التَّحْرِيمَ وَلَمْ يَرِدْ فِي أَيٍّ مِنْهَا ذِكْرُ الْجَزَاءِ، وَالْأَصْلُ بَرَاءَةُ الذِّمَّةِ وَعِصْمَةُ مَالِ الْمُسْلِمِ مِنْ أَيِّ جَزَاءٍ أَوْ ضَمَانٍ، وَبِذَا يَسْتَبِينُ أَنَّهُ لَا جَزَاءَ فِي صَيْدِ الْمَدِينَةِ إِلَّا وَاجِبُ التَّوْبَةِ إِلَى اللَّهِ ﷻ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ (٢).

(١) - مَا بَيْنَ مَازِمَيْهَا: أَيُّ مَا بَيْنَ جَبَلَيْهَا - كَمَا سَبَقَ فِي حَدِيثِ أَنَسٍ، وَيُهْرَاقُ: أَيُّ يُسْكَبُ وَيُسْفَحُ.

مسلم، باب: التَّوْبَةُ فِي سُكْنَى الْمَدِينَةِ وَالْعَصْرِ عَلَى أَوْلَادِهَا، رَقْمُ الْحَدِيثِ ٢٤٣٩.

(٢) - يُنْظَرُ:

- الْحَلِيلِيُّ، بِرَنَامُجٍ: "سُؤَالُ أَهْلِ الذِّكْرِ"، حَلَقَةُ: ٥ جُمَادَى الْأُولَى ١٤٢٦ هـ، بِوَاقْفِهِ ٢٠٠٥/٦/١٢ م.
- الْقُتُوبِيُّ، بِرَنَامُجٍ: "سُؤَالُ أَهْلِ الذِّكْرِ"، حَلَقَةُ: ٢٠ رَجَبِ الثَّانِي ١٤٢٦ هـ، بِوَاقْفِهِ ٢٠٠٥/٥/٢٩ م.

فصل في المسجد النبوي الشريف

يُوجدُ هَذَا الْمَسْجِدُ الشَّرِيفُ فِي مَهْجَرِ الرَّسُولِ ﷺ، الْمَدِينَةِ النَّبَوِيَّةِ، وَقَدْ بَاشَرَ النَّبِيُّ ﷺ بِنَاءَهُ بِنَفْسِهِ مَعَ ثَلَاثَةِ مِنْ أَصْحَابِهِ وَهُمْ يَرْتَجِزُونَ:

اللَّهُمَّ لَا خَيْرَ إِلَّا خَيْرُ الْآخِرَةِ *** فَانْصُرِ الْأَنْصَارَ وَالْمُهَاجِرَةَ^(١)

فَأَصْبَحَ هَذَا الْمَسْجِدُ الْمُبَارَكُ مَقَرَّ الْقِيَادَةِ الْإِسْلَامِيَّةِ فِي عَهْدِهِ عَلَيْهِ أَفْضَلُ الصَّلَاةِ وَأَتَمُّ التَّسْلِيمِ، إِضَافَةً إِلَى أَنَّ هَذَا الْمَسْجِدَ الشَّرِيفَ يَتَمَيَّزُ عَنْ غَيْرِهِ مِنَ الْمَسَاجِدِ بَعْدَةً مَزَايَا، مِنْهَا:

١- أَنَّهُ أَحَدُ الْمَسَاجِدِ الثَّلَاثَةِ الَّتِي تُشَدُّ إِلَيْهَا الرِّحَالُ: فَمِمَّا

يُنْدَبُ إِلَيْهِ وَيُرْغَبُ فِيهِ شَدُّ الرِّحَالِ وَإِنْشَاءُ الْأَسْفَارِ إِلَى الْمَسْجِدِ النَّبَوِيِّ بِقَصْدِ الصَّلَاةِ فِيهِ وَالسَّلَامِ عَلَى صَاحِبِهِ سَيِّدِ الْعَالَمِينَ ﷺ؛ قَالَ عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ: "لَا تُشَدُّ الرِّحَالُ إِلَّا إِلَى ثَلَاثَةِ مَسَاجِدَ: مَسْجِدِ الْحَرَامِ، وَمَسْجِدِي هَذَا، وَالْمَسْجِدِ الْأَقْصَى..."^(٢).

• الكندي، ماحد بن محمد. الوالد ج ٣ ص ٤١٧ - ٤٢٣.

(١) - أبو داود، باب: في بناء المساجد، رقم الحديث ٣٨٣.

(٢) - أبو داود، باب: في إثبات المدينة، رقم الحديث ١٧٣٨.

- ٢- أن الصلاة فيه أفضل من ألف صلاة: في غيره من عموم المساجد^(١)؛ قال عليه السلام: "صلاة أحدكم في مسجدي هذا - يعني مسجد المدينة - خير من الصلاة فيما سواه من المساجد بألف صلاة إلا المسجد الحرام..^(٢)".
- ٣- أن به الروضة الشريفة المباركة: قال عليه السلام في الحديث المتفق عليه: "ما بين بيتي ومنبري روضة من رياض الجنة"^(٣).
- ٤- أن به حجراته الشريفة عليه السلام: وقد سُميت باسمها سورة من القرآن، ونزلت فيها آيات تُلَى إلى يوم القيام؛ قال تعالى: ﴿إِنَّ الَّذِينَ يُنَادُونَكَ مِنْ وَرَاءِ الْحُجُرَاتِ أَكْثَرُهُمْ لَا يَعْقِلُونَ﴾ ١ الحجرات: ٤.

(١) - الخليلي، أحمد بن حمد. الفتاوى ج ١ ص ١٨٩.

(٢) - الربيع، باب: في المساجد وفضل مسجد رسول الله عليه السلام، رقم الحديث ٢٥٤.

(٣) - البخاري، باب: فضل ما بين القبر والمنبر، رقم الحديث ١١٢٠.

تنبية: جاء في بعض روايات هذا الحديث بلفظ "قري ومنبري" بدل "بيتي ومنبري" إلا أن هذه الرواية بهذا اللفظ "قري" ضعيفة لم ترد في كتب الحديث الجامعة للحديث الصحيح، ولم يكن في ذلك الزمان قبر للنبي عليه السلام ولا علم بمكان وفاته في حياته المباركة عليه السلام، ولو كان هذا اللفظ صحيحاً ثابتاً من قول النبي عليه السلام لكان دليلاً واضحاً وحجة قاطعة في محل دفنه عليه السلام بعد وفاته، ولما اختلف أصحاب النبي عليه السلام في ذلك إلى أن جاء الصديق عليه السلام وقطع قول كل خطيب حينما قال: "سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - يَقُولُ مَا دُفِنَ نَبِيٌّ قَطُّ إِلَّا فِي مَكَانِهِ الَّذِي تُؤْفَى فِيهِ"، فجمع الله ببركة صحبته الكلمة، وأزاح به عنهم شبح الفرقة. ينظر:

أحمد، المسند، مسند: أبي سعيد الخدري عليه السلام، رقم الحديث ١١١٨٥.

٥- أَنَّهُ يَضُمُّ الشَّرَى الطَّاهِرَ لَهُ ﷺ وَلصَّاحِبِيهِ الصَّدِيقَيْنِ

(١)

فَصْلٌ

فِي تَنْبِيهَاتٍ مُهِمَّةٍ تَتَعَلَّقُ بِزِيَارَةِ قَبْرِ النَّبِيِّ ﷺ

وَهَذَا عِنْدِي لَكَ - أَخِي الزَّائِرُ، أَكْرَمَكَ الْمَزُورُ - عِدَّةُ تَنْبِيهَاتٍ أَجْمَلُ فِيهَا مَا يَتَعَلَّقُ بِزِيَارَةِ قَبْرِ النَّبِيِّ ﷺ وَصَاحِبِيهِ ﷺ مِنْ آذَابٍ:

(التَّيْبَةُ الْأُولَى): فِي زِيَارَةِ مَسْجِدِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ وَالسَّلَامِ عَلَيْهِ وَعَلَى صَاحِبِيهِ فَضْلٌ كَبِيرٌ لَا يَخْفَى؛ فَلَا يَتَّبِعِي التَّفْرِيطُ فِيهِ، إِلَّا أَنْ كُلَّ ذَلِكَ لَا يُعَدُّ مِنْ أَعْمَالِ الْحَجِّ وَمَنَاسِكِهِ وَلَا مِنْ أَعْمَالِ الْعُمْرَةِ وَمَنَاسِكِهَا، أَمَا رِوَايَةُ: "مَنْ حَجَّ وَلَمْ يَزُرْنِي فَقَدْ جَفَانِي" (٢) فَهِيَ رِوَايَةٌ لَا تَصِحُّ بِاتِّفَاقِ الْمُحَدِّثِينَ.

وَعَلَيْهِ فَيُمْكِنُ لِلْمَرْءِ أَنْ يَزُورَ الْمَدِينَةَ الْمُتَوَرَّةَ وَيُسَلِّمَ عَلَى النَّبِيِّ ﷺ وَصَاحِبِيهِ مَتَى شَاءَ وَلَوْ لَمْ يَكُنْ حَاجًّا أَوْ مُعْتَمِرًا.

(١) - يُنْظَرُ:

• عبد الغني، تاريخ المسجد النبوي الشريف ص ١٥٨.

• عبد الغني، تاريخ المدينة المنورة المصوّر ص ٣٢-٣٩.

(٢) - يُنْظَرُ: السَّخَاوِي، الْمَقَاصِدُ الْحَسَنَةُ، بَابُ: حَرْفِ الْمِيمِ.

كَمَا أَنَّ الْحَاجَّ أَوْ الْمُعْتَمِرَ إِذَا أَتَى الْمَشَاعِرَ وَأَدَّى الشَّعَائِرَ كَمَا أُمِرَ
ثُمَّ رَجَعَ إِلَى بَلَدِهِ مِنْ غَيْرِ زِيَارَةِ لِلْمَدِينَةِ فَقَدْ صَدَقَ فِيهِ أَنَّهُ أَتَمَّ الْحَجَّ
وَالْعُمْرَةَ لِلَّهِ^(١).

﴿التَّسْبِيحُ الثَّانِي﴾: يَتَّبِعِي لِمَنْ شَرُفَ بِزِيَارَةِ مَسْجِدِ النَّبِيِّ ﷺ أَنْ
يَمَّ جِهَةَ الضَّرِيحِ النَّبَوِيِّ الشَّرِيفِ^(٢) فَيَسْتَقْبِلُهُ مُسَلِّمًا وَمُثْنِيًا عَلَى
صَاحِبِهِ ﷺ، ثُمَّ يَتَحَرَّكَ قَلِيلًا جِهَةَ الْيَمِينِ لِيُسَلِّمَ عَلَى خَلِيفَتِهِ أَبِي بَكْرٍ، ثُمَّ
يَتَحَرَّكَ قَلِيلًا جِهَةَ الْيَمِينِ أَيْضًا لِيَخْتِمَ بِالسَّلَامِ عَلَى خَلِيفَتِهِ الثَّانِي
الْفَارُوقِ عُمَرَ رضي الله عنه، ثُمَّ إِنْ أَرَادَ الدُّعَاءَ وَرَفَعَ الْيَدَيْنِ بِهِ فَعَلَيْهِ أَنْ يَسْتَدِيرَ
تَمَامًا لِيَسْتَقْبِلَ الْقِبْلَةَ الشَّرِيفَةَ وَيَدْعُو اللَّهَ عز وجل، وَلَا يَسْتَقْبِلُ الْأَضْرَحَةَ فِي
دُعَائِهِ..

(١) - يُنظر:

- الخليلي، الفتاوى ج ١ ص ٤٤٦.
- الخليلي، برنامج: "سؤال أهل الذكر"، حلقة خاصة حول فقه الحج غير مؤرخة عام ٢٠٠١ م.
- الخليلي، برنامج: "سؤال أهل الذكر"، حلقة: ٢١ جمادى الأولى ١٤٢٧ هـ، يوافقها
٢٠٠٦/٦/١٨ م.
- الفتاوى، قرة العين ص ١٣٥ - ١٣٦.
- الفتاوى، برنامج: "سؤال أهل الذكر"، حلقة: ٢٤ ذو القعدة ١٤٢٤ هـ، يوافقها
٢٠٠٤/١/١٨ م.

(٢) - إِنْ أَمَكَنَهُ، فَإِنْ لَمْ يَمَكُنْهُ أَوْ كَانَ ذَلِكَ عَلَيْهِ عُسْرًا لَشِدَّةِ زَحَامٍ وَنَحْوِهِ لَا سِيَّمَا لِلنِّسَاءِ فِي أَيَّامِ
الْمَوَاسِمِ كَالْحَجِّ وَرَمَضَانَ، فَلْيُسَلِّمْ عَلَى النَّبِيِّ ﷺ وَخَلِيفَتَيْهِ رضي الله عنهم مِنْ أَيِّ مَكَانٍ بِالْمَسْجِدِ أَوْ حَتَّى مِنْ
خَارِجِهِ؛ فَإِنَّهُ أَتَقَى لِرَبِّكَ وَأَتَقَى لِقَلْبِكَ. يُنظر:

الخليلي، الفتاوى ج ١ ص ٤٢٥، ٤٢٨، ٤٤٨.

المعتمد في فقه العزلة

التبعية الثالث: عَلَى الْمُسْلِمِ أَنْ يَلْتَزِمَ عِنْدَ حَضْرَةِ النَّبِيِّ ﷺ وَأَثْنَاءَ سَلَامِهِ عَلَيْهِ الْأَدَبَ الْكَامِلَ، وَمِنْ ذَلِكَ خَفْضُ الصَّوْتِ وَعَدَمُ رَفْعِهِ خَشْيَةً أَنْ يَحْبِطَ عَمَلُهُ؛ فَحُرْمَةُ النَّبِيِّ ﷺ بَعْدَ وَفَاتِهِ كَحُرْمَتِهِ حَالِ حَيَاتِهِ، وَقَدْ قَالَ اللَّهُ تَعَالَى: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لَا تَرْفَعُوا أَصْوَاتَكُمْ فَوْقَ صَوْتِ النَّبِيِّ وَلَا تَجْهَرُوا لَهُ بِالْقَوْلِ كَجَهْرِ بَعْضِكُمْ لِبَعْضٍ أَنْ تَحْبَطَ أَعْمَالُكُمْ وَأَنْتُمْ لَا تَشْعُرُونَ﴾ (المحجرات: ٢).

وَمِنْ الْأَدَبِ الْكَامِلِ بَلِ الْوَاجِبِ - أَيْضًا - تَجَنُّبُ التَّمَسُّحِ بِسِيَاحِ قَبْرِ النَّبِيِّ ﷺ وَحُجْرَاتِهِ الشَّرِيفَةِ أَوْ تَقْبِيلِهِمَا تَعْظِيمًا وَتَبَرُّكًا وَدُعَاءً، فَإِنَّهُ عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ مَعَ رِفْعَةِ مَقَامِهِ وَغُلُوِّ مَنْزِلَتِهِ عِنْدَ اللَّهِ لَا يَمْلِكُ لِنَفْسِهِ وَلَا لِغَيْرِهِ نَفْعًا وَلَا ضَرًّا، ﴿قُلْ لَا أَمْلِكُ لِنَفْسِي نَفْعًا وَلَا ضَرًّا﴾ (الأعراف: ١٨٨).

هَذَا فَضْلًا عَمَّنْ دُونَهُ مِنَ الْخَلْقِ أَوْ الْجَمَادَاتِ، وَإِنَّمَا عَلَيْهِ أَنْ يَسْتَدِيرَ الْقُبُورَ، وَيُوَلِّيَ وَجْهَهُ بِالْدُّعَاءِ شَطْرَ الْمَسْجِدِ الْحَرَامِ؛ فَإِنَّ اللَّهَ هُوَ الْمُجِيبُ.

التبعية الرابع: كُلُّ مَا وَرَدَ مِنَ الْأَوْرَادِ وَالْأَذْكَارِ وَالْأُدْعِيَةِ الَّتِي تُقَالُ عِنْدَ دُخُولِ الْمَدِينَةِ الْمُنَوَّرَةِ، وَرُؤْيَةِ الْمَسْجِدِ النَّبَوِيِّ، وَالسَّلَامِ عَلَى النَّبِيِّ ﷺ وَصَاحِبِيهِ ﷺ، وَكَذَا الدُّعَاءُ بَعْدَ هَذَا السَّلَامِ، وَالْدُّعَاءُ عِنْدَ الْخُرُوجِ مِنَ الْمَدِينَةِ... لَمْ يَثْبُتْ مَرْفُوعًا إِلَى النَّبِيِّ ﷺ، وَإِنَّمَا هُوَ اسْتِحْسَانٌ

مِنْ بَعْضِ أَهْلِ الْعِلْمِ، وَالْمُسْتَحَبُّ عُمُومًا الْإِكْتَارُ مِنَ الذِّكْرِ وَالصَّلَاةِ عَلَى النَّبِيِّ ﷺ وَالصَّلَاةُ فِي الْمَسْجِدِ النَّبَوِيِّ لَا سِوَمَا فِي الرُّوضَةِ الشَّرِيفَةِ، فَإِنَّهَا مِنْ رِيَاضِ الْجَنَّةِ كَمَا ثَبَتَ فِي الْحَدِيثِ الصَّحِيحِ^(١).

فَصْلٌ فِي مَزَارَاتِ الْمَدِينَةِ

وَيَنْبَغِي لِمَنْ قَصَدَ مَدِينَةَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ وَدَخَلَ مَسْجِدَهُ الشَّرِيفَ وَسَلَّمَ عَلَيْهِ وَعَلَى ضَجِيعِهِ أَنْ يَقْصِدَ بِالزِّيَارَةِ - أَيْضًا - بَعْضَ الْأَمَاكِنِ الَّتِي يُسْتَحَبُّ زِيَارَتُهَا أَخْذًا مِنْ سُنَّةِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، وَمِنْهَا:

١ - **مَقْبَرَةُ الْبَقِيعِ**: وَهِيَ بَقِيعُ الْعَرْقَدِ الَّتِي تَقَعُ بِالْقُرْبِ مِنْ

مَسْجِدِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، وَقَدْ دُفِنَ فِيهَا الْكَثِيرُ مِنْ صَحَابَةِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ وَأُمَّهَاتِ الْمُؤْمِنِينَ فِي حَيَاتِهِ وَبَعْدَ مَمَاتِهِ، وَكَانَ النَّبِيُّ ﷺ يَأْتِيهَا وَيُسَلِّمُ عَلَى مَوْتَاهَا وَيُصَلِّي عَلَيْهِمْ وَيَسْتَغْفِرُ لَهُمْ^(٢).

٢ - **مَسْجِدُ قُبَاءَ**: لَقَدْ أُسِّسَ مَسْجِدُ قُبَاءَ فِي عَهْدِ الرَّسُولِ ﷺ

عَلَى تَقْوَى مِنَ اللَّهِ وَرِضْوَانٍ، وَلِذَا ثَبَتَ فِي سُنَّةِ الرَّسُولِ

(١) - البخاري، باب: فَضْلُ مَا بَيْنَ الْقَبْرِ وَالْعَبِيرِ، رَقْمُ الْحَدِيثِ ١١٢٠.

(٢) - يُنْظَرُ:

• الرِّبْع، بَابُ: صَلَاةِ الْخَنَائِزِ، رَقْمُ الْحَدِيثِ ٤٨٠.

• مُسَلَّم، بَابُ: مَا يُقَالُ عِنْدَ دُخُولِ الْقُبُورِ وَالِدُّعَاءِ لِأَهْلِهَا، رَقْمُ الْحَدِيثِ ١٦١٨.

المُصْطَفَى ﷺ أَنَّهُ كَانَ يَزُورُ مَسْجِدَ قُبَاءَ كُلَّ سَبْتٍ رَاكِبًا وَمَاشِيًا^(١).

٣- **مَنْطِقَةُ أَحَدٍ:** وَسَاحَةُ مَوْقَعَةِ أَحَدِ الْعَظِيمَةِ، وَمَا فِيهَا مِنْ جَبَلِ الرُّمَّةِ، وَمَقْبَرَةِ شُهَدَاءِ أَحَدِ الَّتِي دُفِنَ فِيهَا سَبْعُونَ شَهِيدًا عَلَى رَأْسِهِمْ سَيِّدُ الشُّهَدَاءِ حَمْرَةُ بْنُ عَبْدِ الْمُطَّلِبِ ﷺ...

وَيَتَذَكَّرُ مَا كَانَ لِلْإِسْلَامِ وَالْمُسْلِمِينَ فِي كُلِّ تِلْكَ الْأَحْدَاثِ مِنْ دُرُوسٍ وَعِبَرٍ وَتَضَحِيَّاتٍ بِالْأَنْفُسِ وَجُودٍ بِالْأَمْوَالِ، وَكَيْفَ أَنَّ هَذَا الدِّينَ لَمْ يَصِلْنَا بِالْهُوَيْنَا وَإِنَّمَا بِتِلْكَ التَّضَحِيَّاتِ الْجَسَامِ، وَيَبْذُلِ الْأَنْفُسِ قَبْلَ الْأَمْوَالِ رَحِيصَةً مِنْ أَجْلِ دِينِ اللَّهِ، عَنْ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ طَلَعَ لَهُ أَحَدٌ فَقَالَ: "هَذَا جَبَلٌ يُحِبُّنَا وَنُحِبُّهُ"^(٢).

(١) - سألت شيخنا القنوبي - حفظه الله - عما ورد في فضل الصلاة في مسجد قباء فأجاب بشيئ من ذلك عن النبي ﷺ من غير أن يحدّد لي حديثاً بعينه، والله أعلم. يُنظر:

- البخاري، باب: مُسْجِدُ قُبَاءَ، رقم الحديث ١١١٧.
- ابن ماجه، باب: مَا جَاءَ فِي الصَّلَاةِ فِي مُسْجِدِ قُبَاءَ، رقم الحديث ١٤٠٢.

(٢) - الربيع، باب: فِي الْمَوَاقِفِ وَالْحَرَمِ، رقم الحديث ٣٩٧.

«فائدة أخيرة»

يُحْكِيهَا لَنَا الشَّيْخَانِ الْحَلِيلِيُّ وَالْقُتُوبِيُّ - حَفِظَهُمُ اللَّهُ - عَنِ الْإِمَامِ
أَبِي يَعْقُوبَ يَوْسُفَ بْنِ إِبْرَاهِيمَ الْوَارِثِ جَلَانِي رَحِمَهُمُ اللَّهُ أَنَّهُ عِنْدَمَا أُكْرِمَ بِحُجِّ
بَيْتِ اللَّهِ الْمُحَرَّمِ وَتَشَرَّفَ بِغَدَةِ زِيَارَةِ مَثْوَى النَّبِيِّ الْأَكْرَمِ - عَلَيْهِ وَعَلَى
آلِهِ وَصَحْبِهِ أَفْضَلُ الصَّلَاةِ وَالسَّلَامِ - قَالَ مُشِيرًا إِلَى الْقَبْرِ الشَّرِيفِ: "لَا
تَقْلِيدَ إِلَّا لِصَاحِبِ هَذَا الْقَبْرِ، وَأَمَّا الصَّحَابَةُ فَهُمْ أَوْلَى بِالِاتِّبَاعِ لِعَهْدِهِمْ
بِرَسُولِ اللَّهِ ﷺ، وَأَمَّا التَّابِعُونَ فَهُمْ رِجَالٌ وَنَحْنُ رِجَالٌ" (١).

(١) - يُنظَرُ:

- الْحَلِيلِيُّ، برنامج: "مُؤَالِ أَهْلِ الذِّكْرِ"، حلقة: ١٩ رمضان ١٤٢٣ هـ، يوافق
٢٥/١١/٢٠٠٢ م.
- الْقُتُوبِيُّ، بحوث ورسائل وفتاوى / القسم الثاني - رسالة في قول ابن معين في راو "ليس بشيء"
ص ٢٤.



قائمة المصادر والمراجع

أولاً: القرآن الكريم.

ثانياً: كتب السنة النبوية.

ثالثاً: ألهنهم في فقه الحج والعمرة.

رابعاً: مراجع الشيخ الخليلي - حفظه الله:-

١. الخليلي، أحمد بن حمد - حفظه الله - لقاء مسجل للكاتب

بسماحة المفتي بمكتب سماحته، ضحوة السبت، بتاريخ: ١٢

من المحرم ١٤٣٢ هـ، الموافق: ١٨ / ١٢ / ٢٠١٠ م.

٢. الخليلي، أحمد بن حمد - حفظه الله - الأساس في أحكام

الحيض والنفاس. مكتبة الندوة العامة. ط (بدون) - ٢٠٠٢ م.

٣. الخليلي، أحمد بن حمد - حفظه الله - الشباب بين الواقع

والطموح "مادة سمعية". إنتاج: تسجيلات مشارق الأنوار. أو

موقع واحة الإيمان، الرابط:

<http://www.waleman.com/modules.php?name=Download>

http://www.waleman.com/modules.php?name=Download&title=١١٤ds&d_op=viewdownloaddetails&lid=

بين الواقع والطموح

٤. الخليلي، أحمد بن حمد - حفظه الله - جواهر التفسير: أنوار من بيان التزيل. مكتبة الاستقامة. ط ١ - ١٤٠٤هـ / ١٩٨٤م.

٥. الخليلي، أحمد بن حمد - حفظه الله - دروس سماحة في التفسير بجامع روي، تفسير الآيات ١٩٦ - ٢٠٣. "مواد سمعية" اللجنة الثقافية بمعهد العلوم الشرعية.

٦. الخليلي، أحمد بن حمد - حفظه الله - شرح منظومة غاية المراء. مكتبة الجيل الواعد. ط ١، ١٤٢٤هـ / ٢٠٠٣م.

٧. الخليلي، أحمد بن حمد - حفظه الله - الفتاوى الكتاب الأول "العبادات". الأجيال للتسويق. ط ٢ - ١٤٢١هـ / ٢٠٠٢م.

٨. الخليلي، أحمد بن حمد - حفظه الله - محاضرة لساحة المفتي بعنوان: "مكانة الشيخ العلامة الشقصي العلمية". قراءات في فكر الشقصي / المتلدى الأدبي - ط ١، ١٤٢٤هـ / ٢٠٠٣م.

٩. الخليلي، أحمد بن حمد - حفظه الله - المرأة تال والمفتي يريب. الجيل الواعد. ط ١ - ١٤٢٨هـ / ٢٠٠٧م.

خامسًا: مَرَّاجِعُ الشَّيْخِ الْقُنُوتِيِّ - حَفِظَهُ اللَّهُ -:

١٠. الْقُنُوتِيُّ، سَعِيدُ بْنُ مَبْرُوكٍ - حَفِظَهُ اللَّهُ - . **جلسة مراجعة**

الكتاب (١)، يوم عاشوراء ١٤٣٤هـ، يوافقه ٢٤ / ١١ /

٢٠١٢م.

١١. الْقُنُوتِيُّ، سَعِيدُ بْنُ مَبْرُوكٍ - حَفِظَهُ اللَّهُ - . **جلسة مراجعة**

الكتاب (٢)، ليلة الخميس ٢٢ من المحرم ١٤٣٤هـ، يوافقه

٦ / ١٢ / ٢٠١٢م.

١٢. الْقُنُوتِيُّ، سَعِيدُ بْنُ مَبْرُوكٍ - حَفِظَهُ اللَّهُ - . **اتصال هاتفي**

شخصي بفضيلته، ليلة الأحد ١٣ من المحرم ١٤٣٢هـ،

الموافق: ١٨ / ١٢ / ٢٠١٠م.

١٣. الْقُنُوتِيُّ، سَعِيدُ بْنُ مَبْرُوكٍ - حَفِظَهُ اللَّهُ - . **الإمام الربيع بن**

حبيب: مكانته ومسندته. مكتبة الضامري. ط ١،

١٤١٦هـ / ١٩٩٥م.

١٤. الْقُنُوتِيُّ، سَعِيدُ بْنُ مَبْرُوكٍ - حَفِظَهُ اللَّهُ - . **بحوث ورسائل**

وفتاوى - القسم الثاني.



١٥. القنوي، سعيد بن مبروك - حفظه الله - تحفة الأبرار في

الأذكار الواردة في كتاب الله وسنة نبيه المختار ط ٢،

١٤٢٧هـ. المطابع العالمية. أو موقع واحة الإيمان/ الرابط:

<http://www.waleman.com/modules.php?name=Downloads&d>

[op=viewdownloaddetails&lid=٢٤&title=](http://www.waleman.com/modules.php?name=Downloads&d_op=viewdownloaddetails&lid=٢٤&title=)

١٦. القنوي، سعيد بن مبروك - حفظه الله - جلسة إفتاء (٢)

"مادة سمعية"، إنتاج: مكتبة وتسجيلات الهلال الإسلامية، أو

موقع واحة الإيمان/ الرابط:

http://www.waleman.com/modules.php?name=Downloads&d_op=viewdownloaddetails&lid=٣٥١&title=جلسة_إفتاء_الجزء_

[٣٥١&title=جلسة_إفتاء_الجزء_](http://www.waleman.com/modules.php?name=Downloads&d_op=viewdownloaddetails&lid=٣٥١&title=جلسة_إفتاء_الجزء_)

الثاني

١٧. القنوي، سعيد بن مبروك - حفظه الله - دروس

وفتوى في الحج والعمرة. "ملف إلكتروني غير منشور"

مواصفات الملف/ عدد الصفحات: ٣٣٥، نوع الخط:

Arial، حجم الخط: ١٨.

١٨. القنوي، سعيد بن مبروك - حفظه الله - السيف الحاد في

الرد على من أخذ بحديث الآحاد في مسائل الاعتقاد. ط ٣،

١٤١٨هـ.

١٩. القنُويُّ، سَعِيدُ بْنُ مَبْرُوكٍ - حفظه اللهُ - . قِرَّةُ الْعَيْنَيْنِ فِي

صَلَاةِ الْجُمُعَةِ بِخَطَبَتَيْنِ. ط ١ - ١٤١٧ هـ / ١٩٩٦ م.

٢٠. القنُويُّ، سَعِيدُ بْنُ مَبْرُوكٍ - حفظه اللهُ - . فَتَاوَى إِمَامِ السُّنَّةِ

وَالْأَصُولِ، أَجْوِبَةُ مَطْبُوعَةٌ مَعْظَمُهَا مَفْرَغَةٌ مِنْ أَشْرَاطِهِ، وَبَعْضُهَا

بِخَطِ الشَّيْخِ نَفْسِهِ.

٢١. القنُويُّ، سَعِيدُ بْنُ مَبْرُوكٍ - حفظه اللهُ - . فَتَاوَى فَضِيلَةٍ

الشَّيْخِ سَعِيدِ الْقُنُويِّ، "مَلَفٌ وَوَرْدٌ (Word) مُتَدَاوِلٌ" مَعْظَمُ

مَادَتِهِ الْعِلْمِيَّةُ مِنْ بَرْنَامِجٍ: سُؤَالُ أَهْلِ الذِّكْرِ.

٢٢. القنُويُّ، سَعِيدُ بْنُ مَبْرُوكٍ - حفظه اللهُ - . سِلْسِلَةٌ فِي ظِلَالِ

السَّنَةِ: فَتَاوَى ج ١ "مَادَّةٌ سَمْعِيَّةٌ"، إِنْتَاجٌ: تَسْجِيلَاتٌ مُشَارِقُ

الْأَنْوَارِ، أَوْ مَوْقِعٌ وَاحِدَةٌ الْإِيمَانِ / الرِّابِطُ:

http://www.waleman.com/modules.php?name=Downloads&d_

[op=viewdownloaddetails&did=](http://www.waleman.com/modules.php?name=Downloads&d_)

[_القنوي](http://www.waleman.com/modules.php?name=Downloads&d_)

٢٣. القنُويُّ، سَعِيدُ بْنُ مَبْرُوكٍ - حفظه اللهُ - . مَذْكُرَةٌ خَاصَّةٌ

لِلدَّرُوسِ الصِّفِيَّةِ: ٢٠٠٠م / ١٤٢١ هـ -

٢٠٠٤م / ١٤٢٥ هـ.

سادساً: المراجع الأخرى:

٢٤. أبو زيد، بكر بن عبد الله. **معجم المناهي اللفظية**. دار

العاصمة للنشر والتوزيع، المملكة العربية السعودية. ط ٣ -

١٤١٧هـ / ١٩٩٦م.

٢٥. اطفيش، "قطب الأئمة" محمد بن يوسف. **تيسير**

التفسير. ط ١ - ١٤٢٥هـ / ٢٠٠٤م.

٢٦. اطفيش، "قطب الأئمة" محمد بن يوسف. **شرح كتاب**

النيل وشفاء العليل. مكتبة الإرشاد / جدة. ط ٣، ١٤٠٥هـ /

١٩٨٥م.

٢٧. الخليلي، الإمام محمد بن عبد الله - رحمه الله -. **الفتح**

الجليل من أجوبة الإمام أبي خليل. المطبعة العمومية بدمشق.

١٣٨٥هـ / ١٩٦٥م.

٢٨. الجيطالي، إسماعيل بن موسى. **قواعد الإسلام**. مكتبة

الاستقامة. ط ٣ - ١٤١٦هـ / ١٩٩٥م.

٢٩. السالمي، عبد الله بن حميد. **جواهر النظام**. مكتبة

الإمام السالي، ط ١٢ - ١٤١٣هـ / ١٩٩٣م.



المعتمد في وفقة الحجة



٣٠. السَّالِمِيُّ، عبد الله بن حميد. شرح الجامع الصحيح.

المطابع الذهبية، ١٩٩٣م.

٣١. الشماخي، عامر بن علي. الإيضاح. مكتبة مـقط،

ط ٥، ١٤٢٥هـ / ٢٠٠٤م.

٣٢. عبد الغني، محمد إلياس. اتصال هاتفي شخصي بالمؤلف.

ظهيرة الجمعة الزهراء، ١١ المحرم ١٤٣٢هـ، الموافق ١٧ /

١٢ / ٢٠١٠م.

٣٣. عبد الغني، محمد إلياس. تاريخ المدينة المنورة المصور. مطابع

الرشيد. ط ١ - ١٤٢٤هـ / ٢٠٠٣م.

٣٤. عبد الغني، محمد إلياس. تاريخ المسجد النبوي الشريف.

مطابع الرشيد. ط ٥ - ١٤٢٤هـ / ٢٠٠٣م.

٣٥. عبد الغني، محمد إلياس. تاريخ مكة المكرمة قديماً وحديثاً.

مطابع الرشيد. ط ١ - ١٤٢٢هـ / ٢٠٠١م.

٣٦. العجلوني، كشف الخفاء ومزيل الإلباس عما اشتهر

من الأحاديث على ألسنة الناس.

٣٧. الكندي، عبد الله بن سيف. فتح المقتدر في أحكام

الحاج والزائر والمُعتمر. ط ١ - ١٤٣٠هـ / ٢٠٠٩م.

٣٨. الكندي، ماجد بن محمد. **دروس في فقه العبادات**،

صيف ١٤٢٣هـ / يوافق ٢٠٠٢م، (مذكرة خاصة).

٣٩. الكندي، ماجد بن محمد. **الرائد: أبحاث تأصيلية**

معاصرة في فقه الحج والعمرة. دار إحياء التراث العربي. ط ١ -

١٤٢٩هـ / ٢٠٠٨م.

٤٠. محمود محمد. **مكة المكرمة: تاريخ ومعالم**. ط (بدون).

١٤٣٠هـ.

٤١. المعمرى، عبد الله بن سعيد. **من فقه الصيام (ج: ١)**،

٢، ٣). "مادة سمعية"، إنتاج: تسجيلات مشارق الأنوار.

٤٢. الميداني، أحمد بن محمد. **مجمع الأمثال**. المكتبة العصرية.

ط (بدون) - ١٤٢٤هـ / ٢٠٠٣م.

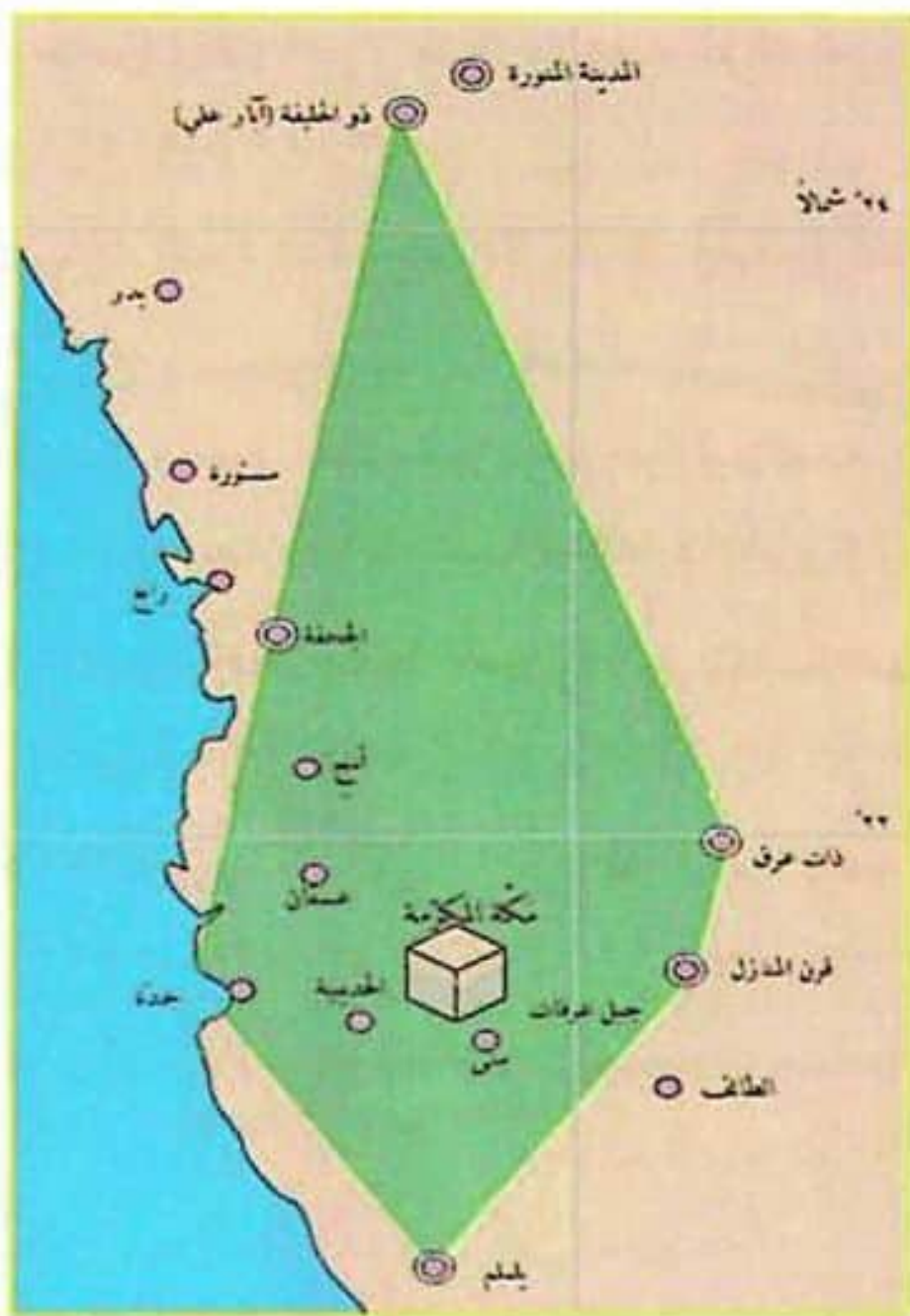
٤٣. النيسابوري، ابن المنذر. **الإجماع**. دار الكتب العلمية. ط ١ -

١٤٢١هـ / ٢٠٠١م.

٤٤. Sultan Qaboos University . **A brief Guide to**

"UMRAH", January. ٢٠١٠.

ملحق: "صور توضيحية"

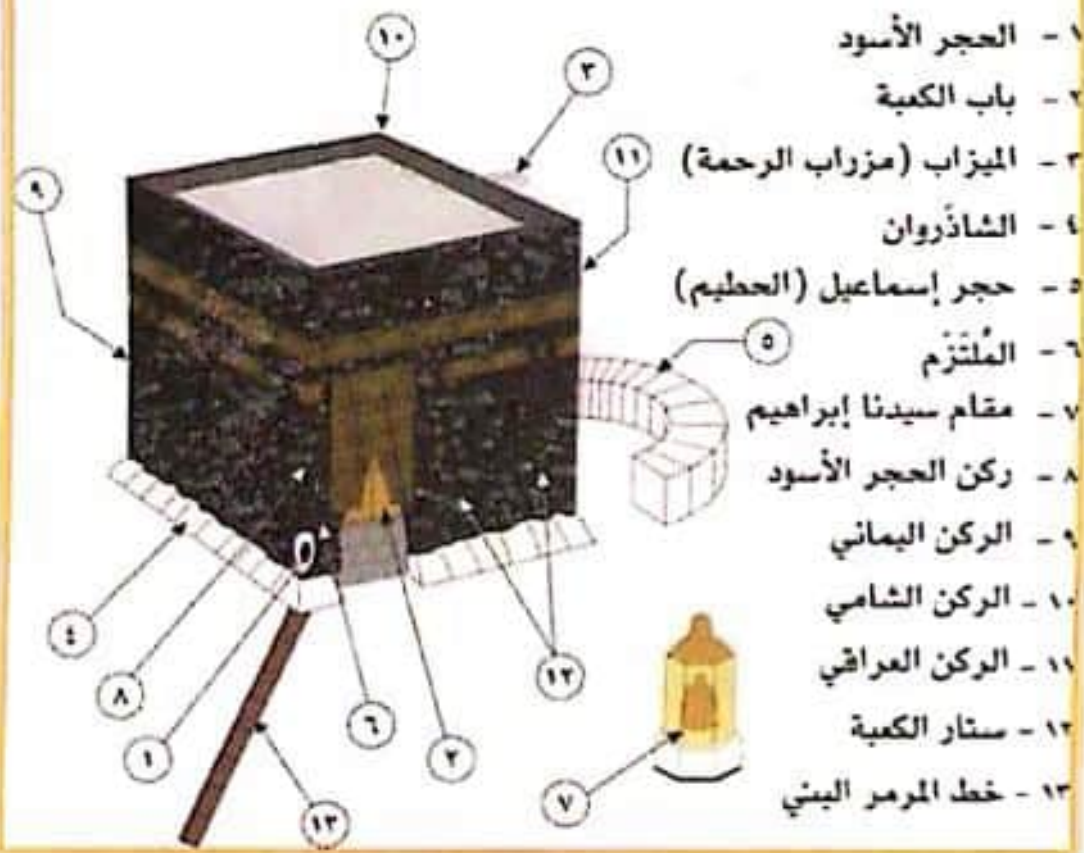


صورة توضيحية لمواقع المواقيت المكانية

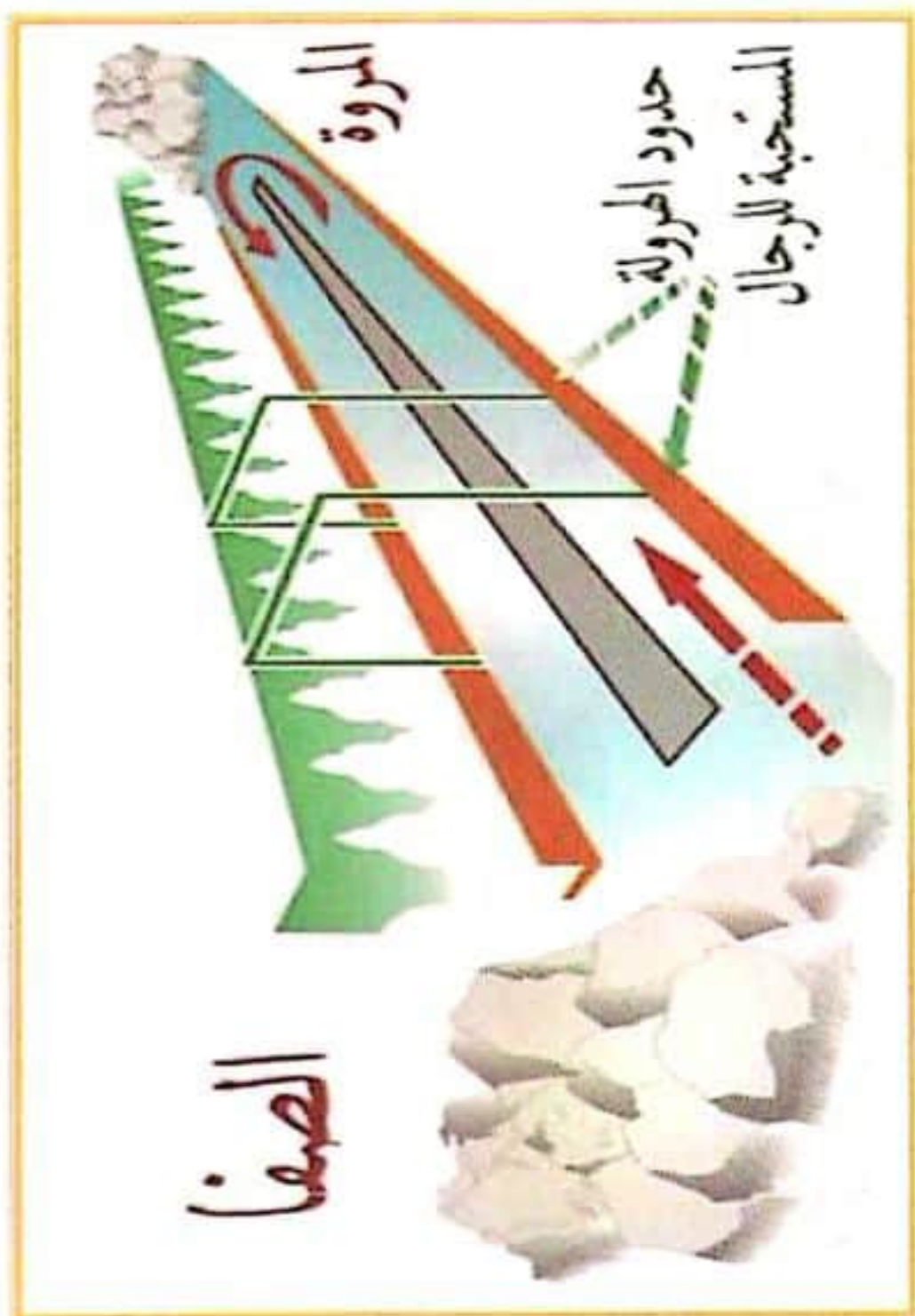
Dalil-Alhaj.com

الكعبة المشرفة

(قبلة المسلمين)



﴿صورة توضيحية لأجزاء الكعبة﴾



«صورة توضيحية للمسعى»

فهرس المحتويات

٥	مفكمتا
٨	المعتمدين في فقه العمرة
٩	فصل في تعريف العمرة
٩	فصل في مشروعية العمرة وحكمها
١٠	فصل في حكم العمرة
١٢	فصل في فضائل العمرة
١٣	فصل في آداب قاصد العمرة
٢٠	فصل في وقت العمرة
٢٤	فصل في شروط العمرة
٣١	فصل في وجوه أداء العمرة
٣٢	فصل في صفة العمرة إجمالاً
٤٠	فصل في تكرار العمرة
٤٤	فصل في طواف الوداع
٥٠	فصل في مسائل مهمة تتعلق بشعيرة العمرة
٥٥	تتمة



خاتمة

٥٦ في أحكام الحرمين الشريفين

٥٧ القسم الأول / في الحرم المكي

٥٧ فصل في تحريم الحرم المكي

٥٨ فصل في حدود الحرم المكي

٦٠ فصل في أحكام الحرم المكي

٧٠ فصل في المسجد الحرام

٧٣ القسم الثاني / في الحرم المدني

٧٣ فصل في تحريم الحرم المدني

٧٤ فصل في حدود الحرم المدني

٧٥ فصل في أحكام الحرم المدني

٧٦ فصل في المسجد النبوي الشريف

فصل

٧٨ في تنبيهات مهمة تتعلق بزيارة قبر النبي ﷺ

٨١ فصل في مزارات المدينة المنورة

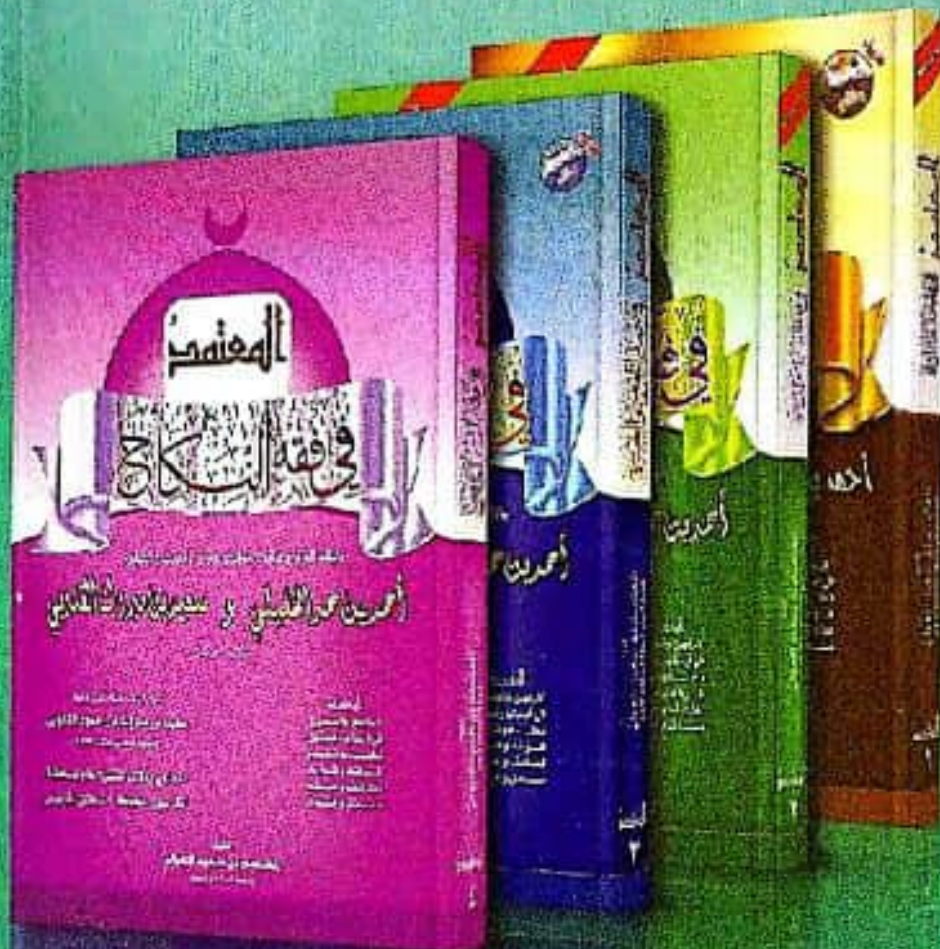
٨٤ قائمة المصادر والمراجع

٩٢ ملحق: "صور توضيحية"

٩٥ قائمة المصادر والمراجع



من الإصدارات المتميزة،



ألمعنه

«الكتاب حقيقة عليه
إقبال كبير جدا جدا،
خاصة لآلة فيه آلاء
الشيخ... وأيضا هو سلس
الأسلوب، حلو سهل يسر
منه حيث الفهم ليس
فيه تعقيد عبارات، أو
عبارات صعبة على
المتدبرين وغيرهم. تقريرا
يفهمه إن لم يكن كل
الناس فالعالية أو
الأكثرية».

العلامة القنوي